وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد–الطارف –
UNIVERSITE CHADLI BEN DJEDID -El Tarf-
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculté des sciences Economiques, Commerciales Et Sciences De Gestion

السنة الجامعية:2021/2020

الرقم التسلسلي:.....

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

# بيئة الأعمال ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

# (( دراسة مقارنة بين بعض الدول العربية))

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

- تحت إشراف الدكتـــورة:

¬ كـــــــافي فريدة

من إعداد الطالبتين:

¬ حسيني شهيناز
¬ بن شطاح رجاء

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد–الطارف –
UNIVERSITE CHADLI BEN DJEDID -El Tarf-
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculté des sciences Economiques, Commerciales Et Sciences De Gestion

السنة الجامعية:2021/2020

الرقم التسلسلي:.....

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

# بيئة الأعمال ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

# (( دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب))

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

ـ تحت إشراف الدكتـــورة:

¬ كـــــــافي فريدة

من إعداد الطالبتين:

¬ حسيني شهيناز
¬ بن شطاح رجاء

# ملخــص

نظرا للتحولات الاقتصادية الكبرى التي شهدها العالم في أواخر القرن الماضي فقد أصبح لزاما على العديد من الدول بصفة عامة ودول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) بصفة خاصة أن تعمل على تعزيز قدرات اقتصادها الوطني من أجل تحقيق الاندماج التدريجي مع الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال اتخاذ مختلف الإجراءات التي تساهم في خلق بيئة ملائمة ومحفزة لجلب واستقطاب الاستثمار الأجنبي. وعليه حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على بيئة الأعمال في الجزائر ومقارنتها مع كل من الدول المجاورة المغرب وتونس، وذلك من خلال تسليط الضوء على مجموعة من المؤشرات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن بيئة الأعمال في دول المغرب العربي ( الجزائر، تونس والمغرب) تساهم بنسبة ضعيفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا نتيجة لكثرة العراقيل والمعوقات التي تحول دون تدفقات أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر، والدليل على ذلك الوضعية المتأخرة لكل من الجزائر وتونس والمغرب ضمن مؤشرات أداء بيئة الأعمال، بالرغم من الحوافز والضمانات المقدمة من قبل هذه الدول لجذب واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**الكلمات المفتاحية:** استثمار أجنبي مباشر، بيئة الأعمال، مؤشرات بيئة الأعمال، دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب).

# Résumé

Face aux grandes transformations économiques que le monde a connues à la fin du siècle dernier, il est devenu impératif pour de nombreux pays en général et les pays du Maghreb (Algérie, Tunisie et Maroc) en particulier d'œuvrer au renforcement des capacités de leur économique afin de parvenir à une intégration progressive à l'économie mondiale, en prenant diverses mesures qui contribuent à créer un environnement approprié et stimulant pour attirer et attirer les investissements étrangers. Ainsi, nous avons tenté, à travers cette étude, d'identifier l'environnement des affaires en Algérie et de le comparer avec chacun des pays voisins, le Maroc et la Tunisie, en mettant en lumière un ensemble d'indicateurs.

L'étude a révélé que l'environnement des affaires dans les pays du Maghreb (Algérie, Tunisie et Maroc) contribue pour un faible pourcentage à attirer les investissements directs étrangers, et cela est le résultat des nombreux obstacles et obstacles qui empêchent davantage de flux d'investissements directs étrangers, et des preuves de ceci est la situation tardive de l'Algérie, de la Tunisie et du Maroc.Dans le cadre des indicateurs de performance de l'environnement des affaires, malgré les incitations et garanties apportées par ces pays pour attirer et attirer plus d'investissements directs étrangers, et les orienter vers les secteurs économiques pour atteindre les objectifs de développement économique et social.

**Mots clés**: investissement direct étranger, environnement des affaires, indicateurs de l'environnement des affaires, pays du Maghreb (Algérie, Tunisie et Maroc).

# إهـــــداء

الحمد لله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا على ما أكرمني به من إتمام هذه المذكرة

التي أرجو أن تنال رضاه، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد عليه الصلاة والسلا

أما بعد:

أهدي هذا العمل إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب، إلى من حصد الأشواك

عن دربي ليمهد لي طريق العلم '' أبي وأمي'' الحبيبين أطال الله في عمرهما

وألبسهم تاج الصحة والعافية.

إلى من تقاسمت معي أفراحي وأحزاني صديقتي الغالية '' شـــوشـــو''

إلى من كان له أثر جميل على حياتي '' حقـــــو''، إلى العائلة الكريمة وكل الأصدقاء

إلى من ساندتنا في هذا انجاز هذا العمل ''خنســـاء''

إلى كل الأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة الطارف

وعلى رأسهم الأستاذة المشرفة ''كـــافي فريـــدة ''

الطالبة : بن شطاح رجـــــاء

# إهـــــــــداء

تحية وسلام ثم .....بعدها قد وصلنا إلى نهاية المشوار في هذا ا
الحلم، لنبدأ من جديد حلم اخر، ومنه أتقدم بشكري وتقديري إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية

إلى أمي الجميلة *فاطمة*، إلى أبي الغالي الذي لم يبخل علي بشيء يوما، إلى نبع الحنان جدتي الحبيبة *الزهرة* جدي الغالي*رابح* .

وإلى أخوالي وخالاتي ، وأزواج خالاتي، إضافة إلى جميع أفراد عائلتي

( بنات الخالة، وأولاد الخال) و على رأسهم فلدة كبدي أخي ( شعيب ) .

أهدي تخرجي كذلك إلى زهرات طفولتي( دخيل ايناس، بوثلجة روفيا، زايدي ندى، ساكر رانيا، زيتوني شيماء) و منهم رفيقتي دربي ( محزم ريم، كعور وئام)

و منهم ما كان في القلب اكثر الصديق والسند في كل وقت ( بوثلجي خالد)

الى رفيقة مشواري

الجامعي، ومن لي أجمل الضحكات ، *بن شطاح رجاء* ، * برينيس زينب *بكاكرة منال *مجوال رحمة*.

إلى زملائي في الدراسة كافة دون استثناء ( فوج 04)

أهدي ثمرة عملي هذا إلى من جمعتني بهما أجمل الصدف اختي الغالية *حمدي علياء* التي لطالما تمنت لي الخير والنجاح، العزيز الغالي ( جودار عبد الرحيم ) إلى من تعبت معنا في هذا العمل الصديقة و طيبة القلب*خنساء تريدي*.

إلى كل أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلينا جهودا كبيرة، وأقربهم أستاذتنا الفاضلة *كـــــــافي فريدة *.

وأخيرا أهدي باسمي وباسم زملائي هذا العمل المتواضع، وأسأل الله أن يجدله نبراسا

لكل طالب علم

الطـــــالبة: * الطالبة حسيني شهيناز *

Copyright © Gratuit-imprimer.com

# شكر وعرفـــــــان

**الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد صلى الله عليه وسلم واله صحبه أجمعين**

**أما بعد:**

**تقدم بهذا العمل البسيط بالشكر لله سبحانه وتعالى على ما يسر لنا وسهل في إتمام هذا البحث، والذي لولاه لما كان يتم شيء.**

**كذلك نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الخاص والاحترام الفائق إلى الأستاذة المشرفة" كـــــافي فريدة"**

**كما نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الخالص والاحترام الفائق إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة،**

***كما أنه لا يسعنا إلا أن نشيد بالفضل لكل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة.***

**ولا ننسى دور موظفي البنك الذي أتاح لنا كل السبل التي سهلت علينا إتمام بحثنا، ثم الشكر لجميع الأساتذة اللواتي لهن دور ملحوظ في وصولنا إلى هذه المرحلة واللواتي تعبن على نجاحنا.**

**وكما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى كل من ساعدنا في إتمام هذه المذكرة، فشكرا جزيلا وتقديرا أكبر للجميع،**

**وبالله التوفيق هو الهادي إلى سواء السبيل وصلى الله على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.**

**ما كان صواب فمن الله وما كان خطأ فمن أنفسنا ومن الشيطان.**

**وفي الأخير نتمنى التوفيق والسداد في هذا الإنجاز.**

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجداول | الصفحة |
|---|---|---|
| الجدول 1-1 | أشكال الحوافز التمويلية والحوافز الأخرى الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر | (32) |
| الجدول 3-1 | يوضح التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي2020 | (79) |
| الجدول 3-2 | ترتيب كل من الجزائر، تونس والمغرب حسب مؤشر الحرية الاقتصادية خلال سنتي 2019-2020 | (83) |
| الجدول 3-3 | العوامل المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر، تونس والمغرب خلال سنتي 2019-2020 | (83) |
| الجدول 3-4 | يوضح تطور مؤشر مدركات الفساد العالمي في دول المغرب العربي خلال الفترة (2016-2020) | (85) |
| الجدول 3-5 | يوضح ترتيب الدول العربية في تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي (2016-2020) | (88) |
| الجدول 3-6 | ترتيب كل من الجزائر، تونس والمغرب في تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي (2016-2020) | (89) |
| الجدول 3-7 | ترتيب كل من الجزائر، تونس والمغرب حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال سنة 2020 | (92) |
| الجدول 3-8 | درجات مؤشر سهولة الأعمال في كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال سنتي 2019 و2020. | (93) |

# قائمة الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الأشكال | الصفحة |
|---|---|---|
| الشكل 1-1 | أنواع الاستمارات الأجنبية غير المباشرة | (21) |

# فهرس المحتويات


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| **ملخص** | **(i )** |
| **Résumé** | **(ii)** |
| **إهداء** | **(iv)** |
| **شكر وعرفان** | **(v)** |
| **قائمة الأشكال** | **(vi)** |
| **فهرس المحتويات** | **(vii)** |
| **مقدمة** | **8-1** |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر** | **38-9** |
| تمهيد | **10** |
| **المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر** | **11** |
| **المطلب الأول:** مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته | **11** |
| **المطلب الثاني:** أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وأسباب اللجوء إليه | **17** |
| **المطلب الثالث:** أنواع أشكال الاستثمار الأجنبي | **19** |
| **المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر** | **22** |
| **المطلب الأول:** مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر | **22** |
| **المطلب الثاني:** الدوافع القائمة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر | **24** |
| **المطلب الثالث:** محددات الاستثمار الأجنبي المباشر | **27** |
| **المبحث الثالث: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر** | **31** |
| **المطلب الأول:** الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر | **31** |
| **المطلب الثاني:** آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلاد المضيفة | **33** |
| **المطلب الثالث:** مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر وآليات إدارته | **35** |
| خلاصة الفصل | **38** |
| **الفصل الثاني: الإطـــار المفاهيمي لبيئة الأعمال: مقارنة مقاربة** | **64-39** |

| | |
|---|---|
| تمهيد | **40** |
| **المبحث الأول: لمحة عامة حول بيئة الأعمال** | **41** |
| **المطلب الأول:** مفهوم بيئة الأعمال | **41** |
| **المطلب الثاني:** خصائص بيئة الأعمال | **42** |
| **المطلب الثالث:** مكونات بيئة الأعمال | **44** |
| **المبحث الثاني: أساسيات بيئة الأعمال** | **46** |
| **المطلب الأول:** المرتكزات الأساسية لبيئة الأعمال | **46** |
| **المطلب الثاني:** محددات بيئة الأعمال | **49** |
| **المطلب الثالث:** مؤشرات تقييم بيئة الأعمال | **50** |
| **المبحث الثالث: علاقة بيئة الأعمال بالتطورات العالمية وانعكاساتها على الاستثمار الأجنبي المباشر** | **55** |
| **المطلب الأول:** علاقة بيئة الأعمال بالاستثمار وأنظمته | **56** |
| **المطلب الثاني:** أثر التوسع في نشاط الشركات دولية النشاط والعولمة على بيئة الأعمال | **58** |
| **المطلب الثالث:** أثر جائحة كوفيد 19 على الاستثمار الأجنبي المباشر | **61** |
| خلاصة الفصل | **64** |
| **الفصل الثالث: بيئة الأعمال ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي إلى كل من الجزائر، تونس والمغرب – دراسة مقارنة–** | **103-65** |
| تمهيد | **66** |
| **المبحث الأول: مقارنة الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)** | **67** |
| **المطلب الأول:** الحوافز والإعفاءات والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر | **67** |
| **المطلب الثاني:** الحوافز والإعفاءات والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في تونس | **72** |
| **المطلب الثالث:** الحوافز والإعفاءات والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في المغرب | **75** |
| **المبحث الثاني: تقييم أداء وإمكانيات بيئة الأعمال في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر** | **79** |
| **المطلب الأول:** التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الجزائر، تونس | **79** |

| | |
|---|---|
| والمغرب | |
| **المطلب الثاني:** تصنيف كل من الجزائر، تونس والمغرب ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر مدركات الفساد (الشفافية) | **82** |
| **المطلب الثالث:** تصنيف كل من الجزائر، تونس والمغرب ضمن مؤشر التنافسية العالمية والمؤشر العام لسهولة أداء الأعمال | **87** |
| **المبحث الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) والاستراتيجيات المقترحة لتحسين بيئة الأعمال** | **94** |
| **المطلب الأول:** تأثير جائحة كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب | **94** |
| **المطلب الثاني:** معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) | **96** |
| **المطلب الثالث:** الاستراتيجيات المقترحة لدول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) لتحسين بيئة الأعمال لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر | **101** |
| خلاصة الفصل | **103** |
| **خاتمة** | **108-104** |
| **قائمة المراجع** | **118-109** |

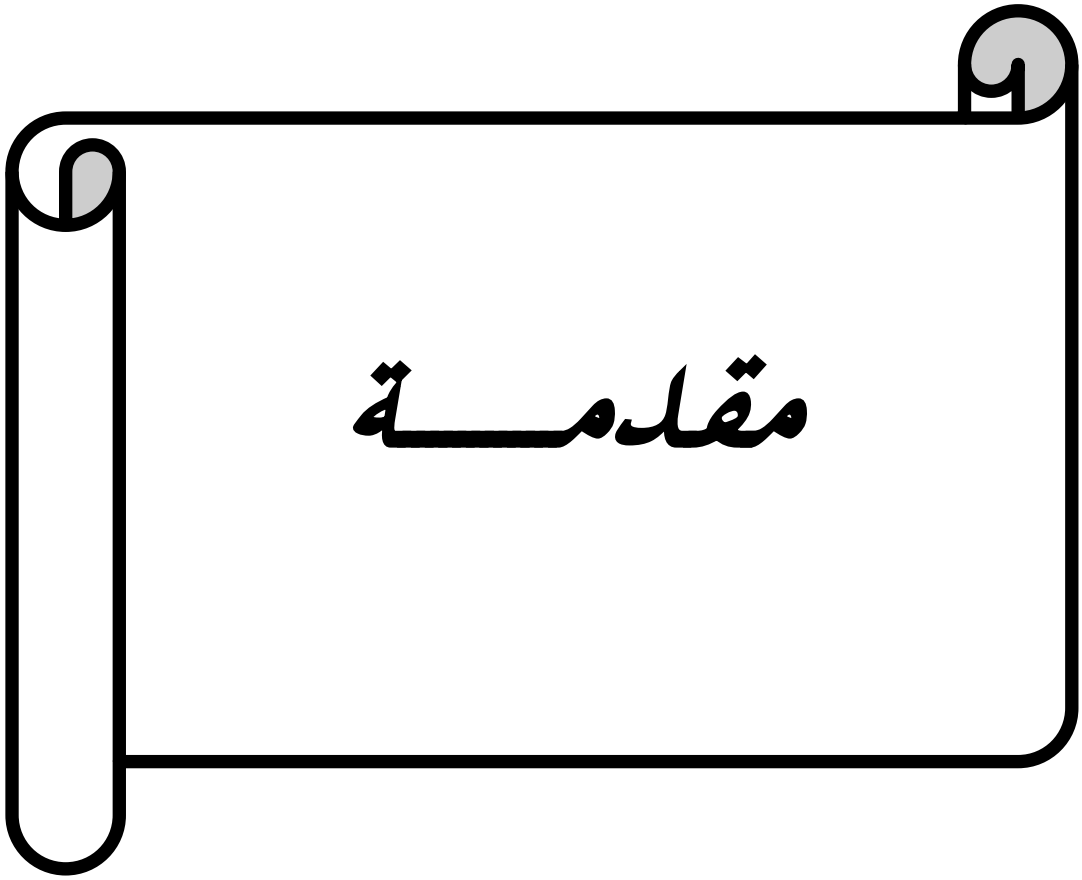
مقدمـــة

إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية، تجلت بوضوح مع مطلع القرن العشرين، وازدادت أهميته بعد الحرب العالمية الثانية، وأضحى يشكل إحدى ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، فأصبح يعد أحد الآليات الأساسية لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي ورفع معدلات التنمية، وهذا نظرا لما يحققه للدول المستقبلة من جلب لرؤوس أموال جديدة وتحقيق فوائد مالية وأخرى في مجالات عدة من امتصاص للبطالة وكذلك جذب التكنولوجيات الحديثة، ومهارات لم يكن بالإمكان التوصل إليها من أي مصدر آخر وغيرها. لذلك فقد أضحى يعد وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها، وهذا لاسيما مع بروز ظاهرة العولمة المالية وانفتاح الأسواق المالية الدولية نتيجة زيادة حدة المنافسة بين مختلف الدول لجذب الاستثمار الأجنبي والاستفادة من مزاياه.

وفي هذا السياق قامت العديد من الدول بإصلاحات كبيرة لتحسين بيئة الأعمال، ومحاولة جعلها بيئة ملائمة ومحفزة للمستثمرين وفق المعايير العالمية التي تحكم مناخ الاستثمار وبيئته، لذلك حاولت هذه الدول أن تضع القواعد التي تحدد حقوق الملكية وتحد من تكلفة تسوية المنازعات، وتزيد من القدرة على توفير الأجواء الملائمة لإجراء المعاملات الاقتصادية، واستحداث القوانين الجاذبة للاستثمار، وكذا تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تمثل محركات النمو في معظم اقتصاديات العالم خاصة المعتمدة على القطاع الخاص بدخول شركات جديدة إلى السوق وخلق فرص عمل وتطوير منتجات مبتكرة. ولمسايرة ذلك قامت العديد من الدول النامية ومن بينها دول المغرب العربي ممثلة في الجزائر، تونس والمغرب ببذل جهودا معتبرة لتهيئة بيئة أعمالها، من خلال تكييف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ووضع آليات متنوعة من بينها نظام الحوافز الذي يهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية بوجه عام وزيادة إمكانات هذه البلدان للحصول على القدر اللازم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوجه خاص.

ونتيجة لذلك فقد تصاعد اهتمام كل من الجزائر، تونس والمغرب بالاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لمساهمته الفعالة في رفع مستوى الصادرات وتحسين الإنتاج والقضاء على البطالة وخلق مناصب شغل جديدة ...الخ من خلال الاستثمار في أنشطة ذات قيمة مضافة أو في مجالات جديدة أو التحول من صناعة معينة ذات الإنتاجية المنخفضة والمعتمدة على التكنولوجيا البسيطة والعمالة كثيفة إلى أنشطة ذات إنتاجية عالية تعتمد على تكنولوجيا رفيعة المستوى. ويتوقف ذلك على القدرة التنافسية للدول المضيفة في محاولة خلق مناخ وبيئة أعمال أكثر ملائمة للمستثمر الأجنبي من خلال توفير جملة من العوامل المحفزة لانسياب أكبر قدر من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة.

## 1) الإشكالية

سوف نحاول في هذه الدراسة معرفة مدى مساهمة بيئة الأعمال في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الجزائر، تونس والمغرب من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

**ما هو الدور الذي تلعبه بيئة الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي إلى كل من الجزائر، تونس والمغرب؟**

وللتمكن من الإجابة على هذه الإشكالية، تم تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المحددات التي تجذب المستثمر الأجنبي وتجعله يستثمر في دولة أخرى؟
- ما هي الظروف التي تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي الشروط المتعلقة به؟
- هل حظيت كل من الجزائر، تونس والمغرب بحجما من الاستثمارات يتوافق مع حوافزها وضماناتها؟ وما هي المعوقات التي حالت دون قدوم المستثمرين الأجانب إليها؟

## 2) فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة، اعتمدنا على بعض الفرضيات التي تكون منطلق الدراسة، وهي كما يلي:

- يفاضل المستثمر الأجنبي بين الدول التي يرغب الاستثمار فيها من حيث توفر الشروط والمتطلبات التي تضمن سلامة استثماره وتدفق عوائده.
- نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر مرهون بتوفير بيئة أعمال ترتكز على شروط اقتصادية وسياسية وأمنية ملائمة.
- لم تنجح الإجراءات المتبعة من طرف دول المغرب العربي في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالرغم من الحوافز والضمانات التي تقدمها هذه الدول.

## 3) أسباب اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيارنا لموضوع البحث لمجموعة من الدوافع، والتي يمكن إبرازها على النحو التالي:

- يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من الموضوعات الاقتصادية التي ما تزال تحظى باهتمام الدراسات المالية والاقتصادية المعاصرة والتقارير السنوية الصادرة عن الهيئات الدولية المتخصصة؛
- محاولة تسليط الضوء بيئة الأعمال في كل من الجزائر، تونس والمغرب وقدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومعرفة العراقيل التي تواجهها مع وضع استراتيجيات مقترحة للتذليل من ذلك؛
- إمكانية البحث في هذا الموضوع نظرا لأهميته كونه يدرس على مستوى الاقتصاد الكلي والدولي؛
- المساهمة في إثراء المكتبات الجامعية.

**4) أهداف الدراسة**

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- السعي للتعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر وبيئة الأعمال من خلال إعطاء نظرة شاملة؛
- التعرف على الدور الرئيسي الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي في بيئة الأعمال في دول المغرب العربي(الجزائر، تونس والمغرب)؛
- إبراز أهم الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب؛
- معرفة أهم العقبات التي يواجهها المستثمرين الأجانب في الجزائر، تونس والمغرب، والتعرف على مكانة هذه الدول ضمن مؤشرات بيئة الأعمال والمقارنة بينها.

**5) أهمية الدراسة**

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تحاول أن تتناول بالدراسة والتحليل موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، وذلك من خلال محاولة إبراز دور بيئة الأعمال في التأثير على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى هذه الدول.

كما تنبع أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على مختلف جوانب بيئة الأعمال التي تلعب دورا أساسيا ومؤثرا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**6) حدود الدراسة**

بغرض الإجابة على الإشكالية المقترحة، وبغية تحقيق أهداف البحث، والإلمام بمختلف جوانبه تم وضع إطار مكاني وزماني كما يلي:

**الحدود المكانية:** تقتضي الإجابة على الإشكالية المقدمة التقيد ببعد مكاني، حيث وقعت الدراسة على دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب).

**الحدود الزمنية:** غطت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2020.

**7) منهج الدراسة والأدوات المستخدمة**

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد على مناهج متنوعة حسب طبيعة ومتطلبات الدراسة المختلفة، فقد تم الاعتماد على المنهجين الوصفي التحليلي و المنهج المقارن.

حيث استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي من أجل عرض المفاهيم النظرية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر وبيئة الأعمال، وكذلك تحليل الأرقام والبيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب، وكذا تبيان وضع هذه الدول في ما يخص بعض المؤشرات لقياس بيئة الأعمال، بالإضافة إلى استخدام المنهج المقارن من أجل المقارنة بين الدول محل الدراسة.

أما الأدوات المستخدمة في البحث، فقد اعتمدت الدراسة على العديد من الكتب والمراجع العربية والأجنبية الخاصة بالموضوع بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى المراجع الالكترونية وكذا التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

**8) الدراسات السابقة**

رغم وجود بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع حسب إطلاعا، وفي حدود ما توفرت لدينا من معلومات علمية التي أنجزت في مختلف جامعات الوطن، هناك عدد قليل من الدراسات التي تناولت موضوع بيئة الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر. وفي مايلي قمنا بعرض مجموعة من الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى:** ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، دراسة مقارنة (الجزائر، تونس، المغرب)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 2007-2008.

**النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة:** توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- تتوقف التأثيرات الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة على مدى توفر بيئة متكاملة وجاذبة للاستثمار الأجنبي.
- إن ترتيب الدول المغاربية موضوع الدراسة في المؤشرات الدولية والإقليمية يعكس عجزها في انتهاج السياسات الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية.
- تظل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول المغرب العربي غير كافية ودون المستوى المطلوب بالنظر إلى إمكاناتها والفرص الاستثمارية MEDA منطقة المتاحة لديها.

- **الدراسة الثانية:** هالة بوعون، **تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة (2008–2012)**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة الماستر، تخصص مالية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2012-2013.

**النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة:** توصلت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- لقد توصلت الدراسة إلى ان بيئة الأعمال في دول المغرب العربي تساهم بنسبة ضعيفة في جذب الاستثمار الأجنبي مباشر، وهذا نتيجة العراقيل والمعوقات التي تحول دون تدفقات أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر، والدليل على ذلك الوضعية المتأخرة لكل من الجزائر وتونس والمغرب ضمن مؤشرات بيئة الأعمال، بالرغم من الحوافز والضمانات المقدمة من قبل هذه الدول لجذب واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- **الدراسة الثالثة:** خالص إلهام، **أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر –إعداد نموذج قياسي للجزائر (1990–2013)**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الاقتصاد القياسي، تخصص الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014-2015.

**النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:**

- بالرغم من تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية والتي تعتبر من بين أهم العوامل الأساسية ضمن مناخ الاستثمار، إلا أن البيانات الإحصائية أثبتت أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة، ومنه الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرق إلى المستوى الجيد.
- يتسم نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع المتغيرات المفسرة من خلال نتائج النموذج وجدنا أن نسبة 79 %من التغير الحاصل في الاستثمار الأجنبي المباشر تفسره التغيرات الحاصلة في سعر التضخم وسعر الصرف، وما تبقى من نسبة أي 21 % تشير إلى وجود متغيرات أخرى تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **الدراسة الرابعة:** ميلود بوعبيد، هارون الطاهر، **دور بيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ديسمبر 2016.

**النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة:** توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- يعتبر المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال مؤشرا هاما يعكس قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشمل على عشرة مؤشرات فرعية يجب على المستثمر أخذها بعين الاعتبار عند قيامها بأي نشاط استثماري في البلد المضيف؛
- تتميز التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول المغرب العربي بعدم الاستقرار؛
- بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر وتونس والمغرب لتحسين بيئة أداء الأعمال إلا أنها تظل بعيدة عن المستوى المطلوب، وكما أن التدفقات الاستثمارية إليها تبقى متمركزة في قطاعات محدودة.

**ϖ الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:**

إن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة، حيث حاولنا أن نتطرق في دراستنا إلى تحليل دور بيئة الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) من خلال توفير مناخ وبيئة أعمال ملائمة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى الاختلاف في الفترة الزمنية، فقد قمنا بعرض دراسة مقارنة من أجل معرفة ماهو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول محل الدراسة (الجزائر، تونس والمغرب) وذلك من خلال الحوافز والضمانات الممنوحة من قبل تلك الدول، وهذا خلال الفترة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2020.

**9) خطة وهيكل الدراسة**

لغرض الإجابة عن الإشكالية العامة للدراسة والتساؤلات المختلفة المترتب عنها، واختبار الفرضيات قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتليها خاتمة كالآتي:

**الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار المباشر الأجنبي،** تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، فقد تناولنا في المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فيتضمن أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطرقنا في المبحث الثالث إلى الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر، آثاره ومخاطره.

**الفصل الثاني: بيئة الأعمال: مقاربة نظرية،** قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، فحاولنا في المبحث الأول **لمحة عامة حول بيئة الأعمال،** لنعرج في المبحث الثاني إلى مرتكزات بيئة الأعمال، محدداتها ومؤشراتها، في حين خصص المبحث الثالث إلى علاقة بيئة الأعمال بالتطورات العالمية وانعكاساتها على الاستثمار الأجنبي المباشر.

**الفصل الثالث: بيئة الأعمال ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الجزائر، تونس، المغرب–دراسة مقارنة–** تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى عرض الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، كما استعرضنا في المبحث الثاني تقييم أداء وإمكانيات بيئة الأعمال في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تناولنا في المبحث الثالث والأخير معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) والاستراتيجيات المقترحة لتحسين بيئة الأعمال.

**10) صعوبات الدراسة**

إن أي بحث علمي لا يخلو من مجموعة من الصعوبات والعراقيل، ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا ما يلي:

- صعوبة الحصول على المعلومات والمعطيات الإحصائية بشكل دقيق وكذا تضاربها؛
- قلة المراجع المتعلقة بالموضوع في المكتبة، وصعوبة الحصول عليها من باقي الجامعات؛
- انتشار وباء كورونا مما أدى لصعوبة الحصول على المعلومات في الوقت المناسب.

# الفصل الأول:

# الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

**تمهيد**

لقد أصبح الاستثمار من بين الموضوعات التي تحتل مكانة هامة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية والإدارية وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية ظهرت في العديد من الدول، كما أنه حظي باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين، لأنه يمثل ضرورة في جذب المزيد من المستثمرين الأجانب من ناحية وزيادة العوائد الممكن تحقيقها من قبل الدول المضيفة من ناحية أخرى، لذا فإن دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية أصبح من الأمور المسلم بها كما أنه صار بمثابة الخطوة التي لا يمكن تجاهلها رغم استفادة بعض الدول منه دون الأخرى.

**المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر**

**المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر**

**المبحث الثالث: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر، آثاره ومخاطره**

## المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

بالنظر إلى الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في التنمية نجده محور اهتمام الباحثين، ورجال الأعمال في كل من الدول النامية والمتقدمة، سواء من قبل الاقتصاديين أو الهيئات أو في الاتفاقيات الدولية، لذلك حاولنا في هذا المبحث التطرق إلى المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر والجوانب الأساسية المرتبطة به.

### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة هامة في التحليل الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى الأهمية التي أصبح يحظى بها لدى الدول النامية والمتقدمة على حد السواء، ومن أجل الوقوف على خلفية هذا الاهتمام، تم التطرق في هذا المطلب إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

#### أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

**1- التعريف العام الاستثمار:** قبل التطرق إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أولا التطرق إلى التعريف العام للاستثمار، من أهم التعاريف المتداولة نذكر منها:

- يعرف **Pradel** الاستثمار على أنه عملية ناتجة عن تدخل نشاط العميل الذي له هدف خلق رأس المال، بمعنى الممتلكات الدائمة التي تتسبب في إشباع الرغبات المختلفة.[1]
- الاستثمار هو عبارة عن جزء من الدخل لا يستهلك و إنما يعاد استخدامه في العملية الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج أو المحافظة عليه مع الأخذ بعين الاعتبار الإضافة إلى المخزون السلعي.[2]
- الاستثمار هو عملية تحريك مجموعة من الموارد في مشروع صناعي أو مالي لأجل تحقيق تدفق نقدي وذلك على فترات من الزمن لهدف زيادة غنى المؤسسة وترقيتها.[3]

أي أنّ الاستثمار وفقًا لهذا الرأي، هو ذلك التعبير الصّافي الايجابي والسلبي في حقوق الدولة على بقية العالم.[4]

- **المفهوم الاقتصادي للاستثمار:** يعرف الاستثمار اقتصاديا بأنه: "اكتساب الموجودات المادية، وذلك لأن الاقتصاديين ينظرون إلى توظيف الأموال على أنه المساهمة في الإنتاج، تضيف أو تخلق على شكل سلع وخدمات، وعليه فإذا كان المال عنصر إنتاج، فلا بد أن يكون على شكل إيجاد طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع طاقة إنتاجية مكتسبة".[5]

---

[1] حسن عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 163.

[2] حربي عريقات، **مبادئ الاقتصاد السياسي، التحليل الكلي**، جامعة الإسراء للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص 109.

[3] J.Teulie , p .Topsaclain , finance ,Edition Vuibert ,paris , 1997, p02.

[4] دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، دون سنة نشر، ص90.

[5] طاهر حردان، **مبادئ الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 13.

- **المفهوم المالي للاستثمار**: ينظر للاستثمار من الجانب المالي على أنه: "اكتساب الموجودات المالية أي التعامل بالأموال للحصول على الأرباح، وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة، ولفترة زمنية محددة قصد الحصول على التدفقات المالية المستقبلية، تعوض القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وتعوض أيضا عن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل".[1]

- **المفهوم المحاسبي للاستثمار**: هو مجموعة الممتلكات والقيم الدائمة سواء كانت مادية أو معنوية، مكتسبة أو منشاة من طرف المؤسسة، وهي عنصر من عناصر الأصول الثابتة، وهذا من أجل استعمالها كوسيلة دائمة الاستغلال، وليس بهدف بيعها أو تحويلها.[2]

## 2- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال ما سبق من تعاريف للاستثمار، فقد وردت عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر من قبل العديد من الباحثين الاقتصاديين وكذا في الاتفاقيات والهيئات الدولية، لذلك حاولنا أن نورد أهمها فيما يلي:

### تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الفقه:

يرى أنّ الاستثمار الأجنبي ينطوي على تملّك المستثمر لجزء أو كل من أصول الاستثمارات في مشروع معيّن، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة، والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمّية من الموارد المالية، والتكنولوجيا والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.[3]

### ϖ حسب تعاريف بعض الباحثين الاقتصاديين

### تعريف نزيه عبد المقصود مبروك:

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع.[4]

---

[1] حربي عريقات، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

[2] شبايكي سعدان، **تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني المحاسبي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1997، ص 47.

[3] عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، مكتبة الإشعاع، مصر، 1998، ص240.

[4] نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص31.

**تعريف Raymand Bernard:**

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، ويتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج، أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى.[1]

**تعريف فريد النجار:**

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة بتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو دخول شركاء لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة.[2]

**تعريف قربوع عليوش كمال:**

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مجموعة الموارد النقدية أو العينية التي تأتي المؤسسة عن طريق مدخر أجنبي يشارك مباشرة في نشاط المؤسسة ويكون الغرض من ذلك تحقيق أرباحا مستقرة.[3]

**ϖ حسب تعريف بعض المنظمات والهيئات الدولية:**

**تعريف صندوق النقد الدولي:**

هو نوع من الاستثمارات الدولية التي تعكس المصالح الدائمة التي تتحقق بوجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة عالية من النفوذ في الإدارة وتسيير المؤسسة بعد امتلاكه ما يعادل أو يفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة.[4]

**تعريف منظمة التعاون الاقتصادي:**

هو ذلك النشاط الذي يهدف إلى الحصول على مصلحة دائمة من قبل كيان اقتصادي معين تجاه كيان مقيم آخر من خلال القيام بمشاريع استثمارية مباشرة، وتعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة المدى بين المستثمر المباشر والمؤسسة هذا من جانب والتأثير البارز على تسيير وإدارة المؤسسة من جانب أخر.[5]

---

[1] Raymand Bernard, **Economie Financier International**, 1er édition, Paris ; 1997,p91.

[2] فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص24.

[3] قربوع عليوش كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص02.

[4] Internatinal Monetary Fund IMF, **Balance of Payments Manual**, Fifith Edition,(Washington: IMF-1993) , p-p 86-87.

[5] L'OCDE, **Définition de L'OCDE pour les investissement directs internationaux**, 2008, P17.

**تعريف المنظمة العالمية للتجارة:**

ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما، والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى وذلك مع نية تسييرها. [1]

**تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتفاقيات الدولية:**

- **حسب الاتفاقيات الثنائية:**

حيث تحاول تكريس مفهوم واسع للاستثمار، ويظهر ذلك من خلال العبارات المستعملة، والتي تؤكد على النيّة في توسيع مجال تطبيقها، ويتبعها عادة تحديد واسع لأشكال الاستثمار التي تغطيها الاتفاقية، فنجد بعض من هذه الاتفاقيات الثنائية تستعمل عبارة" الأملاك والحقوق والمصالح مهما كانت طبيعتها"، ومثل هذه العبارة من شأنها تغطية كل أملاك الأجانب. [2]

- **حسب اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:**

حيث اقترحت في **المادة الثالثة** من القسم الثاني منها أن تشمل عبارة الاستثمار المساهمة في الأصول سواء أكانت مساهمة نقدية أو غير نقدية، وإعادة استثمار الأرباح. [3]

- **حسب اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:**

والتي تضمنت مفهوم الاستثمار بما في ذلك المشروعات، فروعها، وكالاتها، ملكية الحصص والعقارات، استثمارات الحافظة، بما في ذلك ملكية الأسهم والسندات، وكذلك القروض ذات الأجل الطويل أو الأجل القصير. [4]

- **تعريف المشرع الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر التعريف القانوني:**

يعرف المشرع الجزائري بمقتضى القانون رقم 01-10 المؤرخ في11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق ل 3 يوليو 2001والمتضمن قانون المناجم، الاستثمار الأجنبي المباشر، بمقتضى القانون رقم01 على أنه:

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل نقدية أو عينية.

---

[1] بوجمعة بلال، **تحليل وقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، تلمسان، الجزائر، 2007، ص19.

[2] عيبوط محند وعلي، **الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري**، الطبعة الثانية، الجزائر، 2014، ص ص 131-134.

[3] ديدي إبراهيم، **الاتفاقيات الدولية لضمان الاستثمار**، مذكرة ماجستر في القانون الدولي، كلية الحقوق، الجزائر، 2002، ص04.

[4] **المرجع نفسه**، ص05.

ϖ استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي استثمارات تحدث لإقامة فروع أو السيطرة على شركات أجنبية، مفهوم السيطرة هو معرف بنسبة الحصول على أصول الشركة من طرف المستثمر الأجنبي، هذه النسبة تختلف حسب قانون كل بلد، تحاليل الحد الأدنى هو الحصول على 10 % من أصول الشركة من طرف المستثمر الأجنبي.

فشرطا الاستثمار الأجنبي المباشر هما:

ملكية المستثمر لـ 10% على الأقل من أسهم المشروع مشاركته في الإدارة، وتفضل الدول النامية كثيرا هذا الشكل من أشكال الاستثمارات، لأنه يساعدها على تحقيق التنمية، كما يساعد كذلك المستثمر الأجنبي على معرفة سوق البلد المضيف وطريقة التعامل معها.[1]

- **التعريف الإجرائي:**

من خلال ما تقدم من تعاريف نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن انتقال رؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة، كشراء أوراق مالية أو أموال منقولة تدريجيا، أو امتلاك عقارات تعطي ربحا، أو بقصد توظيفها في عمليات ائتمانية مثمرة كالإقراض، أو في عمليات غير مثمرة كحفظ النقود في مصرف أو للإيداع تفاديا للأخطار التي قد تتعرّض لها في ظروف التوتر السياسي والاقتصادي.

**ثانيا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر**

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة خصائص نذكر منها:

- الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع المؤسسة في الخارج؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر يضمن حق الإدارة والرقابة في اتخاذ القرارات وكذالك المشاركة في المداولات؛
- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة رأسمال المستثمر في أصول حقيقية في الخارج؛
- يكون الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية والخدمات؛
- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق فرص وظيفية جديدة، رفع مهارات العمال، والمساهمة في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدراتها الإنتاجية للدخول إلى الأسواق العالمية؛
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتكون من ثلاثة مكونات هي استثمار الأموال في أسهم، إعادة استثمار الأرباح، القروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل داخل الشركة؛

[1] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، الأردن، 2014، ص30.

ـ الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كان يحصل على 10 % على الأقل من الأسهم في المشروع فله حق الإدارة.[1]

**ثالثا: أهمـية الاستثمـار الأجنبي المباشر**

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة خاصة في التنمية الاقتصادية، وتنحصر هذه الأهمية على وجه الخصوص في الجوانب التالية:[2]

- إدخال الأساليب الحديثة في الإنتاج والتمكين من إجراء التحسينات الفنية، حيث أن أي تقدم فني يكون مرهونا بالاستثمار على نطاق واسع في الصناعات الأساسية أو ما يطلق عليها البنية التحتية للاقتصاد والتي ترتكز عليها الصناعات الأخرى؛
- يعد الاستثمار الأجنبي أداة لتمويل النقد الأجنبي؛
- ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول ذات الدخل المتوسط؛[3]
- يساعد الاستثمار الأجنبي على عمليات التكييف الهيكلي؛
- يعمل على دعم موازين مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية؛
- يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية وفرص العمل للمواطنين في الدول المضيفة؛[4]
- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوافرات الاقتصادية التي تدفع بالتصنيع في البلد المضيف؛
- تعمل على توفير بعض مستلزمات وعناصر الإنتاج.

الاستثمار في الأصول الرأسمالية هو الأسلوب العلمي لتطبيق الاختراع والانتقال به إلى مرحلة الابتكار، ويحدد شومبير ثلاثة أنواع من الابتكارات:[5]

- إنتاج سلعة جديدة لم تكن موجودة في السوق من قبل.
- إدخال أسلوب فني جديد في إنتاج سلعة معينة.

---

[1] سليمان عمر عبد الوهاب، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 22.

[2] حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**، دار الفكر الحديث، القاهرة، مصر، 2000 ، ص 63.

[3] حشيش عادل، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1977، ص 236.

[4] محمد بن علي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية وموقف الاقتصاد الإسلامي منه**، ندوة العالم الإسلامي المجلد الثاني، جامعة عين شمس القاهرة، مصر، 1996، ص ص07-08.

[5] حسين عمر، **مرجع سابق**، ص 63.

- اكتشاف مصدر جديد للمادة الأولية اللازمة لإنتاج سلعة معينة.

- تلجأ الحكومات إلى وضع سياسات فعالة لجلب الاستثمارات لغرض خلق مناصب شغل جديدة؛
- مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف ذلك أن للعمل انعكاسات هامة على حياة الأفراد ومستقبلهم، وكلنا نعلم أن العمل يمكن من الحصول على دخل يستطيع به أن يعيش من ناحية وأن ينفق على التعليم والثقافة وغيرها؛[1]
- مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع، وهذا أمر يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعني بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية وتنهي التبعية لمجتمع آخر.

**المطلب الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وأسباب اللجوء إليه**

**أولا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر**

يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار، ذلك من أجل الحفاظ على مكانة وتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين، وتكمن أهداف الاستثمار الأجنبي في جملة من الأهداف أهمها:

**1- الأهداف الاقتصادية**: وتتمثل فيما يلي:[2]

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفاعلية، وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني؛
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج، وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والأرض والإدارة بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها وأشكالها؛
- تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه كعائد رأس المال المستثمر، ولزيادة نموه وتطوره؛
- زيادة قدرة المشروع على الكفء، والأعلى لعوامل الإنتاج خاصة المواد الخام والطاقة، باستخدام الطرق والتكنولوجية المتقدمة؛
- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات، وعرضها في السوق المحلي لإشباع حاجة المواطنين، وكذلك للحد من الواردات، والعمل على زيادة قدرة الدولة للتصدير، وتحسين ميزان المدفوعات؛
- تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية والسلع الوسطية المنتجة محليا لزيادة قيمتها المضافة، وبالتالي زيادة العائد والمردود الاقتصادي؛

[1] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، ب ط، القاهرة، 2008 ، ص ص10-11.

[2] أدم مهدي أحمد، **الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية**، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة ، مصر، 199، ص07.

- تقوية بنيان الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلالات الحقيقية القائمة فيه، ويعيد توزيع المساهمات ومشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة؛
- توفير ما تحتاجه الصناعات، وأوجه النشاط الاقتصادي الحالية من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات الخاصة.

**2- الأهداف التكنولوجية**: وتتمثل فيما يلي:[1]

- تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد؛
- تطوير واستيعاب التكنولوجيا وأساليب الإنتاج التي تم استردادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف؛
- المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد لتقديم النموذج الأمثل الذي تم الاقتداء به من جانب المشروعات لمماثلة والمنافسة؛
- اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة.

**3- الأهداف الاجتماعية**

- تطور هيكل القيم ونسق العادات والتقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على السلوكات الضارة؛
- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازية بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة لإسراع تنمية وتطوير بعض مناطق الدولة؛
- القضاء على كافة أشكال البطالة والفساد والأمراض الاجتماعية؛
- تحقيق العدالة في توزيع الثروة؛
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والإقلال من حالات التوتر والقلق الاجتماعي وذلك بتوفر احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.

**4- الأهداف السياسية** [2]

- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات؛
- إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي؛
- زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي، من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي؛

[1] أدم مهدي أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص07.

[2] **المرجع نفسه**، ص 08.

- تغيير نمط وسلوكات البشر وانتظامهم في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن؛
- تغذية القدرات الدفاعية والحربية للدولة سواء للاستخدام العسكري أو لاستخدام السلم.

**ثانيا: أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر**

**1- من وجهة نظر الدولة المضيفة:** للدولة المضيفة عدة أسباب تدفعها لجذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر منها:

- تأمين مصادر سلعية يحتاجها الاقتصاد الوطني ولا ينتجها محليا أو ينتجها بكميات غير كافية؛
- الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة الخارجية؛
- الحصول على مصدر للتمويل طويل الأجل؛
- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة وبالتالي مواكبة التطورات؛
- تخفيض نسبة البطالة، من خلال المشاريع الاستثمارية والمتقدمة من طرف المستثمر.

**2- من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:** للمستثمر الأجنبي عدة أسباب، تدفعه إلى الاستثمار في بلد غير بلده الأصلي، من بين هذه الأسباب نذكر:

- الاستفادة من الانخفاض النسبي لتكلفة عوامل الإنتاج الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار؛
- الاستفادة من التسهيلات، أو المزايا، أو الإعفاءات المقدمة لتشجيع قدوم الاستثمارات الأجنبية إلى تلك الدول؛
- انخفاض حدة المنافسة في الوجود والسعر في البلد المضيف؛
- نجاح الشركات محليا يدفعها للتوسع نحو الأسواق الأجنبية للزيادة من ربحيتها؛

الحصول على حصة في السوق الدولية، حيث تكتسب الشركة بالاستثمار في الخارج المزيد من الخبرة من منافسيها.

**المطلب الثالث: أنواع وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر**

الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بتعدد وتباين أشكاله من حيث النوع والأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل، ويعود هذا التنوع في الحقيقة إلى تعدد متطلبات واحتياجات كل من المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة، وفيما يلي سنوضح أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والأسباب الكامنة وراء القيام به.

**أولا: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر**

هناك عدة تصنيفات أو أنواع للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تختلف باختلاف أدوات الاستثمار المتوفرة في كل مجال، لذلك حاولنا التطرق لها في مايلي: [1]

**1- استثمار أجنبي مباشر يبحث عن العمل:** وهو لمعرفة حاجة المستثمرين الأجانب للاستفادة من وفرة ورخص العمل في دول نامية عديدة، كذالك خفض تكاليف العمل، إضافة إلى القيود المفروضة على حركة العمل من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، ويجب توفر العمل الماهر والذي يمكن أن يمتص التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج.

[1] سيد سالم عرفة، **إدارة المخاطر الاستثمارية**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 208-209.

**2- استثمار أجنبي مباشر يستخرج مورد:** ويشمل قطاع التعدين واستكشاف وإنتاج وتسويق وتوزيع النفط، وهذا النوع من الاستثمار تستفيد منه الدول النامية من أجل ضمان أن تستفيد من تكنولوجيا النفط المتاحة في الدول المتقدمة.

**3- استثمار أجنبي مباشر يبحث عن سوق:** ويشمل على حجم السكان الكبير في البلدان النامية والتي يمتلك أسواق كبيرة، إن الاستثمار الأجنبي يفضل تلك الأقطار التي تطبق سياسات إحلال الواردات التي تضمن إجراءات أمنة لدعم الصناعة المحلية ضد المنافسة الأجنبية الغير عادلة.

**4- استثمار أجنبي باحث عن خدمات:** ازداد هذا الاستثمار في السنوات الحالية بسبب تسارع وتطور عملية الإصلاح الاقتصادية في عدد كبير من الدول النامية، حيث كان هذا السوق مغلقا نسبيا في وجه الاستثمار الأجنبي المباشر قبل التغيرات في السياسات الاقتصادية التي جلبت من خلال تطبيق الحرية الاقتصادية، ورفع قطاع الخدمات الحديثة ورفع نوعيتها يتطلب تدفق ليس للموارد بل للتكنولوجية.

**ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر**

للاستثمارات الأجنبية عدة أشكال تختلف باختلاف نوع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهنا سنتناول الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر:

**1- الاستثمار المشترك:** هو أحد مشروعات الأعمال التي يمتلكها أو يشارك فيها طرفان (طبيعيان أو معنويان ) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، وينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية كإنتاج سلعة جديدة أو قديمة، أو تنمية السوق، أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال، بل تمتد إلى الإدارة والخبرة وبراءة الاختراع أو العلامات التجارية بدون السيطرة الكاملة عليه، ومن خلال المفهوم السابق يمكن القول بأن هذا النوع ينطوي على الجوانب التالية: [1]

- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، أحدهما وطني والأخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف؛
- الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص؛
- إذا تم شراء حصة في شركة وطنية قائمة من طرف مستثمر أجنبي، تصبح هذه الشركة شركة استثمار مشترك؛
- لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار، الحق في المشاركة في إدارة المشروع؛
- قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة، أو العمل أو التكنولوجيا أو قد تأخذ شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم سوق كما قد تكون المشاركة بحصة في رأس المال أو جزء منه.

**2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:** تعتبر مشروعات الاستثمار التي يملكها المستثمر الأجنبي بصفة كلية أكثر أشكال الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، وهو عبارة عن قيام هذه الأخيرة بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق...الخ، ونجد في الجانب المقابل أن الدول النامية تتردد كثيرا من هذا الشكل،

[1] نعيمة اوعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 16-17.

ويعود ذلك إلى الخوف من التبعية الاقتصادية وما ينتج عنها من آثار سلبية على المستوى المحلي والعالمي، والحذر من سيطرة احتكار الشركات متعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة. [1]

**3- الاستثمار في المناطق الحرة:** وهي من أهم وأنجح سياسات تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وهناك بعض الدول شرعت لها قوانين خاصة، وميزت بين ما يعرف بالمناطق الحرة الخاصة والمناطق الحرة العامة، وتقوم المناطق الحرة على فكرة إعفاء البضائع التي تصدرها أو تستوردها مشروعات المنطقة من الإجراءات الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، أو من الناحية الواقعية معاملة المشروعات المقامة على المنطقة الحرة وكأنها مقامة على منطقة مستقطعة من الدولة لها إجراءات خاصة وإعفاءات خاصة. [2]

**4- مشروعات عمليات التجميع:** هي اتفاق مبرم بين طرفين إحداهما محلي والأخر أجنبي يتعهد الثاني بتزويد الأول بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، ويقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة اللازمة وغيرها، مقابل عائد متفق عليه، وقد يمتد العقد لفترة حتى يتمكن الطرف المحلي من إدارة مشروعه وبشكل مستقل. [3]

**5-الشركات متعددة الجنسيات:**

من الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي نجد الشركات المتعددة هي تلك الشركة التي تمارس نشاطها في عدة بلدان، حيث تتكون من شركة إما في البلد الأصلي أو وفروعا في البلدان المضيفة. [4]

وعرفها الاقتصادي VERNON تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات والفروع في قوميات عديدة، إلا أن تجمعها يجعلها كما لو أن لها مدخل لمصب مشترك من الموارد المالية والبشرية، والذي يبدو حساسا لعناصر إستراتجية مشتركة، فهي تلك المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن **100** مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ستة دول أجنبية أو أكثر، إلى جانب هذا فإن هذه الشركات تتميز بعدة مميزات أهمها:

- الحجم الكبير؛
- التشتت الجغرافي؛
- التنوع في النشاطات؛
- التنوع في المنتجات والاعتماد على التكنولوجية المتطورة.

---

[1] مجاهد هواري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المحلية دراسة حالة وهران**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد جهوي وحضري تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران ، الجزائر، 2012-2013، ص 27.

[2] محسن العبادي، **الاستثمار بالعملات الأجنبية**، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 160.

[3] حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 76.

[4] خير فضيلة، انعكاسات العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة ماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005، ص65.

**المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر**

يعتبر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم المواضيع التي تشغل العديد من الدول خاصة النامية نظرا لما تحققه من منافع، بهدف تعظيم الاستفادة منها بما يتوافق مع البيئة الاستثمارية للدول المضيفة، ويتأثر تدفّق الاستثمار الأجنبي بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تسود في البلد المستقبل للاستثمار.

**المطلب الأول: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر**

إن مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر تدخل في نطاق الحماية، ما يسمى بالحد الأدنى للحماية والمعاملة الدولية للمال الأجنبي، وتعتبر وسائل فنية للحماية بعد أن كانت المسائل المتعلقة بالمعاملة مكرسة بصفة عامة ضمن القواعد الداخلية للدولة، باعتبارها وسيلة فعالة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، لأنها ترمي إلى توحيد المعاملة بين الاستثمارات الوطنية والأجنبية على إقليم الدولة المضيفة لها[1].

**أولا: مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة**

يعتبر مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة التزام ذو طابع ثقافي يفسر مضمونه على الأقل جزئيا عن طريق الاتفاق نفسه، على هذا الأساس فالمحتوى الملموس للمبدأ يتغير حسب تأثير نوع المعاملة المختارة أي المعاملة الوطنية أو معاملة الدولة الأكثر رعاية، الأمر الذي يجعلها معاملة منقحة.[2]

حيث يعد هذا المبدأ التزام اتفاقي يمنع الدولة المستقبلة للاستثمار من القيام بأي إجراء غير مبرر أو تمييزي يمكن أن يعرقل قانونيا أو فعليا المعاملة العادلة والمنصفة، وهو من أهم المبادئ التي يقتضي أن يتمتع بها المستثمر الأجنبي وهي أمن وحماية مستثمر.[3]

واعتبر المبدأ لا يقل أهمية عن تلك المبادئ المستقرة في القانون بهدف حماية الاستثمارات الأجنبية.

ويقول الأستاذ **عيبوط** يجب النظر إلى مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة بصفة مستقلة عن العلاقة الاتفاقية الموجودة بين الطرفين المتعاقدين بحيث له مضمون موضوعي واضح من شأنه توفير حماية كاملة الاستثمار الأجنبي".[4]

ويعاب على هذا المبدأ أنه لا يوجد تحديد لمضمون العدل والإنصاف، بالتالي لا يوجد أي معيار محدد للحكم فيما إذا كانت المعاملة عادلة أو لا، وإنها هي عبارة عن مصطلحات أكثر منها فلسفية.

---

[1] هشام خالد، **الحماية القانونية للاستثمارات العربية**، مؤسسات الشباب العربية الجامعية، مصر، 1988، ص74.

[2] Horchani Ferhat, Le doit des investissement à l'heure de la mondialisation, N° 21 ere Année, 2004, P-P 367-441.

[3] علي صادق هشام، **الحماية الدولية للمال الأجنبي**، الدار الجامعية للنشر، بيروت، لبنان، 1977، ص47.

[4] عيبوط محند وعلي، **الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري**، دار هومة، الجزائر، 2013، ص269.

**ثانيا: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية**

تتعهد الدولة الملتزمة بمقتضاه بموجب الاتفاقية المعنية، بأن تعطي رعايا الدولة المستفيدة أكبر قدر من المزايا التي تمنحها الأولى لدول الغير أي بمعنى أن يحظى رعايا الدولة المستفيدة بالحماية التي قررتها الدولة إلى رعايا دولة أجنبية أخرى أكثر رعايا، ولا تعتبر هذه الأخيرة طرفا في الاتفاقية[1].

إن شرط الدولة الأكثر رعاية من أهم المقتضيات، إذ تضمن الدول على سبيل التبادل فيما بينها في إطار المعاملة بالمثل معاملة الدولة الأولى بالرعاية ضمانا للمعاملة غير التمييزية بين المواطنين والأجانب من جهة، وعدم التمييز بين الأجانب فيما بينهم من جهة ثانية،[2] ذلك لأن المبدأ يضمن رعاية ذات نطاق متسع وعام يطبق من خلال سريان حرية التجارة الدولية، خصوص بالنسبة للعلاقات التي تنشأ في إطار الاستثمار الأجنبي، وإذا وجد أي استثناء على هذا المبدأ فانه لا بد أن يصدر بموجب نص أو اتفاق يقضي ذلك شرط الدولة الأكثر رعاية تنشأ عند بداية فرض الحماية الجمركية على المنتوجات[3].

لذلك فالاتفاقيات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية المبرمة على أساس هذا الشرط هي اتفاقيات عادية، تعمل على تنظيم التجارة والشؤون الاقتصادية بشكل عام، بما فيها انتقال رؤوس الأموال في إطار الاستثمارات الأجنبية بناء على مبدأ المعاملة بالمثل، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق نوع من المساواة الحسابية بين رعايا الدول الأجنبية المختلفة داخل إقليم الدول.

**ثالثا: مبدأ المعاملة الوطنية**

لقد تبنت الجزائر في تشريعاتها الداخلية هذا المبدأ، إذا جاء في نص المادة 38 فقرة من 01 المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات في الجزائر، ما يلي "يحظى الأشخاص الطبيعيون والمعنيون الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون والمعنيون الجزائريون من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمار".

كما هو ملاحظ فان معاملة الاستثمار الأجنبي في القانون الجزائري هي ذات المعاملة المخصصة للمواطنين وهي القاعدة المنصوص عليها.

---

[1] هشام خالد، **مرجع سابق**، ص77.

[2] Khalilan Khalil, **Investissement privé étranger et souveraineté économique**,Thése de doctorat d'état université de Paris, France, 1996, P159.

[3] مصطفى سلامة، **قواعد الجات الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية**، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص17.

أما الاستثناء فهو مراعاة ما تتضمنه الاتفاقيات التي يتم إبرامها بين الدولة الجزائرية والدولة الأصلية التي يعتبر الأجانب من رعاياها.

ويقصد بمبدأ المعاملة الوطنية هو أن يحظى المستثمرين الأجانب بنفس الحماية التي يحظى بها الوطنين أي بموجب هذا المبدأ، يتم العمل على تشبيه الأجانب بالمواطنين، والغاية من هذا هو تسهيل ممارسة النشاطات الاقتصادية والتجارية دون أي تفرقة بين المواطنين والأجانب، وكذا تشجيع توافد الأجانب قصد الاستثمار.[1]

الأمر الذي يجعل الاختلاف في المعاملة بين المواطنين والأجانب تمييزا، إذا كان قائما على أسباب غير مشروعة أو يكون دافعها الأساسي من وراءها هو جنسية المستثمر الأجنبي، إلا انه إذا كانت مبررة فلا تشكل تمييزا مادام أنه يبقى من حق الدولة منح الامتيازات للمواطنين دون الأجانب في إطار سلطاتها المانعة التي لا تشكل صورة من صور التمييز.[2]

كما أن الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية، لا تكتفي بتكريس مبدأ المعاملة الوطنية للمستثمرين الأجانب، بل تسهر على التأكد من مدى تطبيقه وإعماله من طرف السلطات العمومية المختصة بذلك، وتراقب مدى احترامها للقواعد والالتزامات المتبادلة والمبرمة في الاستثمار الأجنبي وذلك عبر كل مراحل الاستثمار.[3]

**المطلب الثاني: الدوافع القائمة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر**

تتعدد وتتنوع وتختلف دوافع الاستثمار الأجنبي من حالة إلى أخرى، وحسب طبيعة الاستثمار، والجهة التي تعود لها ملكية هذا الاستثمار والبلد والمجال الذي يتم فيه، ومن بين هذه الدوافع ما يلي:[4]

- حالة وجود فروق أو اختلافات جوهرية في منتجات الشركة المستثمرة والشركات الوطنية بالدول المضيفة،
- حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية...الخ متميزة لدى الشركة المستثمرة عن نظيرتها بالدول المضيفة،
- كبر حجم الشركات متعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير بحيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفرات الحجم الكبير،
- تفوق الشركات المستثمرة تكنولوجيا،
- تشدد إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة، والتي قد ينشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأسلوب المتاح أو الأفضل لغزو مثل هذه الأسواق،

---

[1] هشام خالد، **مرجع سبق ذكره**، ص74.

[2] علي صادق هشام، **مرجع سبق ذكره**، ص58.

[3] انظر المادة 30 من المرسوم التنفيذي رقم 94-319، المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتضمن **صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها متابعتها**، الجريدة الرسمية، العدد67، الصادر في 1994.

[4] منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص07.

- قيام حكومات الدولة المضيفة بمنح امتيازات وتسهيلات جمركية وضريبية ومالية للشركات المستثمرة أو وسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية،
- الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات المستثمرة.

كما تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر، ونعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين.

**أولا: الدوافع الكامنة وراء قيام الاستثمار الأجنبي المباشر (دوافع المستثمر)**: ويمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر التالية:

**1- البحث عن أسواق جديدة:** تبحث الشركات عن أسواق أجنبية جديدة وذلك إما لمواجهة الطلب المحلي أو من أجل التصدير إلى الأسواق غير السوق المحلي.

**2- الحصول على المواد الخام:** وذلك بغرض التصدير أو القيام بعمليات أخرى وبيعها للدول المضيفة للاستثمار الأجنبي، وهذا ينطبق على الشركات الكبيرة في ميدان إنتاج النفط بكل عملياته من الاستخراج والتكرير، التسويق والتعدين. [1]

**3- السعي إلى تحقيق أعلى ربح ممكن:** من خلال توجهها نحو الدول وفي المجالات التي تحقق لها مثل هذه الأرباح، ولذلك اتجه الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة أكبر نحو الدول التي لديها سوق أوسع وارتباط بمستويات تطورها الأعلى. [2]

**4- التحقيق من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة:** من عوامل الاستثمار التجاري غير الوطني والتخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة، فرأس المال الأجنبي يحاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة، كما يحد من الانعكاسات السلبية للازمات الاقتصادية التي تتعرض لها السوق الواحدة. [3]

---

[1] غازي عبد الرزاق، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 62.

[2] فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص 93.

[3] الفاتح محمد عثمان مختار، **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة 2000-2010**، مجلة امارباك، العدد 11، المجلد الرابع، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، ص 18.

**5- تجنب الحواجز الجمركية:** قد تواجه بعض الشركات عقبات لتصدير منتجاتها إلى دول أخرى بسبب الحواجز التي تصنعها الحكومات بهدف الحد من تدفق السلع الأجنبية، فتلجأ إلى فتح فروع إنتاجية في الدول المضيفة ويسمح ذلك للشركة بعدم تسديد التعريفات الجمركية مما يزيد من تنافسيتها السعرية. [1]

**6- الاستفادة من اقتصاديات الحجم:** ويمكنها بذلك خفض تكاليف إنتاجها، حيث أن بعض التكاليف الثابتة يتم تقسيمها على عدد أكبر من المنتجات مما يساهم في خفض متوسط التكلفة لكل وحدة منتجة مثل اهتلاك نفقات البحث والتطوير. [2]

**ثانيا: الدوافع الكامنة وراء اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دوافع البلد المضيف)**

لقد تعددت وتنوعت الدوافع التي كانت وراء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باختلاف الدول المضيفة فكل دولة لها دوافعها وأسسها، وعليه يمكن عرض أهم الدوافع وراء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:[3]

**1- سد فجوة الادخار(الاستثمار):** عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني، يلجأ للمصادر الخارجية، ومنها الاستثمار الأجنبي.

**2- تحسين وضعية ميزان المدفوعات:** تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوع إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو للتخفيف من حدته في الأجل القصير، المتوسط والطويل.

**3- الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية:** تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية وتتجنب تمويل المشاريع غير المربحة.

**4- جعل المستثمر الأجنبي يساهم في خلق مناصب شغل جديدة:** بغية الحد من مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها مختلف الدول النامية.

**5- الحصول على مستوى معين من التكنولوجيا ومختلف المعارف:** بغية الاستفادة منها لخلق تكنولوجيا ذاتية من جهة أخرى لتحقيق تقدم اقتصادي مستمر.[4]

---

[1] وسيلة بوراس، **جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013، ص 33.

[2] **المرجع نفسه**، ص 34.

[3] يونس دحماني، **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(دراسة تحليلية للواقع والأفاق)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010، ص 44.

[4] فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، والمملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 47.

**المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**

يتطلب جذب الاستثمار الأجنبي التعرف على محدداته، فمن خلال تحسين هذه المحددات تستطيع الدولة جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي، هذا ويوجد عوامل رئيسية تعتمدها الشركات متعددة الجنسيات للمفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهي: سياسات الدولة المضيفة، الإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع وتسهيل الاستثمارات، وأخيرا المواصفات الاقتصادية للدولة المضيفة، ويمكن تفصيل محددات الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر ضمن ثلاثة أطر رئيسية وهي:

**أولا: المحددات السياسية**

من بين العناصر التي تندرج ضمن المحددات السياسية المؤثرة في قرار الاستثمار في الخارج نجد الاستقرار السياسي والحكم الراشد.

**الاستقرار السياسي**

يعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر فكلما تمتع البلد بظروف سياسية مستقرة خالية من الاضطرابات كلما كان ذلك حافزا لزيادة تدفقات الاستثمارات الدولية وينطوي عدم الاستقرار السياسي على أسباب عديدة ومعقدة، إذن فاستقرار النظام السياسي وطبيعة التغيرات الحكومية التي من الممكن حدوثها ومخاطر التأميم والمصادرة والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، كلها تعتبر من بين أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرين بعين الاعتبار، مثل عند اتخاذ قرار الاستثمار، كما تشير إلى ذلك تقارير البنك الدولي والدراسات المتخصصة في هذا المجال.[1]

**الحكم الراشد**

من دون شك أن إرساء قواعد الحكم الراشد يعتبر ضرورة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الحكم في تسيير وإدارة، ويعرف الحكم الراشد حسب البنك الدولي للإعمار والتنمية بأنه الطريقة التي يمارس اقتصاد بلد ما والموارد الاقتصادية.

[1] أحمد زكرياء صيام، **آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة الأردن كنموذج**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، الجزائر، 2005، ص93.

ويقوم الحكم الراشد على مجموعة من المعايير أهمها: شفافية نظام الحكم، المساءلة وسيادة الحكم، إشراك النظام الحاكم للقوى الأخرى (السياسية والاجتماعية) في عملية صنع القرار، الفعالية والاستجابة لاحتياجات المواطنين على أساس إدارة عقلانية وراشدة للموارد، المساواة وتكافؤ الفرص.[1]

**ثانيا: المحددات الاقتصادية**

تشمل المحددات الاقتصادية ما يلي:

- **الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية**

يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول التي تأخذ بمبدأ الحرية في التجارة الدولية والانفتاح الاقتصادي، لأن إزالة الحواجز الجمركية ومختلف القيود التجارية يؤدي إلى الرفع من معدلات التبادل التجاري الدولي هذا من جانب، ومن جانب أخر يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة سواء الاستهلاكية أو الإنتاجية، مما يعود بالنفع على الدول من خلال زيادة الدخل الإجمالي وإتاحة الفرص أمام المنتجين بالتوجه نحو أي فرع من فروع الإنتاج التي تمكنهم من توظيف أموالهم بفعالية أكثر.[2]

- **مدى القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني**

هذا يعني أنه كلما تميزت إدارة الاقتصاد الوطني بالكفاءة، كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح، ولمعرفة مدى القدرة على الإدارة نستدل ذلك من خلال قيمة الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي ومعدل التغير فيه، فكلما زاد ذلك دل على كفاءة الاقتصاد الوطني، وهناك مؤشر آخر يتمثل في نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج الوطني، فكلما انخفضت تلك النسبة، كلما دل ذلك على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح[3].

---

[1] بن بريكة الزهراء، **دراسة العلاقة الارتباطية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية وأثر الفساد عليها–دراسة حالة الدول العربية–**، الملتقى الدولي حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، يومي 09-10 أفريل 2013، ص06.

[2] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص304.

[3] بلخياط جمال، **الآثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مذكرة ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2003، ص21.

### الاستقرار ووضوح السياسات الاقتصادية

يعد الاستقرار الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك تسعى الدول إلى تحسين بيئة الاستثمار التي تعبر عن مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في زيادة حجم تدفقات الاستثمارات الواردة إليها والاستفادة من منافعها.

### الخوصصة

خلال السنوات الأخيرة نلاحظ الدور المتزايد للقطاع الخاص والأهمية التي يحضى بها ، جعل بعض الدول تنطلق في خوصصة مؤسستها العمومية لجعلها أكثر اندماجا في السوق الدولي وتحديات العولمة.

### حجم السوق

من بين الأهداف الأساسية للاستثمار الأجنبي هو البحث عن الأسواق الخارجية لتصريف المنتجات، لذلك يعتبر السوق من المحددات الرئيسة التي يعتمد عليها في اختيار البلد المضيف لممارسة الأنشطة الاستثمارية، فكلما ارتفع حجم السوق زادت قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما عن احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان، فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي وعدد السكان تعد محفزة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[1]

### الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المحددات الأساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يعبر عن القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل دولة معينة خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، ويستخدم كمؤشر للدلالة على صحة الاقتصاد ومعدل النمو الاقتصادي، فارتفاع معدلاته تشير إلى تحسن الوضعية الاقتصادية للدولة التي تصبح وجهة رئيسية لعدد كبير من المشاريع الأجنبية.

### تثمين الموارد البشرية

إن وجود يد عاملة مؤهلة وسياسة موجهة في استغلال رأس المال، الإنسان له دور هام في قرار الشركة من خلال نظام تربوي وتكويني عالي، فالموارد البشرية هي القاعدة الأساسية لاستيعاب وتطوير جميع الابتكارات التكنولوجية، وزيادة المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

[1] محمد دياب، **مرجع سبق ذكره**، ص304.

- **معدل النمو**

تحقق الاقتصاديات ذات النمو المرتفع تدفقا كبير لرؤوس الأموال الأجنبية نتيجة وجود علاقة ارتباط قوية بين معدل النمو والبيئة الاستثمارية، لذلك تسعى مختلف الدول إلى زيادة معدل نموها، وتحسين مناخها الاستثماري من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **مرونة سوق العمل**

من الأسباب الشائعة لتدويل الشركات لمنتجاتها خاصة بعد ارتفاع الأجور في الدول المتقدمة، وتمتع العمال بكثير من الحقوق العمالية كالإضراب، وتزايد نفوذ نقابات العمال...الخ، لهذا تتجه الشركات إلى الدول التي تتمتع بمرونة كبيرة في سوق العمل.[1]

- **الحوافر الاستثمارية**

تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدولة المضيفة دورا هاما، ومحددا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما عندما تمنح لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية، بحيث تساهم في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات، مما يتيح إمكانية تحقيق عوائد مرتفعة، وقد تأخذ هذه الحوافز شكل الإعانات الحكومية المباشرة لتغطية جزء من تكاليف رأس المال، الإنتاج، التسويق، أو شكل توفير الخدمات الأساسية كتزويد المستثمر بالمعلومات السوقية، وتوفير المواد الخام توفير البنى التحتية.

**ثالثا: المحددات القانونية**

ويمثل الإطار القانوني الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، بحيث يختلف من دولة إلى أخرى نظرا لاختلاف وتباين توجهات المشرع، وذلك لعدة أسباب نوجزها في ما يلي:[2]

- الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الأجنبي أو التكنولوجيا ومدى حاجتها لاستغلال الموارد الطبيعية.
- مدى توفر اليد العاملة الوطنية والحاجة لتشغيلها.
- حجم السوق المحلي ومدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية.

[1] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص03.

[2] بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد10، الجزائر، 2012، ص103.

- الظروف السياسية السائدة في الدولة، والتي تؤثر على السياسات الاقتصادية، وتنعكس بالضرورة على ما يقرره المشرع.

كلما كان النظام الاقتصادي يعمل بآليات السوق والحرية الاقتصادية، كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح، وكلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي والأمني، وعدم وجود احتمالات ومخاطر وحروب، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار والعكس صحيح، وكلما انطوى النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الايجابية والمواتية للاستثمار الأجنبي كلما كان ذلك جاذبا له والعكس صحيح.[1]

**المبحث الثالث: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر، آثاره ومخاطره**

من السائد في الفكر الاقتصادي والمالي عموما أن منح الدولة المضيفة للمزايا والإعفاءات بمختلف أشكالها من شأنه أن يؤدي بالضرورة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة، وهو ما أدى بدوره إلى تنافس هذه الدول على تقديم أكبر قدر من المزايا والإعفاءات والضمانات. كما أن المستثمر بإمكانه أن يتعرض إلى مجموعة من المخاطر خارج وطنه. وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

**المطلب الأول: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر**

تتنافس الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من أهمية في التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو المستدام، ونظرا لهذه الأهمية قامت العديد من الدول النامية بوضع سياسات وتصميم حزمة من الحوافز تهدف إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوليد المنافع التي يمكن أن تجنيها في حال تحقق القدر اللازم من ذلك التدفق نحو اقتصادياتها، وعليه تصنف هذه الحوافز إلى ثلاث فئات رئيسية:

1. **الحوافز المالية:** وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية، وحوافز التصدير.
2. **الحوافز التمويلية:** وتتمثل في توفير الأموال للمشروع في شكل إعانات حكومية، أو قروض بفوائد منخفضة أو المشاركة الحكومية في المشروع وذلك لتغطية أنواع معينة من المخاطر، مثل مخاطر تغيرات أسعار الصرف أو المخاطر التجارية كالتأميم والمصادرة.
3. **الحوافز الأخرى:** تتمثل في المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف الأجنبي مثل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج.

[1] بلخياط جمال، **مرجع سبق ذكره**، ص23.

**الجدول رقم (01-01): أشكال الحوافز التمويلية والحوافز الأخرى الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر**

| طبيعة الحوافز | مضمون الحوافز |
|---|---|
| الحوافز المالية | **1. الممنوحة إلى الأرباح:**<br>– تخفيض معدل ضريبة الأرباح أو الدخل.<br>– الإعفاء الكلي المؤقت من الضريبة.<br>**2. الممنوحة إلى رأس مال الاستثمار:**<br>– الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية.<br>– إعفاء جزء من الأرباح المعاد استثمارها.<br>**3. الممنوحة للعمال:**<br>– تخفيض اشتراكات الضمان.<br>– الاقتطاع الإضافي من الضريبة بالتناسب مع عدد العمالة المستخدمة.<br>**4. الممنوحة للمبيعات:**<br>– تخفيض ضرائب المبيعات حسب الحجم.<br>**5. الممنوحة للاستيراد:**<br>– من إعفاء السلع الرأسمالية والرسوم الجمركية وضرائب الواردات.<br>– إعفاء مدخلات الإنتاج المستوردة.<br>**6. الممنوحة للتصدير:**<br>– إعفاءات معاملة تفضيلية للدخل الناتج عن التصدير.<br>– تخفيض الرسوم عن نشاطات الصرف الأجنبي.<br>– تخفيض الرسوم عن الصناعات التصديرية.<br>– قبول مقاصة ضريبية بين المبيعات الداخلية، وتلك الموجهة للتصدير.<br>**7. الممنوحة للمصارف الخاصة:**<br>– تخفيض ضريبة دخل الشركات المرتبطة بأنشطة التسويق والترويج.<br>**8. الممنوحة لفوائض القيمة:**<br>– تخفيضات في ضرائب دخول الشركات المحققة لفوائض القيمة.<br>– منح تأجيلات في دفع الضرائب لصافي المكون المحلي للمخرجات الإنتاجية. |
| الحوافز التمويلية | **1. حوافز الاستثمار:**<br>– تقديم الدعم الحكومي المباشر لتغطية جزء من رأس مال المستثمر، أو لتغطية التكاليف الإنتاجية والتسويقية للمشروع.<br>– منح قروض وائتمانات لتشجيع عمليات التصدير. |

| | |
|---|---|
| | – ائتمانا حكوميا مدعما لتغطية مخاطر تجارية مرتفعة مثل مخاطر تذبذب أسعار الصرف، انخفاض قيمة العملة المحلية....الخ. |
| **الحوافز الأخرى** | **1. حوافز تنظيمية:**<br>– تخفيض التقييد والتقيد بمعايير بيئية، ومعايير الصحة والعمل.<br>– إعفاء مؤقت أو دائم من الامتثال للمعايير المطبقة والمعمول بها.<br>– إقرار بنود لضمان تعديل التشريعات التي تضر بمصالح المستثمرين.<br>**2. تقديم الدعم الحكومي للخدمات:**<br>– دعم البنية التحتية مثل: الكهرباء، الماء، وسائل الاتصالات، وسائل النقل،.. وتوفير هذه الخدمات بأقل من سعرها التجاري.<br>– التدريب والتأهيل الخاص باليد العاملة، وكل التسهيلات المتعلقة بتنمية المهارات.<br>**3. امتيازات خاصة بالسوق:**<br>– صفقات حكومية تفضيلية.<br>– الحماية من منافسة الاستيراد.<br>– إغلاق السوق من أي منافسين جدد، وضمان حق الاحتكار.<br>**4. امتيازات الصرف الأجنبي:**<br>– ضمان معدلات صرف تفضيلية.<br>– استبعاد مخاطر الصرف عن القروض الأجنبية.<br>– منح امتيازات خاصة للعوائد ورأس المال. |

**المصدر**: ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (دراسة مقارنة، الجزائر، تونس، المغرب)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص ص 52-53.

## المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلاد المضيفة

تتنافس الدول في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بسبب دوره الهام في تحقيق معدلات النمو المستهدفة من خلال دوره الايجابي المتمثل في الآتي:

### أولا: المساهمة في سد فجوة الادخار في الدول المضيفة

بالشكل الذي يساهم في تنفيذ الاستثمارات المطلوبة بما يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي خاصة في ظل تقليص اعتماد الدول النامية على المديونية الخارجية وتقلص حجم المساعدات الخارجية إليها، حيث أن فكرة وجود الفجوة بين الادخار والاستثمار تعني أنه إما الاستثمار أكبر من الادخار أو أن الادخار أكبر من الاستثمار وليس فقط عجز في المدخرات كما هو شائع في الدول النامية.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة ( خاصة النامية منها ) وسيلة أفضل من اللجوء إلى الاقتراض من العالم الخارجي، وبذلك يكون مساهما في سد فجوة (الادخار الاستثمار) وبصفة خاصة في ظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية.

**ثانيا: يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير العملات الأجنبية للدولة المضيفة**

وذلك بما يمكنها من استيراد متطلبات التنمية، ويلاحظ أن هذه الميزة وان كانت مقبولة في الفترة من الستينيات إلى الثمانينيات، إلا أنها أصبحت اقل أهمية في الوقت الحاضر، خاصة بعد نجاح بعض الدول النامية مثل مصر في تكوين احتياطي من تلك العملات[1].

**ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائد التقدم التكنولوجي**

تمثل التكنولوجيا الطريقة التي يتم من خلالها مزج عناصر الإنتاج للحصول على كمية الإنتاج المستهدفة، ويمكن من خلال التقدم التكنولوجي استخدام نفس كميات عناصر الإنتاج للوصول إلى كمية أكبر من الإنتاج أو اكتشاف منتجات جديدة في الاقتصاد القومي، وبالشكل الذي يؤدي إلى مزيد من النمو الاقتصادي، ويصاحب الاستثمار الأجنبي استخدام تكنولوجيا متقدمة في مجال الإنتاج، والناتجة عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير من قبل الشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أشار"Ghura" عام 1997 أن التغير التكنولوجي يعد بمثابة متغير داخلي، وأن زيادة رأس المال الخاص ( بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر) يؤدي إلى زيادة المستوى التكنولوجي للاقتصاد ككل وبالتالي مزيد من النمو الاقتصادي.

وهناك العديد من القنوات التي تنتقل من خلالها التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول المضيفة تأتي على رأسها:

- ϖ الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ϖ الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية؛
- ϖ اتفاقيات التعاون بين الشركات المحلية ونظيراتها الأجنبية.
- ϖ الترخيص باستخدام التكنولوجيا من قبل الشركات الأجنبية للشركات المحلية.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أهم تلك القنوات، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة عربة لنقل التكنولوجيا، حيث يمكن للشركات المحلية الموجودة في الدول النامية من خلال الاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر الاستفادة من التكنولوجيا الموجودة في الشركات الأجنبية عن طريق قنوات الاتصال التي تتاح لها أو تتعرف عليها من

[1] أحمد مبروك محمد خليفة، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي–دراسة قياسية على الحالة المصرية**، المركز الديمقراطي للدارسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية–، مصر، أفريل2014، ص27.

خلال المشروعات المشتركة أو الهندسة العكسية باستخدام العديد من الطرق منها انتقال العاملين من فروع الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية.

**رابعا: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات**

يمكن للشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر التوسع في عملياتها الإنتاجية بسبب امتلاكها لرؤوس أموال ضخمة وقدرتها على الاقتراض من الأسواق الدولية، وبالتالي تستفيد من اقتصاديات الحجم مما يؤدى إلى زيادة التصدير، أي حدوث زيادة في صادرات الدولة المضيفة وهذا هو الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى أن الشركات المحلية في الدول المضيفة تستفيد من المعلومات التجارية المتاحة لدى شركات الاستثمار الأجنبي المباشر عن المنظمات الصناعية والتجارية الدولية التي تكون الدولة الأم لتلك الشركات أعضاء فيها ويؤدي ذلك أيضا إلى زيادة صادرات الدول المضيفة وهذا هو الأثر غير المباشر.[1]

**خامسا: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التشغيل**

يؤدي عملية الاستثمار الدولي من وجهة نظر منظريه إلى مزيد من التشغيل والحد من ارتفاع الأسعار والتضخم فوفقا لوجهة نظر منظري الأثر الايجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سيؤدي إلى مزيد من الإنتاج القومي والتشغيل الكلي، ومزيد من الاستثمار الحكومي الخارجي والقومي، مما سيؤدي إلى نمو الناتج القومي وانتقاله إلى منحنى أفضل ليعكس مزيد من التشغيل وانخفاض في الأسعار وهو غاية في أي دولة نامية، ولكن حقيقة الأمر كان على عكس ذلك تماما، حيث ارتفع الطلب نتيجة ازدياد الميل للاستهلاك، وخاصة استهلاك السلع المستوردة مع الأخذ في الاعتبار أن نمو العرض كان نمو وهمي نتيجة زيادة الصادرات زيادة طفيفة في مقابل زيادة كبيرة في الواردات مع زيادة إيرادات الدولة زيادة ليست بقدر الزيادة في الإنفاق الحكومي، هذا بالإضافة إلى زيادة الاستهلاك.

**المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر وآليات إدارته**

تتمثل مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

**أولا: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به**

هناك مجموعة من المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن وراءه الدول القائمة به تتمثل في:

- **خطر حجم السوق في الدولة المضيفة:** حيث لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بالناتج المحلي الإجمالي.

[1] أحمد مبروك محمد خليفة، **مرجع سبق ذكره**، ص27.

ϖ **خطر التضخم:** تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية، وهذا ما لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل.

ϖ **خطر تغيرات سعر الصرف:** والمتمثل في درجة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المترتبة على تغيرات سعر الصرف، من خلال أن التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد المضيف وبعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر يكون ناتج صرفها أقل، وهذا ما يشكل خطر كبير يمكن أن يواجه المستثمر الأجنبي، مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا في هذه الدولة.

**ثانيا: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة**

أغلب المشاريع التي يقيمها المستثمرون الأجانب تكون في مجال السلع الخدمية والاستهلاكية فقط، حيث الربح السريع والوفير الذي لا يخدم البلد المضيف كثيرا، ويتفادون الاستثمار في الصناعات الإستراتيجية والثقيلة.

إن تدخل حكومات الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إدارة الشركات متعددة الجنسية وتوجيهها لخدمة أهدافها التوسعية، يؤدي إلى خروج هذه الشركات عن سيطرة الدول المضيفة.

مخاطر تغير القوة الشرائية لوحدة النقد وقد تنشأ عن تقلب أسعار صرف العملة الأجنبية، لعدم فقدان السيطرة على بعض الصناعات الوطنية والحساسة مثل الاتصالات والنقل والتمويل، وصناعة السيارات والصناعات البترولية والإلكترونيات، بحيث ينظر كثير من أصحاب القرار أنه تبقى هذه الصناعات تحت السيطرة الوطنية.

**ثالثا: آليات إدارة مخاطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة**

يتم إدارة هذه المخاطر من خلال إبراز مختلف المداخل التي نراها ضرورية لذلك، وهي: [1]

**1- التجنب**

ويتمثل هذا الأسلوب في تجنب الاستثمار إلى الدول التي تعاني من اضطرابات سياسية واجتماعية أو هناك توقع بوجود مثل هذه الأخطار، ويساعد على ذلك استخدام بعض المؤشرات التي تشير إلى وجود مخاطر وخاصة المخاطر السياسية مثل قيام المستثمر بقياس البيئة السياسية الدولية وتحليل المخاطر السياسية المحتملة في أسواق الدول المستهدفة، اللجوء إلى الشركات المتخصصة في مجال قياس المخاطر السياسية وتكليفها بدراسة الأسواق المستهدفة وترتيبها وفقا لدرجة عدم الاستقرار السياسي لها، ويمكن أيضا استخدام مؤشرات تحليل المخاطر التجارية في تجنيب التعامل مع الدول التي لا تحقق مستوى مرضي لهذه المؤشرات.

[1] محمد بوحلايس، **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جمعة العربي بن مهيدي أم البواقي، أم البواقي، الجزائر، 2009/2008، ص46.

**2- التفاوض**

يقصد به قيام المستثمر أو الشركة بالتفاوض مع الشركاء الآخرين أو حكومات الدول التي تتميز بوجود مخاطر سياسية أو اجتماعية، حيث ينبغي أولا تحديد الحقوق والمسؤوليات قبل القيام بالاستثمار، ويمكن من خلال هذا الأسلوب إدارة الأخطار للتغلب على مشكلة القيود على تحويل الصرف الأجنبي في الدول التي تطبق نظام الرقابة على الصرف[1].

**3- الاحتياط للمخاطر**

قد يلجأ بعض المتعرضين للمخاطر إلى أسلوب الاحتياط الجزئي أو الكلي للخطر من خلال التعامل مع الأخطار الدولية، ويعتبر استخدام هذا الأسلوب، في المعاملات الدولية اقل منه في المعاملات الداخلية.

**4- الانفصال**

تتضمن هذه الوسيلة فصل الموجودات أو تقسيمها لتقليل حجم الخسارة المحتملة.

[1] محمد بوحلايس، **مرجع سبق ذكره**، ص46.

**خلاصة الفصل**

بناء على ما سبق نستخلص أن للاستثمار الأجنبي المباشر تطورات وتغييرات كبيرة بلورت المفاهيم والأشكال التي يتميز بها الآن، فتعددت التعاريف التي أعطيت له بتعدد الأطراف التي يهمها مناقشة موضوعه، وامتد الجدل إلى محاولة تحليل وتفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومدى النفع الذي يعود به على الدول النامية على وجه التحديد.كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير مفيد على الدول المضيفة من خلال المكاسب التي تحققها هاته الأخيرة، لذلك فإن العديد من الدول تحاول إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، كما تسعى إلى استخدام العديد من الحوافز والتحسينات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري وبيئته وذلك بغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وما يمكن قوله كذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد نقل ملكية من الأشخاص المحليين إلى الأشخاص الأجانب، لكنه أيضا آلية ووسيلة فعالة لإنعاش اقتصاد البلد المضيف خاصة فيما يخص الرفع من مناصب الشغل ونقل التكنولوجيا وتنمية المهارات التنظيمية والإدارية، وإعادة بعث النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية.

# الفصل الثاني:

# بيئة الأعمال:

# مقاربة نظرية

**تمهيد**

يعتمد الاستثمار أو الأعمال بشكل عام في كل دولة على مجموعة من المعطيات التحفيزية والمحددات التقنية التي تدفع أصحاب المال والمشروعات إلى اختيار دولة دون أخرى كمكان لإنشاء إستثماراتهم أو تأسيس أعمالهم، هذه المعطيات والمحددات تتلخص لدى الفقه الاقتصادي والقانوني في مصطلح بيئة الأعمال، أو مناخ الأعمال الذي يؤثر على المستثمر الأجنبي بمجموعة من العوامل هي التي تحدد اختياره لدولة دون أخرى، هذه العوامل هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر التي متى ما توفرت في دولة ما كانت لها الأفضلية في استقطاب أكبر رصيد منه. وعليه فقد أدركت العديد من الدول أن هناك بعض من هذه العوامل مهم وكافي في جلب الاستثمارات، مما جعلها تبذل جهدا كبيرا في القيام بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من أجل خلق بيئة عمل مناسبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية على الشكل التالي:

**المبحث الأول: لمحة عامة حول بيئة الأعمال**

**المبحث الثاني: مرتكزات بيئة الأعمال، محدداتها ومؤشراتها**

**المبحث الثالث: علاقة بيئة الأعمال بالتطورات العالمية وانعكاساتها على الاستثمار الأجنبي المباشر**

## المبحث الأول: لمحة عامة حول بيئة الأعمال

أصبحت بيئة الأعمال من المحددات الأساسية لجاذبية الاستثمارات الأجنبية وما لها من تأثير على مؤسسات الأعمال وأدائها بصورة لا يمكن لمتخذي القرارات وأصحاب المشروعات تجاهلها أو التقليل من شأنها، وبالتالي فإن معرفة ودراسة أساسيات بيئة الأعمال بالتطرق لكل من المفاهيم، الخصائص والتصنيفات يعد من البديهيات الواجب التعرف عليها لمواكبة التطورات السريعة في مجال قطاع الأعمال.

### المطلب الأول: مفهوم بيئة الأعمال

تعددت الآراء في إعطاء مفهوم محدد لبيئة الأعمال ويرجع ذلك إلى تشابك وتعقد مكوناتها، كما أن الوصول إلى تعريف محدد ينطلق من وجهة نظر القائم بالتحليل والدراسة، ولهذا هناك مجموعة من التعاريف لبيئة الأعمال نذكر منها:

- مجموعة السياسات والمؤسسات والقوانين الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته على بلد دون الآخر.
- مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات رأس المال وتوطنه.
- هي مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في قرارات الأعمال.
- هي كل العناصر المحيطة بالمؤسسة التي تساهم بالرفع من قدرتها التنافسية ابتداء من التشريعات والقوانين، الأوضاع الاقتصادية للدولة وعلاقتها مع الخارج والمؤسسات الدولية والاتفاقيات المبرمة الأوضاع الاجتماعية والأوضاع الإدارية.[1]

ϖ **تعريف إمري وترست:** هي مجموعة من القيود التي تحدد سلوك المؤسسة، كما أن البيئة تحدد نماذج أو طرق التصرف اللازمة لنجاح وبقاء المؤسسة أو تحقيق أهدافه.[2]

ϖ **تعريف ديل:** بيئة العمل الخاصة بالمؤسسة هي ذلك الجزء من البيئة الإدارية التي تلاءم عملية وضع وتحقيق الأهداف الخاصة بالمؤسسة وتتكون هذه البيئة من خمس مجموعات من الأطراف هي :العملاء والموردون، والعاملون، والمؤسسات المنافسة، بالإضافة إلى جماعات الضغط أو التأثير كالحكومة واتحادات العمال وغيرها.[3]

ϖ **يعرف روبينس:** هي جميع العوامل والمتغيرات الواقعة خارج حدود المؤسسة.

---

[1] حسين يوسف، داودي محمد، **بيئة الأعمال كعامل محدد للاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة نورس الأكاديمية، المجلد 01، العدد 02، يونيو 2020، ص 99.

[2] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص28-29.

[3] المرجع نفسه، ص28.

ϖ **يعرف روبيرت مايلز:** فقد عرفت على النحو التالي :خذ الكون و أطرح منه النظام الفرعي الذي يمثل المؤسسة، فيكون الباقي هو البيئة.

ϖ **يعرف هاولي:** هي جميع الظواهر خارج المؤسسة ولديها إمكانات التأثير عليها.[1]

وعرفت أيضا بأنها " هي مناخ عام ومستمر يضمن نشاط المؤسسات الاقتصادية على نحو ديناميكي، دائم يجتذب الاستثمارات، فالبيئة الجيدة لا تحتاج لتشريعات خاصة واستثنائية لجذب الاستثمارات، بل تكون مجمل تشريعاتها مشجعة للاستثمار، وهي تشمل جميع جوانب نشاط المؤسسات ومحيطها الذي تنشط فيه، من إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وتأمين الموافقات، التراخيص، تأمين التمويل ومستلزمات التشغيل، الإنتاج في الداخل والخارج للتعامل النقدي، المالي والضريبي، بل وحتى الجوانب الاقتصادية والعامة التي تنشط المؤسسات فيها، فيؤثر عليها سلبا وايجابا.

كما عرفها البنك العالمي بأنها:" مجموعة من العوامل الخاصة بموقع معين، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة وخلق فرص العمل، التوسع، السياسات والسلوكيات الحكومية وكذلك تأثير القوى على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف، المخاطر والعوائق أمام المنافسين.

من التعاريف السابقة نستنتج أن بيئة الأعمال شاملة لكل العناصر أو المتغيرات التي يمكن أن تأثر في جاذبية الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الداخليين أو الخارجيين في دولة ما مقارنة بالدول الأخرى، بما فيها من متغيرات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وغيرها من المتغيرات.

**المطلب الثاني: خصائص بيئة الأعمال**

إن بيئة الأعمال تتصف بعدة خصائص، يجب على المؤسسات التي تسعى لممارسة الأعمال أن تأخذها في حساباتها ومن ضمن هذه الخصائص:[2]

**أولا: التعدد**

تتسم بيئة الأعمال بتعدد وكثرة المتغيرات التي تؤثر على أداء مؤسسات الأعمال، فالمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدولية والقانونية والتكنولوجية هي فقط جزء من المتغيرات التي تؤثر على ممارسة الأعمال، ومن ثمة فإن هذه المؤسسات يجب أن تدرس تأثير كل متغير من هذه المتغيرات على إستراتيجياتها.

[1] حسين حريم، **إدارة المنظمات منظور كلي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2003، ص46.

[2] محمد صالح الحناوي ومحمد فريد الصحن، **مقدمة في الأعمال**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص105.

**ثانيا: التعقد**

بالإضافة إلى تعدد وكثرة المتغيرات التي تعمل في ظلها مؤسسة الأعمال فإن هذه المتغيرات معقدة في تأثيرها على عمل المؤسسة، فالمتغيرات الاقتصادية على سبيل المثال يمكن تحليلها على مستوى البيئة المحلية وأيضا على مستوى البيئة الدولية ثم التحليل على مستوى صناعة معينة. بالإضافة إلى ذلك فان عنصر الزمن يؤثر على درجة تعقد المتغيرات، بحيث رصد المتغيرات يكون اقل تعقيدا في الزمن القصير.

**ثالثا: الارتباط**

يوجد ارتباط قوي بين متغيرات بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات مما يزيد من درجة تعقد التحليل، فالمتغيرات التي تحدث في عناصر البيئة الاقتصادية قد تكون مرتبطة ببعض متغيرات البيئة الاجتماعية والسياسية.

**رابعا: الاستمرارية**

إن تأثير متغيرات البيئة الخارجية على المؤسسات يتسم بالاستمرارية، مما يستلزم أن تكون عملية تحليل البيئة عملية مستمرة في عناصرها ومتغيراتها.

**خامسا: التميز**

يوجد هناك اختلاف من بيئة مؤسسات أعمال معينة إلى أخرى، بمعنى أن التباين يكمن في:

- درجة تأثير المتغيرات على كل منها؛
- عدم الثبات والطبيعة المتغيرة للبيئة من خلال التغيرات والتقلبات المتسرعة؛
- صعوبة السيطرة والتحكم في المتغيرات البيئية فالمتغيرات السياسية أو الاقتصادية، مثلا يمكن التنبؤ ببعضها والتأثير النسبي عليها أما السيطرة الكلية فهي صعبة[1].

**سادسا: التعقيد والتغير والتقلب**

يصل مناخ الأعمال إلى التغير والتقلب وذلك إما على مستوى معين أو صناعة أو منطقة معينة وذلك ما يصعب عليه عملية اتخاذ القرار ويستوجب الدراسة الجيدة وتوقع التغيرات، فعلى سبيل المثال فإن أسعار السلع تتغير من وقت لآخر، وكذلك التغيرات فعلى سبيل المثال فإن أسعار السلع تتغير من وقت لآخر وكذلك الأجور والعادات والتقاليد وعدد السكان وغيرها، ولكن درجة التغير والتقلب تختلف من مناخ لآخر وعلى هذا يمكن التمييز بين مناخ أعمال مستقر ومناخ أعمال مضطرب يصعب التنبؤ بالتغيرات الحاصلة فيه ومناخ متوسط التغير[2].

---

[1] محمد صالح الحناوي ومحمد فريد الصحن، **مرجع سبق ذكره، ص** 105.

[2] فريد نجار، **إدارة الأعمال الدولية والعالمية**، دار الجامعية، مصر، 2006، ص131.

**سابعا: قابلية التقسيم وإمكانية المستثمر للتأثير فيه**

يمكن تقسيم مناخ الأعمال إلى عدة مستويات أثناء عملية الدراسة والتحليل فيمكن التركيز عند دراسته على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني ثم فوق الوطني ثم الدولي كما يمكن التحليل كذلك على مستوى الصناعة أو القطاع ويرتبط التقسيم بنشاط المستثمر والسوق الذي يعمل على مستواه.

كما يؤثر مناخ الأعمال على سلوك المستثمر من خلال المتغيرات المختلفة، لذلك يقوم بدراسته من أجل التعرف على الفرص والتهديدات الممكنة ولكن من الممكن أن يؤثر هو بدوره في مناخ الأعمال وهذا في حالة كونه مستثمرا كبيرا أو شركة محتكرة.

**المطلب الثالث: مكونات بيئة الأعمال**

وتتضمن كل من العناصر التالية:

**أولا: البيئة الفنية (التكنولوجية)**

هي المعرفة المستمدة من الدراسات والأبحاث العلمية لغرض القيام بعدد من المهام واستحداث وسائل وأساليب لتحقيق مجموعة من الأهداف، فإذا التكنولوجية هي المعرفة التي تقوم على أساس استخدام الطرق العلمية في البحث وما ينشأ عنه هو الذي يظهر على الشكل التالي:

- ظهور منتوجات جديدة أو خدمات جديدة،
- ظهور بدائل متطورة لوسائل الإنتاج،
- ظهور مواد خام جديدة وطرق استخدامها.

غالبا ما يصعب على المؤسسة معرفة وإدراك الخطر الحقيقي الذي يمكن أن يسببه التغير السريع في التكنولوجيا[1].

**ثانيا: البيئة الاجتماعية والحضارية**

التباين الحاصل في البيئة الاجتماعية والحضارية له انعكاسات على نوعية المؤسسات، حيث أن البيئة الاجتماعية تساهم في تحديد قيم ومعتقدات واتجاهات سلوك الأفراد عموما وبالتالي المجتمع الذي تتعامل أو تنشط فيه الشركات.

**ثالثا: البيئة السياسية والقانونية**

ترتبط بيئة الأعمال بشكل وثيق مع البيئة السياسية والقانونية لأن العديد من القرارات الاقتصادية تصدر من الجهات السياسية في المجتمع، والقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة أهم عناصر المتغيرات السياسية والقانونية، وبالتالي

[1] فلاح حسن الحسيني، **الإدارة الإستراتيجية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص69.

لها تأثير كبير سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أداء سلوك مؤسسات الأعمال، وهي تشمل العناصر الأساسية التالية:

**ϖ القوانين والتشريعات:**

تعد القوانين التي تصدرها الحكومات دورا هاما في التأثير إما إيجابيا أو سلبيا على ممارسة الأعمال من خلال احتوائها على امتيازات ينتج عنها فرص وحوافز يجب استغلالها والاستفادة منها أو احتواءها على قيود وعوامل تشكل تهديد على أداءها وسلوكها، كما تلعب المؤسسات في مجال العلاقات الاقتصادية دورا هاما في تكوين وتأسيس التوقعات حول حقوق واستخدام الموارد في الأنشطة الاقتصادية[1].

**ϖ الخطر السياسي:**

يمكن تعريف الخطر السياسي بأنه تغير مفاجئ في البيئة السياسية المحلية ويترتب عليه أثار سلبية على ممارسة الأعمال وعلى مدى جاذبية الاستثمارات، ويتنوع الخطر السياسي بتنوع أسبابه ومستوياته وقد يأخذ عدة أشكال منها: التأميم، المصادرة، الحرب، القيود المفروضة على تحويل العملات الأجنبية للخارج، إلغاء العقود والاتفاقيات أو عدم الوفاء بها لأسباب سياسية –التميز في تطبيق قوانين الضرائب بين المنظمات المحلية والأجنبية، عدم وجود قوانين لحماية حقوق الملكية الفكرية –وعدم توفر الأمن ومحاربة الجريمة.

**رابعا: البيئة الدولية**

على ضوء التطورات الاقتصادية الدولية المتلاحقة ومع التباين في المتغيرات البيئية على المستوى الدولي واتفاقيات تحرير التجارة لا يمكن عزل متغيرات البيئة الدولية ومدى تأثيرها على أداء مؤسسات الأعمال، وإن المجتمع الدولي والشركات التي تعمل في هذه البلدان يجب أن تقدم دعمها للإصلاحات المحلية.[2]

وهي تحتوي على كل من، ميزان المدفوعات والقيود على حركة التجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية، العلاقات الدولية، الاختلافات الحضارية.

**خامسا: البيئة الاقتصادية**

تشير البيئة الاقتصادية إلى خصائص النظام الاقتصادي التي يتم فيه ممارسة نشاطات الأعمال وهي تشمل المتغيرات التالية:

[1] عبد القادر علي، **مؤشر قياس المؤسسات**، مجلة جسر التنمية، العدد60، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007، ص03.

[2] ايريك هونتر، **إشراك مجتمع الأعمال المحلي في الإصلاح**، مركز المشروعات الدولية الخاصة للتنمية، ص03.

**ϖ الدخل:**

يتشكل الدخل من الموارد المالية المتاحة للأفراد في المجتمع، وهناك 04 أنواع من الدخل هي :الدخل القومي، الدخل الإجمالي، الدخل الصافي، الدخل الفائض،

**ϖ الطلب:** الطلب على سلعة أو خدمة معينة هو مجموع ما يحتاجه الأفراد في حدود منطقة جغرافية معينة (الأسواق)، وخلال فترة زمنية محددة، والتنبؤ على حجم الطلب المتوقع على السلع والخدمات يساعد على تحديد حجم الإنتاج وما يترتب عليها من قرارات وخاصة القرارات التوسعية في مجال الأعمال، ويتكون الطلب من عنصرين هما: الرغبة والقدرة،[1]

**ϖ دورة الأعمال:**

يقصد بدورة الأعمال إلى التقلبات الدورية التي تحدث في الاقتصاد العام للدولة وتأخذ شكلا متعاقبا ومتتاليا وتتكون دورة الأعمال من 04 مراحل أساسية هي: مرحلة الرخاء، مرحلة الركود الاقتصادي، مرحلة الكساد الاقتصادي مرحلة الانتعاش.

**ϖ السياسات المالية والنقدية للدولة**

إن ارتفاع أسعار السلع والخدمات مع ثبات دخل الأفراد أو عدم زيادته بنفس نسبة الزيادة في الأسعار يؤدي إلى ظهور التضخم الذي يعرف على أنه زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أو على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.[2]

**المبحث الثاني: أساسيات بيئة الأعمال**

تسعى العديد من الدول إلى توفير بيئة أعمال مناسبة و جيدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا يتم ذلك إلا بتهيئة بيئة أعمال ملائمة تتميز بالاستقرار والشفافية قائمة على مرتكزات ومحددات من أجل ذلك، وكذلك بإخضاعها لجملة من المؤشرات العالمية المتخصصة في ذات الشأن، وهذا ما سيتم التطرق له في هذا المبحث.

**المطلب الأول: المرتكزات الأساسية لبيئة الأعمال**

لا يمكن تحقيق جذب الاستثمارات التي تساعد على تحقيق التنويع الاقتصادي إلا إذا تمت تهيئة بيئة أعمال ملائمة تتميز بالاستقرار والشفافية ومؤسسات فاعلة، بالإضافة إلى بنية تحتية أساسية داعمة ومستوى تدخل حكومي

[1] إسماعيل عبد الرحمان وحربي عريقان، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، دار وائل للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2014، ص319.

[2] المرجع نفسه، ص163.

معقول وغير مقصي وطارد للقطاع الخاص ومكمل للنشاطات، ولا يعوق المنافسة المحمية، بالإضافة إلى تدني تكاليف ممارسة الأنشطة والقيام بالأعمال. [1]

تصدر العديد من البيئات والمنظمات الدولية تقارير سنوية تعنى بتقييم بيئة الأعمال في دول العالم المختلفة، وأشهرها البنك الدولي (تقرير ممارسة أنشطة الأعمال)، المنتدى الاقتصادي العالمي(تقرير التنافسية العالمية)، وعربيا المعهد العربي للتخطيط( تقرير التنافسية العربية)، ويكون محور تركيزها تقييم بيئة الأعمال في الدول وتنافسيتها في مجال الاستثمار.

ومن بين أهم المرتكزات الأساسية لتي يتم اعتمادها كثيرا كمؤشرات حقيقية لدعم تنويع الاقتصاديات وتنشيطها نجد:

**أولا: البنية التحتية الأساسية**

تعد البنية التحتية المتطورة أحد محددات تحقيق التنويع الاقتصادي، حيث تؤثر على فعالية العمليات الإنتاجية في الاقتصاد، كما تعتبر عامل في اختيار الموقع الجغرافي، ونوع العمليات الإنتاجية للنشاط الاقتصادي.

ذلك أن البنية التحتية المتطورة تعمل على تقليص المسافات بين الشركات، وتربط بين أسواق الدول المختلفة، كما تؤثر جودة شبكات البنية التحتية وكفاءتها على نمو الاقتصاد، وتقلل من تفاوت توزيع الدخل، وتخفض من معدلات الفقر.

من جهة تأثير البنية التحتية على تنويع الاقتصاد الوطني، فان تطور الطرقات وخطوط السكة الحديدية وتسهيلات الموانئ والخطوط الملاحية، كلها عوامل تمكن المستثمرين المحليين والأجانب على حد السواء من تنويع منتجاتهم ونقلها إلى المختلفة بأمان وفي الوقت المحدد، كما تساهم في تنقل اليد العاملة إلى الأعمال الأكثر ملائمة لهم، كما تلعب متانة واتساع شبكة الاتصال السلكية واللاسلكية دورا كبيرا في تدفق البيانات والمعلومات بسرعة وسيولة، كل هذه العوامل تزيد في كفاءة الاقتصاد وتنويعه.

**ثانيا: الحوكمة وفعالية المؤسسات**

تشكل البيئة المؤسساتية الإطار القانوني والإداري الذي يعمل فيه الأفراد والشركات والحكومة، والتي تنعكس بشكل مباشر على استدامة التنافسية والنمو وعلى قدرة الاقتصاد على توليد السلع والخدمات المتنوعة للصالح العام. [2]

تبين الكثير من الأدلة النظرية والتطبيقية بان تنويع الاقتصاديات المعتمد على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيع الاستثمار المحلي يعتمدان على التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة الرشيدة، فالدولة الناجحة هي القادرة على إدارة مواردها بكفاءة، وتقليص الفساد الإداري، واحترام الدولة والمواطنين لمؤسسات التي تحكم المعاملات الاقتصادية والاجتماعية المتبادلة بينهم . فاحترام القانون والقضاء على الفساد هي من أهم القواعد الاقتصادية التي يرتكز عليها تنويع الاقتصاد حتى مع عدم وجود أي موارد أولية.

---

[1] عبد العزيز عبدوس، **تحسين بيئة الأعمال مطلب أساسي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، المركز الجامعي بمحاج بوشعيب، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 06، عين تموشنت، الجزائر، ديسمبر 2016، ص ص 108-109.

[2] عبد العزيز عبدوس، **المرجع السابق**، ص 109.

تعتمد مؤشرات الحوكمة وفعالية المؤسسات في أغلبية التقارير الدولية على عدة عوامل منها:[1]

الفساد الإداري، الرشاوى، استقلالية القضاء، المسؤولية، الشفافية....الخ، ويقاس عموما هذا المؤشر في كثير من التقارير الدولية على متغيرات نوعية، تشمل وجهات نظر الخبراء ورجال الأعمال، وتغطي مجالا واسعا من الجوانب الهامة.

**ثالثا: حجم تدخل الحكومة في الاقتصاد**

يعتبر حجم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من بين أهم معايير تحديد بيئة الأعمال الجيدة، فمستوى تدخل الحكومة المثالي يعكس طبيعة ونوعية النشطات التي تمولها برامج الإنفاق الحكومي، حيث يفترض أن يكون التدخل محدودا وفاعلا في نفس الوقت بالشكل الذي تستطيع فيه الحكومات قادرة على تنفيذ برامجها الانفاقية بأقل التكاليف.

ويبرز دور الحكومات في تحقيق التنمية من خلال:

- رفع كفاءة الإنفاق العام من اجل تنويع مصادر الدخل؛
- دعم وتمويل الأنشطة الاقتصادية غير التقليدية؛
- إبرام اتفاقيات لإقامة شراكات أجنبية مع مؤسسات أجنبية؛
- تدليل العقبات القانونية بإصدار تشريعات وقوانين تسيل العملية الاستثمارية.

يقاس حجم التدخل الحكومي في كثير من التقارير المحمية والعالمية عمى حد السواء ب:

- حجم الهدر من الإنفاق العام؛
- كفاءة القوانين الحكومية؛
- تكلفة التشريعات الحكومية.

وفي هذا الإطار يظهر تدخل الحكومة في الاقتصاد تدخلا معقولا ومثاليا من خلال تخفيض الهدر من الإنفاق العام وبيئة قانونية ملائمة وتتماشى مع متطلبات الاستثمار الأجنبي والمحلي، ما يدل أن الحكومة أكثر تنافسية في هذا المجال، حيث تنفذ برامجها الانفاقية بأقل تكلفة، وبأكثر فعالية وإنتاجية، وهذا بدوره يحفز على تنويع الاقتصاد من خلال اهتمام الحكومة ببرامج تنموية أخرى.[2]

**رابعا: جاذبية الاستثمار**

يعد مؤشر جاذبية الاستثمار من أهم أنواع المؤشرات التي تعتمد عليها بيئة الأعمال المتطورة، وهو مؤشر جيد لمعرفة مدى تنوع الاقتصاد، وترجع أهميته بالدرجة الأولى لصلته المباشرة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى إسهامه في الارتقاء بمستوى الصادرات وتحسين نوعية الإنتاج وتنوعه، ويحقق ذلك من الاستثمار في أنشطة ذات قيمة مضافة أكبر

[1] عبد العزيز عبدوس، المرجع السابق، ص 110

[2] مرجع نفسه، ص 110

في مجالات متعددة، أو التحول من منتجات ذات إنتاجية منخفضة إلى منتجات ذات إنتاجية مرتفعة، وهذا هو الهدف الرئيسي للتنوع الاقتصادي[1] .

**المطلب الثاني: محددات بيئة الأعمال**

**أولا: المحددات الرئيسية**

هناك عوامل رئيسية تحمل المتعامل أو المستثمر على اتخاذ قرار الاستثمار من:

**1-الاستقرار الأمني والسياسي**

توفر الاستقرار الأمني والسياسي يعتبر شرطا أساسيا يتوقف عليه قيام الأعمال ويلعب دورا في إعطاء ثقة أكبر للمستثمرين، لأنه حتى وإن كانت المردودية المتوقعة لاستثماراتهم كبيرة فهم لا يميلون إلى إقامتها في مناخ مضطرب، والاستقرار السياسي يعني انخفاض المخاطر السياسية العامة التي تشمل على جميع الفاعلين في ذلك المناخ أو الخاصة والتي تخص بعض المؤسسات أو الدول فقط، وهذه المخاطر يمكن أن تنجم عن التغيرات في الحكومات والمجيء بفلسفة مغايرة وفي فترات قصيرة، واحتمال قيام حروب أو ثورات أو انفصالات ووجود إرهاب أو التناحرات العرقية، بالإضافة إلى أحزاب المعارضة والمشاكل الدبلوماسية مع الدول الأخرى[2]

**1-1-الجانب السياسي**

يتأثر قرار المستثمر ونشاط المؤسسة المستثمرة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالمتغيرات والقرارات السياسية سواء في البلد أو على المستوى الدولي وتختلف البيئة السياسية من بلد لآخر وأهم لعناصر التي ترتكز عليها هي:

**ϖ النظام السياسي:**

حيث أن نوع النظام السياسي يحدد توجهات الحكومية وأنظمتها الاقتصادية والقانونية ، ففي حالة انتهاج الدولة للنظام الديمقراطي فإن الأوضاع تتميز بالوضوح والالتزام بالقوانين واحترام الحقوق ،ولا يوجد تطبيق لقوانين محددة ولا احترام للحقوق مما يعرض رأس المال للخطر.[3]

**ϖ الاستقرار السياسي**

يشير الاستقرار السياسي إلى مدى ثبات السياسات التي تتبعها الدولة أي عدم وجود تغيرات كبيرة في الجهاز الحكومي لأنه يؤدي إلى تغير الإيديولوجيات وبالتالي السياسات والقرارات السياسة ويقاس بمؤشرات عديدة أهمها درجة التماسك الاجتماعي من خلال الاضطرابات المدنية أو النشاطات الإرهابية أو الحروب الأهلية.

---

[1] مرجع نفسه، ص 111

[2] مصطفى كامل وعبد الغني حامد، **إدارة الأعمال الدولية**، مؤسسة لورد للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص ص56-58.

[3] يحي مصلة، **مرجع سبق ذكره**، ص69.

**1-2-الخلفيات التاريخية**

ففي حالة عداءات قديمة بين الدول فإن العلاقات بينهما تبقى غير مستقرة وينظر إليها دوما بسلبية كما في حالة البلدان التي كانت مستعمرة من قبل فإن نظرتها للشركات القادمة من البلد المستعمر تبقى عدائية.

**2- الاستقرار الاقتصادي**

ويتحقق عن طريق حدوث التوازنات في الاقتصاد الكلي وتوفر فرصة الملائمة لنجاح الأعمال ويتجلى من خلال التوازن في الميزانية العامة وميزان المدفوعات وسعر الصرف والتحكم في معدلات التضخم والفائدة، بالإضافة إلى استقرار السياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل الحكومة.

**2-1-النظام الاقتصادي المطبق**

ففي حالة انتهاج نظام الاقتصاد الموجه فإن القرارات تخطط مركزيا وتكون الدولة هي المالك لأغلب المواد الاقتصادية وتتدخل في تحديد أهداف الأعمال كما تتحكم كذلك في العرض والطلب بينما في حالة انتهاج اقتصاد السوق الحر فإنه لا تخطيط مسبق للقرارات والأفراد والشركات ومختلف المنظمات تتفاعل في سوق حر من خلال نظام أسعار يحدده العرض والطلب والمواد تكون ذات ملكية خاصة ولأصحابها الحرية في كيفية استخدامها وللمستهلك دور كبير في تحديد العرض والطلب.

**المطلب الثالث: مؤشرات تقييم بيئة الأعمال**

توجد العديد من المؤشرات الدولية والإقليمية لتقييم مناخ الأعمال في الدول والتي تعبر عن الأوضاع في دوله ما، كموقع الاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، حيث أنها ليست دقيقة لكن لديها أهمية بالغة في اتخاذ القرارات أهمها:

**أولا: مؤشرات التقييم الإقليمية**

تم استحداث مجموعة من المؤشرات الخاصة بالدول العربية أهمها:

**1) المؤشر المركب لمناخ الاستثمار:**

تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان استثمار سنة 1996، ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة، المحفزة والجاذبة للاستثمار، هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم، وسعر الصرف غير مغالى فيه وبيئة سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة، يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي، التجاري والاستثماري. [1]

[1] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002**، الكويت، ص28 .

**2) تقرير التنافسية العربية:**

يصدر عن المعهد العربي للتخطيط في الكويت مند سنة 2003، واعتمد التقرير في ترتيبه لتنافسية الدول المشاركة فيه على المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية حيث قسم عوامل التنافسية إلى قسمين [1]، العوامل الوظيفية والمعبر عنها بمؤشر التنافسية الجارية، والعوامل المستديمة والمعبر عنها بمؤشر التنافسية الكاملة، وعادة ما يتم حساب المؤشر المركب كمتوسط لأحدث ثلاث سنوات و قد صدر لغاية سنة 2012 أربع أعداد من تقرير التنافسية العربية.

**ثانيا: مؤشرات التقييم الدولية**

مؤشرات التقييم الدولية تتمثل في:

**1) مؤشرات تقويم المخاطر القطرية :**

تهدف الوكالات والهيئات المعتمدة بتحليل وتنقيط المخاطر القطرية من أجل السماح للمستثمرين باتخاذ قرارات الاستثمار بطريقة موضوعية من خلال تصنيف الدول على أساس المخاطر التي تواجهها وتوجد مجموعة من المؤشرات تتمثل فيما يلي:

**1-1: المؤشر المركب للمخاطر القطرية[2]**

يصدر شهريا عن مجموعة "prs group" الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980، ويهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار فيه أو التعامل تجاريا مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها . حيث يستند إلى ثلاث مؤشرات فرعية:

تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية التي تشكل نسبة % 50 من المؤشر المركب ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية % 25 ومؤشر تقويم المخاطر المالية% 25 ، والعوامل التي يقيسها المؤشر هي المخاطر السياسية، الاقتصادية والتمويلية ويغطي المؤشر 18 دولة عربية بأصل 140 دولة شملها مؤشر2006[3] .

**1-2: مؤشر اليورومي للمخاطر القطرية**

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليوروميني بمعدل مرتين في العام الأول في مارس والثاني في سبتمبر، ويقيس المؤشر قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية، وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها، وكذلك حرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه، ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي يسجلها من صفر إلى 100 نقطة

[1] منير نوري، **تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2006، ص27.

[2] بخته فرحات، **بيئة العمل وأثرها على التنافسية الدولية (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)** ، مذكرة مكملة لمتطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، ورقلة ، الجزائر، 2010، ص60.

[3] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2002**، ص64.

مئوية بالاستناد إلى نتائج عملية التنميط تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلف وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات القطر[1] .

**1-3: مؤشر الانتستيتوشنال انفستور للتقويم القاري**

يصدر عن مجلة الانستيتيوشنال انفستور مرتين سنويا (مارس سبتمبر) مند عام 1998، يتم تصنيف الدول وفق التدريج من صفر إلى 100، وكلما ارتفع رصيد الدولة دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة، وتقييم الدول إلى ثلاث درجات : مجموعة المخاطرة المعتدلة، مجموعة المخاطرة المرتفعة، مجموعة المخاطرة المرتفعة جدا.[2]

**1-4: مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية**

يقيس هذا المؤشر مخاطر عدم قدرة الدول على السداد، ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركة بأداء الاقتصادي المحلي وبالأوضاع السياسية، الاقتصادية، بالاستناد إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة، الانخفاض المفاجئ في قيمتها ومخاطر الأزمات في القطاع المصرفي، و صنف المؤشر إلى: [3]

**أ- درجة الاستثمار A**

وتنقسم درجة الاستثمار A إلى أربع مستويات:

**A1**: البيئة السياسية والاقتصادية المستقرة وسجل السداد جيد جدا، وإمكانية بروز المخاطر لعدم القدرة على السداد ضعيفة جدا.

**A2**: احتمال عدم السداد يبقى ضعيف جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية، استقرار أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما تقل نسبيا عن الدولة المصنفة ضمن A1.

**A3**: بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة.

**A4**: سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوء حالة مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية،رغم ذلك فان إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

**ب - درجة المضاربة**

وتقسم درجة المضاربة إلى ثلاث مستويات:

**B**: يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا.

C: قد تؤدي البيئة سياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا .

---

[1] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت 2008**، ص ص 124-125.

[2] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت 2003**، ص 78 .

[3] **مرجع نفسه**، ص ص 78-80.

D: ستؤدي درجة المخاطر العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في الدولة مما يجعل سجل السداد من سيئ جدا إلى أكثر سوءا.

1-5 مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية :يقيس المخاطر المرتبطة بعمليات التبادل التجار يعبر الحدود.

**2) مؤشر التنافسية العالمي**

- يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع 122 مؤسسة عالمية ويعتبر أداة هامة في توجيه السياسات الاقتصادية،قرارات الاستثمار وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية، يعتبر كذلك أداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة أداء الأعمال فيتكون من مؤشرين فرعيين[1] :
- **مؤشر النمو للتنافسية:** يستند إلى ثلاث مؤشراتت فرعية :مؤشر تكنولوجيا،مؤشرات المؤسسات العامة، مؤشر البيئة الاقتصادية الكلية.
- **مؤشر الأعمال التنافسية:** يستند إلى مسوحات تقيس قدرة الوحدات الاقتصادية على صعيد المنشاة في تحقيق التنافسية .

حيث يقيس مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيرها على مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 الذي يعني درجة فساد عالية و 100 الذي يعني درجة شفافية عالية[2].

**3) مؤشر الحرية الاقتصادية**

تم اعتماد هذا المؤشر منذ سنة 1995 ويصدر عن معهد هيرتاج فاونيش "وصحيفة""وول ستريت "سنويا ويقيس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد، وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، تدخل في هذا المؤشر عشر مكونات ذات أوزان متساوية، ويصنف هذا المؤشر الدول إلى أربعة أصناف كالتالي: [3]

- اقتصاد حر: من واحد إلى واحد فاصل تسعة وتسعون نقطة؛
- اقتصاد شبة حر: من اثنين إلى اثنين فاصل تسعة وتسعون نقطة؛
- حرية اقتصادية ضعيفة: من ثلاثة إلى ثلاثة فاصل تسعة وتسعون نقطة؛
- حرية اقتصادية ضعيفة جدا : من أربعة إلى خمس نقاط.

---

[1] عمر يحياوي، **دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة حالة الجزائر للفترة 2002-2010، مذكرة مكملة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص17 .

[2] خالد راغب الخطيب، **التدقيق على الإستثمارات في الشركات متعددة الجنسيات**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص02.

[3] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت، 2001** ، ص80.

**4) مؤشر الشفافية**

أصدرت منظمة الشفافية الدولية التي تأسست عام 1993 كمنظمة غير حكومية مقرها برلين بألمانيا، مؤشر الشفافية مند عام 1995، لتنعكس درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، يحاول هذا المؤشر عبر مجموعة من المصادر والمعلومات المتعددة تحدد مدى تفشي الفساد في الدولة وتأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها.[1]

**5) مؤشر التنمية البشرية**

يصدر هذا المؤشر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp، بصفة دورية سنويا مند عام 1990 ، يتم احتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاثة مكونات هي:

- ♣ طول العمر يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة يتراوح بين 25 و85 سنة؛
- ♣ المعرفة ويقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسبة الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح بين 0%و100% ؛
- ♣ مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للنتائج المحلية الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين100 دولار و40 ألف دولار.
- ♣ **دليل المؤشر:** يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر :مؤشر التنمية بشرية من 80 % أو أكثر، مؤشر تنمية بشرية متوسط من 50% إلى 79% ، مؤشر تنمية بشرية منخفض أقل من 50 %. [2]

**6) مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد**

أطلق هذا المؤشر لأول مرة في تقرير الاستثمار الدولي عام 2012 لتقييم مدى نجاح جهود الدول في استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، من منظور جديد يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر وفي سنة 2002 راجعت الأنكتاد هذا المؤشر ليصبح مؤشرين:

- ♣ الأول يقيس قسمة القطر من تدفقات هذا الاستثمار عالميا إلى حصة الناتج الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويؤخذ ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التي تحدث لمرة واحدة، أما الثاني فهو مؤشر الإمكانات الذي يستند إلى8 عوامل تشمل معدل نمو الناتج المحلي لإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، عدد خطوط الهاتف، حجم استهلاك الطاقة، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير من الدخل الوطني[3].

---

[1] منصوري الزين، **واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ماي 2005، ص145.

[2] محمد عمر باناجة، **الإصلاحات الاقتصادية للجمهورية اليمنية وأثرها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة دجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، شتاء 2009، ص152.

[3] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، **مرجع سابق**، ص ص 119-120.

**7) مؤشر سهولة أداة الأعمال**

يصدر هذا المؤشر سنويا عن البنك ومؤسسة التمويل الدوليين في إطار قاعدة بيانات بيئة الأعمال، ويقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم، وذلك خلال وضع أسس لقياس مقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة والنامية التي يغطيها المؤشر بهدف تنمية الدول المعنية الذي يعد من العقبات، لتعمل على معالجتها وتحسين مناخها الاستثماري،يستند المؤشر إلى متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال ويرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في تلك المؤشرات ، فكلما انخفضت القيمة المستخلصة من مؤشر بدل ذلك على مدى سهولة أداء الأعمال في الدولة والعكس صحيح[1].

**8) مؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة**

يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية الذي أسسته مجموعة جريدة الأحداث العالمية الأمريكية عام 1996 بمعدل مرتين في السنة لغرض قياس مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة، ويستخدم المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 3 مكونات هي: [2]

أ – **مؤشر البيئة الاقتصادية** : ( يتضمن 21 عنصرا تغطي المؤشرات اقتصادية رئيسية الاندماج في الاقتصاد العالمي، مؤشرات بيئة أداء الأعمال).

**ب – مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية** : ( يتضمن 21 عنصرا تعطى مؤشرات نوعية التعليم، مؤشرات البنية التحتية للمعلوماتية، مؤشرات انتشار المعلوماتية).

ج – **مؤشر البيئة الاجتماعية** : ( يتضمن 21 عنصرا تغطي مؤشرات التنمية، الاستقرار الاجتماعي، مؤشرات الصحة العالمية ومؤشرات حماية البيئة الطبيعية).

**9–مؤشر الائتماني السيادي** : تسعى العديد من الدول والمؤسسات إلى الحصول على تسديد ما يستحق عليها من إلتزامات، ويعتبر التقييم الائتماني الذي تحصل عليه الدولة من وكالات التصنيف الائتماني العالمية مؤشر لوضعها الاقتصادي والمالي بالإضافة إلى الاستقرار السياسي ،الاجتماعي ومستقبل الدولة أو المؤسسة التي يتم تقييمه[3].

**المبحث الثالث: علاقة بيئة الأعمال بالتطورات العالمية وانعكاساتها على الاستثمار الأجنبي المباشر**

مما لا شك فيه أن بيئة الأعمال تتأثر بالتطورات العالمية المعاصرة، التي ألقت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية في جميع البلدان، وفي مقدمتها العولمة بقيادة الشركات العابرة للقوميات، التي تمكنت من السيطرة على كثير من أوجه النشاط الاقتصادي في العديد من الدول، كما أن الوضع العالمي الراهن ألقى بظلاله على كثير من الاقتصاديات العالمية والعربية، وهو ما يجعلها تعمل إلى إعادة النظر في الاستثمارات الأجنبية.

---

[1] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار2004**، ص 104.

[2] **مرجع نفسه** ، ص60.

[3] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، **مرجع سابق**، ص97 :

**المطلب الأول: علاقة بيئة الأعمال بالاستثمار وأنظمته**

**أولا: علاقة بيئة الأعمال بالاستثمار**

يمكن القول بأن الاستثمار لا يعدوا أن يكون سوى " رأسمال نقدي أو عيني، مادي أو معنوي، مملوك من طرف أفراد أو أشخاص معنوية أجنبية أو وطنية، بغرض المساهمة في نشاط اقتصادي وتجاري في بلد معين بقصد الحصول على عوائد مجزية."

وبذلك يمكن اعتبار مناخ الاستثمار أنه

"مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تتم فيها عملية تقديم وتوظيف رؤوس الأموال الوطنية أو الأجنبية والذي يكون إما في إطار:

- اقتناء أصول من أجل استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو الهيكلة.
- المساهمة النقدية أو عينية في رأسمال الشركة.
- أو في إطار عملية الخوصصة الكلية أو الجزئية وهذا بغرض تحقيق هدف معين."

والتطور المستمر للأعمال، إضافة لتداخل هاذين المفهومين، يمكن أن نفهم أن مناخ الأعمال هو مفهوم أكثر حداثة، فلغاية فترة زمنية معينة كان الاهتمام منصب بالدرجة الأولى على توفير الأدوات اللازمة لاجتذاب المستثمرين، بما في ذلك عن طريق قوانين الاستثمار الملائمة كونها حجر الزاوية لتجسيد مبدأ حرية الاستثمار، كما أنها تشكل الخطاب الأول الرسمي لأي دولة من أجل استقطاب رؤوس الأموال، ولتشجيع المستثمرين على توظيف أموالهم في مختلف الأنشطة الاقتصادية، التي تعتبرها الدولة ذات أهمية لتحقيق برامجها التنموية، إلا أن تعقيد عملية الاستثمار وتطورها واتساعها، إضافة إلى الإشكالات التي تفرضها ممارسة الأعمال الناجمة عنها لا سيما خلال خضوعها لقواعد قانونية أخرى تخرج من نطاق قانون الاستثمار.[1]

لكنها تبقى ذات أهمية بالغة لاتخاذ قرار الاستثمار، فقد استدعت الضرورة للانتقال لمفهوم أكثر شمولية وإحاطة بالمتطلبات الحالية، والمتمثل في مناخ الأعمال.

وبذلك فإن مناخ الأعمال هو أشمل من مناخ الاستثمار لكونه يشكل الإطار العام الذي يجمع مناخ الاستثمار وقضايا أخرى، فمناخ الاستثمار يشمل فقط الظروف المحيطة بعملية تقديم وتوظيف رأسمال أي أنه ينحصر فقط في عملية تمويل الاستثمارات، في حين أن مناخ الأعمال يجمع إضافة إلى هذه الأخيرة كل الشروط المسهلة والمعرقلة للنشاط

[1] نور دين تركي، **مرجع سبق ذكره**، ص83.

الذي يمارسه المستثمر، فهو يضم كل ما يدخل بشكل مباشرة أو غير مباشر في عملية الاستثمار بدء من إنشاء مشروع الاستثمار مرورا بالأنشطة الممارسة من خلاله وصولا لتصفيته.

**ثانيا: أنظمة بيئة الأعمال ودورها في ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر**

تتمثل الأنظمة الأساسية لوضع بيئة أعمال صحيحة ومشجعة لترقية الاستثمارات في الشروط التالية: شرط الشفافية والتناسق، شرط الحركية وشرط الاستقرار.[1]

**أولا– شرط الشفافية والتناسق:** يقتضي هذا الشرط أن تكون المعلومات المتعلقة بالاستثمار وسيلة متوفرة ومنتظمة، وبدون تميز أو تضارب، أين يمكن لجميع المستثمرين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين في البلد، الحصول عليها والاستفادة منها، ويتطلب هذا الشرط تحقيق ما يلي:

تقنين النظام أو شبكة معلومات خاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة، ذات طابع تشريعي بقانون الاستثمار، وبعد استقرار قوانين الاستثمار، لا يتوقع تدفق الاستثمارات الأجنبية على بلد تتميز تشريعاته بالغموض.

إنشاء جهاز أو هيئة تتولى مهمة ترقية وتشجيع الاستثمارات، ويجب على نظام ترقية الاستثمارات في البلدان النامية أن يتضمن مبدأين أساسيين باعتبارهما ميزتين ضروريتين لتحقيق شرط الشفافية و التناسق وهما:

**مبدأ حرية الاستثمار:** هذا المبدأ تحقيق استثمار معين، عمومي كان أو خاص، محلي أو أجنبي بدون تمييز أو تصريح مسبق، ذلك في إطار احترام التشريعات القانونية المتعلقة بحماية الصحة العمومية، المحيط والمستهلك.

**مبدأ عدم التمييز:** يتضمن هذا المبدأ أن تكون المعاملة نفسها وعادلة بين كافة المستثمرين، وذلك من حيث الحقوق والواجبات المرتبطة بالاستثمار ولا تعد كافة الإجراءات التحفيزية شرطا ضروريا، مقارنة بأهمية ضمان استمرارية مبدأ حرية الاستثمار باعتباره شرطا بالغ الأهمية.

– إذا فان خلق مناخ محفز على الاستثمار ينبغي تهيئة الأرضية الملائمة لاستقطاب الاستثمارات وإقامة نظام تحفيز شفاف ومتناسق، مع عدم التمييز بين المستثمرين.

حيث أن إقامة نظام خاص لتشجيع الاستثمار في إطار مبدأ عدم التمييز يتطلب معه تغطية معيارين أساسيين هما:

**أ– معيار التطابق:** يقتضي وجود توافق بين النظام الخاص لتشجيع الاستثمار( أي الامتيازات الممنوحة) وبين الأنشطة المستفيدة من تطبيق ذلك النظام.

[1] لطرش ايمان، شايب حليمة، **بيئة الأعمال ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر للفترة (2002–2017)**، مذكرة ماستر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2018/2017، ص ص 17-18.

**ب– معيار تلقائية التعاقد:** تم إدراجه قصد ضمان التطبيق السليم والصارم لمعيار التطابق في إطار إقامة نظام تشجيع الاستثمارات وللتقليص من العراقيل التالية: الحذر والتحكم اللذان غالبا ما يكونان نتيجة البيروقراطية والقطعية وثقل إجراءات التنفيذ والتحكيم في حالة وجود نزاعات.

**ثانيا: شرط الحركية:** يتعلق هذا الشرط أساسا برأس المال وأدرج لضمان حرية حركات رؤوس الأموال المستثمرة والعوائد الناجمة عنها ويستلزم هذا الشرط ما يلي:

**1– مبدأ آلية أو تلقائية التحويل:** يضمن هذا المبدأ تحقيق آلية تحويل رؤوس الأموال والعوائد والأرباح المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية إلى البلد الأصلي دون ترخيص مسبق، كما يمكن هذا المبدأ رؤوس الأموال من التمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية.

**2– مبدأ حرية الدخول إلى سوق العملات الصعبة:** يضمن هذا المبدأ تحقيق آلية تحويل رؤوس الأموال والعوائد ودوامها، ويستوجب تحقيق هذا المبدأ، خاصة في بلد يعرف مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق ما يلي:

- وضع ميكانيزمات تحرير سوق الصرف الذي يشجع على تحقيق القابلية التامة لتحويل العملة مع معدل وحيد؛
- تحرير التجارة الخارجية، وذلك بفرض ضمان التمويل الضروري لتحقيق واستغلال المشاريع الاستثمارية؛
- إقامة سوق مالي مفتوح لرؤوس الأموال الأجنبية.

**ثالثا – شرط الاستقرار:** لهذا الشرط دور بارز في تهيئة العلاقات السياسية و الاقتصادية ( مخاطر نزع الملكية والتأميم، مخاطر الحروب، مخاطر تحويل رأس المال، العملة الصعبة...) تبعا لدرجة التحقيق الفعال لهذا الشرط، الأمر الذي يقتضي الشعور بالأمان والطمأنينة في البلد المضيف بمعنى ضمان الاستقرار السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والقانوني من جهة، ودوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين من جهة أخرى.

## المطلب الثاني: أثر التوسع في نشاط الشركات دولية النشاط والعولمة على بيئة الأعمال

ترتبط العولمة بنشاط الشركات متعددة الجنسيات التي تعتبر المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتؤثر كل واحدة منهما على بيئة الأعمال كما يلي:

### أولا: أثر توسع الشركات متعددة الجنسيات على بيئة الأعمال

يثير الدور المتنامي للشركات متعددة الجنسيات جدلا شديدا بين الاقتصاديين، فهناك من يرى أنها تدفع عجلة التنمية عن طريق توفير التمويل اللازم، ويرى المعارضون أنها تخلق منافسة غير عادلة مع الشركات المحلية ومن ثم تطردها من السوق أو تضع العوائق والعراقيل أمام نفاذ الشركات الأخرى إلى الصناعة،[1] كما أن أنشطة وممارسة الشركات متعددة

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **نشرة ضمان الاستثمار**، عدد1، الكويت، 2007، ص 13.

الجنسيات من الممكن أن تزيد الوضع الاقتصادي للدول النامية سوءا [1]وتؤثر الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول المضيفة من عدة جوانب:

**1-الآثار الاقتصادية:** وتتمثل في أثار مباشرة وغير مباشرة.

- **الآثار المباشرة:** تتمثل في:
  - توفير بديل للاقتراض المباشر عن طريق الدولة من خلال قدرتها على الاقتراض من الأسواق العالمية؛
  - تعزيز صادرات الدولة المضيفة من خلال قدرتها على زيادة حجم الإنتاج والنفاذ إلى الأسواق الدولية؛
  - نقل التكنولوجيا للدول المضيفة،[2] ونقل عكسي للتكنولوجيا باستقطابها للخبرات والعقول المتفوقة من أبناء الدول المضيفة إلى المراكز الأم المتقدمة؛
- **الآثار الغير مباشرة:** تؤثر على الروابط التجارية الخلفية والأمامية وعلى تطوير البنى التحتية، إضافة إلى تعزيز المنافسة.[3]

**2-الأثر العام على أداء الاقتصاد الكلي:** ويتمثل في:

- تأثير ايجابي بزيادة حصيلة الصادرات السلعية مما يؤدي إلى زيادة الفائض التجاري؛
- تأثر الحساب المالي ايجابيا نتيجة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة أثناء مرحلة التأسيس بما يساهم في ردم فجوة التمويل الناجمة عن عدم كفاية الادخار المحلي؛
- تحسن الحساب الجاري نتيجة زيادة حصيلة الرسوم ومصروفات حقوق الامتياز المفروضة على الشركات متعددة الجنسيات؛[4]

**3-آثار بيئية:** لها دور سلبي مثل اختفاء مساحات من الغابات وتلوث مياه الأنهار ولها دور ايجابي حيث أن التزامها بمعايير البيئة يدفع الشركات المحلية إلى إتباع نفس المعايير.[5]

---

[1] محمد عمر باناجة، **الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية وأثرها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية،عدد 45، مصر، 2009، ص 139.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

[3] UNCTAD world investment report (Transnational Corporations Extractive Industries and Development, New York ,Geneva 2007, p 139.

[4] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، **مرجع سابق**، ص 14.

[5] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، **مرجع سابق**، ص 14.

**4-الآثار الاجتماعية والسياسية:** تتمثل في:

- **أثار على الصحة والسلامة:** حيث تؤثر سلبيا من خلال تلوث المياه والهواء، ولها تأثير ايجابي نظرا لمساهمتها في تخفيف الآثار الضارة بالصحة العامة باستخدامها لأساليب تقنية متطورة والتزامها بمعايير السلامة والأمان؛
- **أثار اجتماعية:** تتمثل في توفير فرص عمل، تحسين البني التحتية، رفع مستوى الخدمات الاجتماعية، كما أن لها تأثير سلبي يتمثل في استفادة المجتمع المحيط بموقعها من الامتيازات السالفة الذكر في مقابل حرمان المجتمع البعيد مما يؤدي إلى قيام نزاعات وصراعات؛
- **أثار على حقوق الإنسان:** تعرضت ممارسات الشركات متعددة الجنسيات لانتقادات جمعيات حقوق الإنسان لاتهامها بارتكاب انتهاكات شملت اختفاء الأفراد والاحتجاز التعسفي، والاستيلاء على الأراضي مقابل تعويض غير مناسب، وانتهاك حقوق العمال؛[1]
- **أثار على الهوية الوطنية:** حيث أن الشركات متعددة الجنسيات بنشاطاتها المتنوعة المتداخلة تمثل وسيطا ناقلا لقوانين ونظم وثقافات تؤكد قيم المجتمع الاستهلاكي التي تقوم على السعي وراء مستويات الرفاه الغربي دون الوعي بأن هذه المستويات قد تحققت نتيجة لقرون من التراكم المادي والحضاري؛[2]
- **الفساد والصراعات السياسية:** يمكن لهذه الشركات أن تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تأييد نظام الحكم القائم والذي قد يكون ديكتاتوريا ولا يتوخى العدالة في توزيع الثروة،[3]بل أحيانا نمارس الفساد ضعف ما تمارسه شركات محلية وهو ما يسمى بفساد الاستحواذ على الدولة؛[4]

وكخلاصة فإن المحصلة النهائية لتلك الآثار قد تكون سلبية أو ايجابية على مناخ الاستثمار بحسب التزام الشركات متعددة الجنسيات بالأحكام الدولية.

**ثانيا: أثر العولمة على بيئة الأعمال**

يشير مصطلح العولمة إلى زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم وذلك نتيجة لزيادة نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول، كما يشير المصطلح كذلك إلى سهولة انتقال

---

[1]- UNCTAD world investment report, **op**. **cit**, p 152.

[2] عبد الفضيل محمود، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979، ص 35.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، **مرجع سابق**، ص 14.

[4] الهواري بن لحسن، **اثر آليات العولمة على الفساد الإداري والمالي في الدول العربية**، الملتقى الوطني الأول حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 8-9 ماي 2012.

عنصر العمل والمعرفة الفنية والتكنولوجية عبر الحدود الدولية.[1]

ولكن كانت العولمة مصدر خوف أو قلق، إلا أنها في الآن نفسه باعث على الأمل والتفاؤل لما تتيحه لمختلف الدول من فرص كثيرة للاستثمار وتدنيه التكاليف وتشجيع الابتكار. وتزامن بروز العولمة الاقتصادية مع التفكير الجدي لجذب الاستثمارات وتحفيزها بتحديث القوانين وتعديلها،[2] وبزيادة التدفقات العالمية للاستثمارات المباشرة في بعض الدول وتحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة ومتواصلة، شجع ذلك الدول العربية على إدراك منافع الاندماج بدرجة أكبر في الاقتصاد العالمي وتعزيز قدرتها التنافسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[3]

وفي الحقبة الماضية بذلت الحكومات العربية جهودا كبيرة في تحرير أسواقها وتشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية، وقد تنوعت هذه الجهود بين إعادة تنظيم وهيكلة لبعض القطاعات الإستراتيجية وفتح للأسواق وتدعيم لدور القطاع الخاص والمنافسة في القطاعات الأخرى،[4] كما زاد اتجاه البنوك وبخاصة البنوك التجارية إلى التحول نحو البنوك الشاملة، وتم تحديث البنية التحتية ووضع التشريعات الكافية لجذب رأس المال الأجنبي، وبذلك تم التوجه نحو القطاعات الخدمية والصناعية باعتبارها أكثر تنافسية وديناميكية من قطاعات التصدير التقليدية في ظل العولمة وماتعنيه من تنافسية وشفافية، فتعددت آليات جذب الاستثمارات إلى الدول العربية وبقي القاسم المشترك التغلب على تحديات العولمة وخلق فرص التشغيل لتأمين العيش الكريم ورفع الأداء الاقتصادي، وهذا ما تعكسه ديناميكية النشاط الاستثماري.[5]

**المطلب الثالث: أثر جائحة كوفيد 19 على الاستثمار الأجنبي المباشر**

التأثير الاقتصادي لـ(كوفيد-19) غير متساوٍ بين البلاد، مع الآثار الناجمة عن صدمات الطلب التي تتركز في تلك الاقتصادات الأكثر تضررًا من الوباء، والآثار الناجمة عن توقف الإنتاج وتعطل سلاسل التوريد في الاقتصادات المندمجة بشكل وثيق في سلاسل القيمة العالمية مثل الصين، واقتصادات جنوب شرق آسيا، والولايات المتحدة. سوف يكون الأثر الاستثماري أكثر تركيزًا في تلك البلدان التي اضطرت إلى اتخاذ تدابير أشد لاحتواء انتشار الفيروس والتي تشمل: حظر التجوال، وحظر السفر، وإغلاق الحدود، وإغلاق العديد من القطاعات الاقتصادية؛ حيث سيؤدي

[1] منير نوري، **معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004، ص 88.

[2] أحمد زكرياء صيام، **آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، الأردن كنموذج**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد3، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2005، ص 92.

[3] حمزة بن حافظ، **دور الإصلاحات في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر 1998-2010)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2011، ص 99.

[4] منير نوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 113.

[5] أحمد زكريا صيام، **مرجع سبق ذكره**، ص 83.

الفيروس إلى انخفاض النفقات الرأسمالية، وانخفاض أرباح الشركات متعددة الجنسيات. إضافة إلى ذلك ستؤدي مواقع الإنتاج التي يتم إغلاقها أو التي تعمل بسعة أقل إلى توقف الاستثمار الجديد مؤقتًا وتأخير التوسعات. وهذا سيتسبب في آثار سلبية على جميع أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر الثلاثة الرئيسية؛ البحث عن السوق، والبحث عن الكفاءة، والبحث عن الموارد الطبيعية. وبالمثل، أدى انتشار الفيروس في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى تثبيط الطلب في سلاسل التوريد. وكلما طالت فترة إيقاف الفيروس للنشاط الاقتصادي في البلدان الأكثر تضررا، تم الشعور بالآثار المتتالية غير المباشرة في بقية أنحاء العالم، بالإضافة إلى الآثار المباشرة لمزيد من الدول التي وقعت ضحية للفيروس، وكلما طال استمرار عمليات الإغلاق العالمية وظل الطلب مكبوتًا؛ كان من الصعب إعادة الاقتصاد العالمي إلى ما كان عليه واستئناف الأنشطة الاقتصادية بعد الأزمة[1].

كما سيكون للانخفاض المتوقع في أرباح أكبر 5000 شركة متعددة الجنسيات على الصعيد العالمي تأثير غير مباشر على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إن أي انخفاض في أرباحها سيؤدي إلى انخفاض في الأرباح المحتجزة، وبالتالي انخفاض في الأرباح المعاد استثمارها، والتي تمثل 52٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. وقد لوحظ ذلك في انسحاب المستثمرين من المشاريع الممولة في البلدان النامية للتقليل من خسائرها، كما أن المشاريع الاستثمارية الجديدة ستتأثر أيضًا بهذا الأمر .

وفي حين أن جميع الصناعات من المحتمل أن تتأثر، فإن بعضها سيتضرر بشكل خاص أكثر من البقية على سبيل المثال، من المتوقع أن تكون صناعات الطاقة والمواد الأساسية، وشركات الطيران، وصناعة السيارات، هي الأكثر معاناة عالميا، حيث من المتوقع انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 208٪ و116٪ و47٪ في هذه القطاعات على الترتيب وفقا لتقديرات منتدى البحوث الاقتصادية، كما أن أرباح الشركات متعددة الجنسيات الموجودة في الاقتصادات الناشئة ستكون أكثر عرضة للخطر عن تلك القائمة في البلدان المتقدمة، ما يعني أن حصة الأرباح المعاد استثمارها في الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية ستتأثر بنسبة أكبر من البلدان المتقدمة، ووفقا لبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فالتأثير المحتمل على البلدان النامية سيكون أكثر من الضعف مقارنة بالبلدان المتقدمة.

ومن المتوقع أيضا تأخر إعلانات المشاريع الجديدة، كما يمكن أن تشهد عمليات الاندماج والاستحواذ تباطؤا خلال هذا العام، فمثل الاستثمارات الأجنبية الجديدة، تعتبر عمليات الاندماج والاستحواذ بشكل عام التزامات طويلة الأجل للأسواق الخارجية، وبناء على ذلك، تظهر بيانات شهر فبراير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية انخفاضا كبيرا

[1] كنزي سيرج، **أثر فيروس كورونا على الاستثمار الأجنبي، مقالات وتحليلات**، المشهد الدولي العام للتعامل مع كوفيد 19-كورونا-، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، مصر، 2020.

في معدل إكمال عمليات الاستحواذ عبر الحدود إلى أقل من 10 مليارات دولار من القيم الشهرية العادية البالغة ما بين 40-50 مليار دولار.

أما بالنسبة للدول العربية فهناك روابط مهمة مع الدول الرئيسية المتأثرة بفيروس كورونا بشكل عام، والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين بشكل خاص. تطورت العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والاقتصادات الرئيسية الثلاثة في العقود الأخيرة، لا سيما من خلال التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية بلغت حوالي 30.8 مليار دولار في عام 2018، واستوعب أكبر خمسة مستفيدين من الاستثمار الأجنبي المباشر الأغلبية الساحقة من إجمالي التدفقات الوافدة إلى المنطقة في عام 2018، إذ استحوذت على 92٪ من إجمالي هذه التدفقات، مقارنة بحوالي 84٪ في عام 2017، واستحوذت الإمارات العربية المتحدة على النسبة الأكبر، بنسبة 33.7%، تليها مصر بنسبة 22.1%، ثم عمان بنسبة 13.6%، ثم المغرب بنسبة 11.8%، والمملكة العربية السعودية بنسبة 10.4%. ولذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان بشكل خاص وفي الوطن العربي بشكل عام يلعب دورا مهما باعتباره أحد المحركات الثلاثة للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الطلب المحلي والصادرات، والواقع أن الآثار المحتملة للاقتصاد الكلي للأزمة ستزداد سوء إذا انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبناء على التوقعات، هناك سيناريوهان إما أن يتم استثمار جزء من أرباح هذه الشركات فقط أو استثمارها كلها، إذا تم استثمار جزء فقط من الأرباح بناء على الاتجاهات السابقة، فمن المتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية بنسبة تتراوح بين 21٪و 29٪ في عام 2020 مقارنة بالتوقعات السابقة، بالإضافة إلى ذلك، سيؤدي هذا الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى خسائر في خلق فرص العمل بنسبة 13٪- 16٪ مقارنة بالتوقعات السابقة قبل الجائحة، ومن المتوقع أن تكون أكثر الدول تضررا العراق، تليها مصر والسعودية وموريتانيا وتونس، وبغض النظر عن القطاعات التي تعاني أكثر بسبب الجائحة، فإن انخفاض الاستثمار بهذا الحجم سيكون مكلفا اقتصاديا واجتماعيا من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة، وفي الوقت الراهن، تعد الخسارة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين القطاعات في الوطن العربي غير متساوية، حيث من المرجح أن يتأثر قطاع الصناعة والتعدين بشدة، تليه قطاعات البناء والتعليم.

**خلاصة الفصل**

إن بيئة الأعمال لا تتوقف عند حدود العوامل الاقتصادية فقط، ولكن تجاوز ذلك إلى السمات والخصائص الثقافية والاجتماعية السائدة، بما فيها من درجة التجانس اللغوي والديني، وإن تهيئة مناخ الأعمال الجيد وكذا ترقيته تعد من أهم التحديات التي تواجه مختلف الدول النامية والتي تعاني من نقص كبير، والذي بدوره يعكس لنا المخاطر والوضعية التي سيكون عليها المستثمر الأجنبي الذي يرغب بالاستثمار في بلد ما. فبيئة الأعمال تجمع كل الشروط المسهلة والمعرقلة للنشاط الذي يمارسه المستثمر، فهي تضم كل ما يدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية الاستثمار.

وعليه نستخلص أن لكل بيئة أعمال مرتكزات ومحددات خاصة بها، حيث أن هذه الأخيرة قد تكون عامل قوة وجذب للمستثمرين أو تكون عامل ضعف يجب السعي لتحسينه. فأغلبية الدول تلجأ لتقييم بيئتها من خلال العديد من المؤشرات التي تساعد المستثمر الأجنبي لمعرفة وضعية الاستثمار في هذا البلد.

# الفصل الثالث:

# بيئة الأعمال ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الجزائر، تونس والمغرب

## -دراسة مقارنة-

**تمهيد**

لا تكتمل أهمية البحث إلا بعد ربطه بالواقع والتأكد من نتائجه من خلال جمع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة بواسطة الأدوات المنهجية المناسبة من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة، إذ يعتبر هذا الفصل كطريق يمر منه الباحث من الجانب النظري إلى الجانب الميداني، وعليه فالاعتماد على العمل الميداني يمكن الباحث من جمع المعلومات من المجتمع الذي يقوم بدراسته، فمحاولة إثبات الدراسة النظرية بالدراسة العلمية الميدانية من أهم مساعي البحث العلمي لملء الفجوة القائمة بين النظري والواقع بغية تحقيق أهداف الدراسة، وفي هذا الفصل تم إجراء دراسة حول بيئة الأعمال ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال إجراء مقارنة بين دول المغرب العربي متمثلة في الجزائر وتونس والمغرب.

وفي هذا السياق وبغية تحليل الأفكار السابقة الذكر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

**المبحث الأول: مقارنة الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)**

**المبحث الثاني: تقييم أداء وإمكانيات بيئة الأعمال في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**

**المبحث الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) والاستراتيجيات المقترحة لتحسين بيئة الأعمال**

## المبحث الأول: مقارنة الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)

سعت دول المغرب العربي من خلال قوانين الاستثمار والتشريعات المرتبطة بتحسين بيئة الاستثمار إلى جذب واستقدام الاستثمارات الأجنبية بما يتلاءم مع الإمكانيات المتوفرة لديها، كما عملت على تقديم العديد من الحوافز والتسهيلات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحسين بيئة الاستثمار، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

### المطلب الأول: الحوافز والإعفاءات والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر

#### أولا: الحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر

**1– الحوافز الجبائية والجمركية**

حسب المادتين 12 و13 من القانون رقم 16–09 اللتين نصتا على مجموعة من الامتيازات التي تستفيد منها كل الأشكال للاستثمار، وتنقسم إلى نظامين عام واستثنائي.

أ. **النظام العام:** نصت المادة 12 من القانون رقم 16–09 على مجموعة من المزايا التي تستفيد منها الاستثمارات المنجزة في المجال الاقتصادي سواء في مرحلة انجاز المشروع أو فترة استغلاله والمتمثلة في:

♣ **مرحلة انجاز المشروع:**

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة، والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار والإعفاء الكلي، كذلك من الضريبة على القيمة المضافة،
- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية بمقابل فيما يخص المقتنيات الخاصة بالاستثمار[1]،
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري، وكذلك التخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الاجارية السنوية.
- الإعفاء ولمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية للشركات التي تدخل في إطار الاستثمار، وكذلك الإعفاء من حقوق التسجيل التي تخص العقود التأسيسية.[2]

♣ **فترة الاستغلال للاستثمار:**

نصت عليها المادة 02/12 من القانون رقم 16–09، وذلك بالإعفاء ولمدة ثلاث سنوات بعد معاينة المشروع في النشاط، والذي تعده المصالح الجبائية من الامتيازات التالية:

[1] كريمة حبو، **الإجراءات المتخذة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، المجلة الجزائرية، العدد01، مارس 2012، ص179.

[2]

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني،
- التخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الاجارية السنوية المحددة من طرف مصالح أملاك الدولة. [1]

**ب. النظام الاستثنائي:** تستفيد من مزايا خاصة:

- الاستثمارات التي تنجزها في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدول، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتفيض إلى تنمية مستديمة.[2]
- تستفيد الاستثمارات المتضمنة للنشاطات غير المستثناة من المزايا والمنجزة في المناطق المذكورة سابقا، من المزايا الآتية:

♣ **مرحلة انجاز الاستثمار:**

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض، فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار،
- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان في الألف (02‰) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال،
- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشات الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار،
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا، والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية،
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا، والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار،
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري، ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية.[3]

[1] المادة02/12 من **القانون 16–09 مؤرخ في 03 غشت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار**، ج ر ع 46، الصادرة في 03 غشت2016.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **أمر رقم 01–03 يتعلق بتطوير الاستثمار**، رئاسة الحكومة، الجزائر، 20 أوت 2001، العدد 47، المادة 10، ص06.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **قانون رقم رقم 12–12 والمتضمن قانون المالية لسنة 2013**، رئاسة الحكومة، الجزائر، 26 ديسمبر 2012، العدد72، المادة 11، ص14.

♣ **مرحلة مباشرة الاستغلال:**

- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الرسم على النشاط المهني،
- إعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل مباشرة في إطار الاستثمار[1]،
- تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد على طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، تحدد الاسثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار،

يمكن أن تخص المزايا التي يمكن منحها للاستثمارات المذكورة أعلاه كلا أو جزء من المزايا التالية:

أ. **مرحلة الانجاز:** لمدة أقصاها 05 سنوات

- إعفاء أو خلو من الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية للسلع والخدمات الضرورية لانجاز الاستثمار،
- إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات المخصصة للإنتاج، وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها،
- إعفاء من حقوق التسجيل في ما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال،
- الإعفاء من الرسم العقاري على الممتلكات العقارية المخصصة للإنتاج،
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة بعنوان انجاز المشاريع الاستثمارية.

كما تستفيد من هذه الأحكام الامتيازات الممنوحة سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية.

ب. **مرحلة الاستغلال:** لمدة أقصاها 10 سنوات ابتداء من تاريخ معاينة المشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني،

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **قانون رقم 12–12 والمتضمن قانون المالية لسنة 2013**، رئاسة الحكومة، الجزائر، 26 ديسمبر2012، العدد 72، المادة 11 ص14.

زيادة على المزايا المذكورة أعلاه يمكن أن يقرر المجلس الوطني الاستثمار منح مزايا إضافية طبقا للتشريع المعمول به دون المساس بقواعد المنافسة، يؤهل المجلس الوطني للاستثمار، ولمدة لا تتجاوز خمسة سنوات لمنح إعفاءات أو تخفيضات على الحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المفروض على أسعار سلع ناتجة عن الاستثمار، والتي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة.

**2– الحوافز المالية غير ضريبية**

تقدم الجزائر حوافز مالية غير ضريبية، مكملة لتشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء، وتتمثل هذه الحوافز فيما يلي:

أ. **منحة الاستثمار:** وفقا قانون الاستثمار 03/01 المعدل والمتمم بالأمر 08/06 لم ينص صراحة على منح هذا النوع من الحوافز بالرغم من تخصيص حساب خاص بعنوان " صندوق دعم الاستثمار "سنة 2002، والذي يهدف إلى التكفل بمصاريف مشاركة الدولة في تكاليف الحوافز الممنوحة للاستثمارات وخاصة مصاريف البنية التحتية اللازمة لانجاز الاستثمار من قبل الدولة.

ب. **تحمل مصاريف البنية الأساسية:** وفق الأمر رقم 11/06 المؤرخ في 30 أوت 2006، حدد شروط وكيفيات منح الامتياز والتنازل على الأراضي التابعة للدولة الموجهة لانجاز مشاريع استثمارية، ويخول الامتياز للمستفيد منه في الحق العيني العقاري الناتج عن الامتياز، وذلك لضمان القروض الممنوحة لتمويل المشروع.[1]

وقد جاء هذا الأمر لتسوية مشكل الطبيعة القانونية للوعاء العقاري المخصص لانجاز المشاريع، والذي كان عائقا أمام المستثمرين الأجانب والمحليين على حد السواء.[2]

**3– الحوافز الأخرى**

أ. **اختيار نظام الاهتلاك وترحيل العجز:** يمكن للمستثمر اختيار نظام الاهتلاك المعجل وفق المتطلبات التي يستوجبها نظام الاهتلاك ولاسيما فيما يتعلق بالمعدات التكنولوجية، والتي تتطلب أجال الاهتلاك أقل مما هو معمول به في نظام الاهتلاك الخطي.[3] كما يسمح بترحيل العجز لمدة خمس سنوات متتالية، ويتم تنزيل العجز سنويا من الأرباح المحققة في الميزانيات الجبائية إلى غاية السنة الخامسة.[4]

---

[1] ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (دراسة مقارنة الجزائر، تونس، المغرب)**، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص ص86-87.

[2] **المرجع نفسه**، ص73.

[3] يسمح باعتبار نظام الاهتلاك التنازلي أو التصاعدي على نشاطات القرض الايجاري بعد صدور قانون المالية 2006.

[4] ساعد بوراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص74.

**ب. حوافز تشريعات العمل:** أصبح تشريع العمل أكثر ملائمة مع متطلبات اقتصاد السوق، كما أصبح سوق العمل أكثر مرونة، وتتميز علاقات العمل في الجزائر بما يلي:

**ج.** التفاوض الجماعي كوسيلة لتحديد التزامات الأطراف،

**د.** تراجع دور النقابات العمالية،

**هـ.** أغلبية عقود العمل عقود محددة المدة ( فهي عقود عمل مؤقتة وليست دائمة، فيما عدا عقود التوظيف العمومي).[1]

أما فيما يخص التكاليف الاجتماعية للعمل، فتبلغ 35% وموزعة كما يلي:

- 26% على عاتق الهيئة المستخدمة.
- 09% على عاتق العامل.[2]

ومن الناحية العملية لا توجد قيود على الشركات الأجنبية في جلب الأيدي العاملة الأجنبية، ويمكن لرب العمل أن يلجأ إلى توظيف العمالة الأجنبية عندما لا يجد عمالة وطنية بنفس المؤهلات، وفي السياق لم يكن بإمكان الأجانب العمل إلا بالنسبة لرعايا الدول التي تربطها اتفاقيات مع الجزائر، أو المتمتعين بحق اللجوء السياسي.

كما يحق للعامل الأجنبي ترحيل أجره، شريطة أن يكون حاصلا على عقد عمل أو تصريح مؤقت مؤشر من المديرية العامة للتوظيف العمومي أو الوزارة المكلفة بالعمل، ويتكون الأجر من جزء قابل للتحويل بالعملة الأجنبية، وجزء آخر يدفع بالدينار يحدد بحرية بين صاحب العمل والعامل الأجنبي.[3]

**و. حوافز الصرف الأجنبي:** تنص المادة 31 من الأمر 01-03 المعدل والمتمم على ما يلي: تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة قابلة للتحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام، ويتأكد من استيرادها قانونا من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان هذا المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية.

ولم يخلو هذا النص من مشاكل عند تطبيقه، ولاسيما في تحديد الجزء القابل للتحويل (بين رأس المال- أي الوسائل المستعملة للإنتاج) والأموال الخاصة (يمثل رأس مال لمملوكة للشركة: الرأس مال الاجتماعي، الاحتياطات، والأرباح الغير موزعة).

وقد جاء تنظيم بنك الجزائر رقم 05-03 الصادر في 06 جوان 2005 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية ليزيل بعض الغموض، إذ يحدد هذا النص كيفية تحويل الأرباح والفوائد والنواتج الحقيقية الصافية للتنازل أو تصفية الاستثمارات

[1] تحكم علاقات العمل بالقانون رقم 90-11 الصادر في 21 أفريل 1990، الجزائر.

[2] ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص76.

[3] –**مرجع نفسه**، ص .75

الأجنبية المنجزة في إطار الأمر 01-03، وقد ألزم التنظيم السابق الذكر البنوك والمؤسسات المعتمدة على تنفيذ بدون تأخير تحويل الأرباح والفوائد إلى جانب علاوات الحضور ومكافات أعضاء الإدارة الأجنبية.[1]

**ثانيا: ضمانات الاستثمار الممنوحة ضمن قانون الاستثمار الجزائري**

- يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب مثل ما يعادل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار.
- يعامل جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية.[2]
- لا تطبق المراجعات أو الالغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.[3]
- لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية، إلا في الحالات المنصوص عليه في التشريع المعمول به، ويترتب على المصادرة تعويض عادل ومنصف.[4]
- يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يكون بسبب المستثمر أو بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده للجهات القضائية المختصة، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية، تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناء على تحكيم خاص.

**المطلب الثاني: الحوافز والإعفاءات والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في تونس**

**أولا: الحوافز والإعفاءات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في تونس**

**1– الحوافز الجبائية الجمركية**

أصدرت تونس القانون عدد 120 لسنة 1993 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993، يهدف هذا القانون إلى تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، أو المشاركة وفق الإستراتيجية العامة للتنمية لتحقيق النمو ورفع مستوى التشغيل في القطاعات الاقتصادية.[5]

[1] La loi bancaire marocain de 1993.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 01-03 يتعلق بتطوير الاستثمار، **مرجع سبق ذكره**، المادة14، ص07.

[3] المرجع نفسه، المادة 15.

[4] المرجع نفسه، المادة 16.

[5] قانون عدد 120 لسنة 1993، **قانون الإصدار**، مجلة تشجيع الاستثمارات، تونس.

يوفر هذا القانون حوافز عامة إلى الشركات التي تنتج للتصدير بنسبة 100%، وتلك التي تنتج للسوق المحلي والتصدير معا، وفيما يلي الإعفاءات المقررة:

**أ. الضريبة على الأرباح والمداخيل**

- و تعفى من هذه الضريبة ولمدة 10 سنوات الأولى من النشاط: المداخيل المتأتية من التصدير، المشاريع الفلاحية ومشاريع التنمية الجهوية.
- كما تستفيد من تخفيض قدره 50% من ضريبة الأرباح المداخيل المتأتية من التصدير خلال 10 سنوات ابتداء من عمليات التصدير.[1]
- يمنح تخفيض قدره 35% من ضريبة الأرباح على المداخيل المعاد استثمارها أو الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو للضريبة على الشركات.[2]
- تستفيد المؤسسات المصدرة كليا من إعفاء كلي للرسوم الجمركية لوارداتها من السلع والمواد اللازمة لإنتاجها.

**ب. الرسم على القيمة المضافة**

- تعفى الشركات التي تنتج للسوق المحلي وللتصدير من دفع ضريبة القيمة المضافة ورسوم الاستهلاك على الواردات بشرط أن لا يكون لهذه التجهيزات مثيل مصنوع محليا.[3]
- الإعفاء من دفع الضريبة على القيمة المضافة ورسوم الاستهلاك على المعدات المصنعة محليا.[4]
- كما تعفى من هذه الضريبة الاستثمارات التي تقوم بها الشركات المحاربة للتلوث الناتج عن نشاطها، وكذا الاستثمارات التي تهدف إلى المحافظة على الطاقة، والبحث والتطوير عندما تستخدم معدات وأدوات مستوردة أو صنعت محليا.
- يخول لشركات التصدير الكلي والجزئي الحق في استرجاع مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المدفوع.
- الرسوم الجمركية المدفوعة على المواد الخام والسلع شبه المصنعة المقتناة من السوق المحلية أو المستوردة.

[1] الفصل 12، بند06، قانون 120-93، مجلة تشجيع الاستثمارات.
[2] المرجع نفسه، الفصل 07، بند 01.
[3] المرجع نفسه، الفصل 09، بند01.
[4] المرجع نفسه، الفصل 09، بند02.

**2– حوافز مالية غير ضريبية**

**منحة الاستثمار:** نص ميثاق الاستثمار على احداث حساب لتمويل صندوق انعاش الاستثمارات الموجه لتكفل الدولة بتكلفه الامتيازات والحوافز الممنوحه للمستثمرين في اطار ما يسمى بنظام عقود الاستثمار والنفقات التابعه التي يستلزم انعاش تلك الاستثمارات.[1]

أ. **تحمل مصاريف البنية الأساسية:** تستفيد المؤسسات والمهن الصغرى من تكفل الدولة بمصاريف دراسات المشروع، كما تستفيد المشاريع المنجزة في مناطق تشجيع التنمية الجهوية من تكفل جزئي أو كلي لمصاريف البنية التحتية.[2]

**ب. الحوافز الأخرى**

- **اختيار نظام الاهتلاك وترحيل العجز:** يسمح للشركات المستفيدة من أحكام مجلة تشجيع الاستثمارات، اختيار نظام الاهتلاك المتزايد للمعدات والأدوات المنتجة، والتي يتوقع لها عمر افتراضي يصل إلى سبع سنوات حسب طرق الاهتلاك الخطي. غير أن التشريع التونسي لم ينص على مبدأ ترحيل عجز السنوات الماضية لسنوات قادمة كما هو معمول في الجزائر والمغرب.[3]
- **حوافز تشريعات العمل:** يتمتع تشريع العمل بمرونة كبيرة، وذلك بالنظر إلى المميزات والخصائص التي جاء بها وتتمثل في:
  - تكييف نظم العمل وأوقاته حسب حاجات المؤسسة،
  - إمكانية اللجوء إلى عقود العمل لفترة محددة،
  - تقليص اليد العاملة بصورة آلية لأسباب اقتصادية وتكنولوجية،

ويمكن للشركات المصدرة كليا، انتداب أربعة أجانب لتأمين عملية التأطير والتسيير، إضافة إلى انتداب مؤطرين آخرين بعد موافقة الوزارة المعنية.

[1]–ساعد بوراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص83

[2]–ساعد بوراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص84

[3]ساعد بوراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص75.

**ز. حوافز الصرف الأجنبي**

تتمتع تونس بحرية كاملة في مجال الصرف الأجنبي ولاسيما ما أقرته اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي المصادق عليها بالقانون عدد 49 لسنة 1996، حيث تضمن تونس حرية تداول رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة،و كذلك تصفية وتحويل محصول تلك الاستثمارات، وكل ربح يتأتى منها.[1]

**ثانيا: ضمانات الاستثمار الممنوحة ضمن قانون الاستثمار التونسي**

بالإضافة إلى ما سبق عملت الجهات الوصية في تونس على منح العديد من التسهيلات والضمانات للمستثمر الأجنبي، تتلخص أساسا في:

- حرية تحويل الأرباح وقيمة بيع الأصول بما في ذلك فائض القيمة،
- عدم الازدواج الضريبي، حماية حقوق الملكية الصناعية،
- الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، وتغطية المخاطر غير التجارية.[2]
- يعادل المستثمر الأجنبي معاملة لا تقل عن المعاملة الوطنية التي يعامل بها المستثمر التونسي عندما يكون في وضعية مماثلة لوضعيته، وذلك فيما يتعلق بالحقوق والواجبات المنصوص عليها،
- حماية أموال المستثمر وحقوق ملكيته الفكرية مضمونة طبقا للتشريع الجاري به العمل،
- لا يمكن انتزاع أموال المستثمر إلا من أجل المصلحة العمومية، وطبقا للإجراءات القانونية، ودون تمييز على أساس الجنسية، ومقابل تعويض عادل ومنصف،
- للمستثمر حرية تحويل أمواله إلى الخارج بالعملة الأجنبية وفقا للتشريع الجاري.[3]

**المطلب الثالث: الحوافز والإعفاءات والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في المغرب**

**أولا: الحوافز والإعفاءات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في المغرب**

**1– الحوافز الجبائية الجمركية**

يعتبر ميثاق الاستثمار رقم 95–18 بمثابة القانون لإطار الاستثمار في المغرب، وقد حدد الباب الثاني منه التدابير ذات الطابع الجبائي والجمركي، وفيما يلي عرض لأهم التدابير الجبائية والجمركية التي يمنحها ميثاق الاستثمار في المغرب:

[1] ساعد بوراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص77.

[2] سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار المباشر( دراسة بعض الدول المغرب العربي)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص165.

[3] قوانين الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد82، 07 أكتوبر 2016، ص3379.

**أ. الضريبة على أرباح الشركات (IBS)**

تستفيد من تخفيض قدره 50% من هذه الضريبة ولفترة خمس سنوات التالية لفترة استغلالها.

- منشآت تصدير المنتجات والخدمات بالنسبة لرقم أعمالها المتعلق بالتصدير والمنجز بعملات أجنبية؛
- المنشآت التي تقام بالأقاليم التي يستوجب مستوى النشاط الاقتصادي فيها نظاما جبائيا تفضيليا باستثناء مؤسسات الائتمان، وشركات التأمين والوكالات العقارية، ويعفى القطاع الفلاحي من ضريبة الشركات إلى غاية 31 ديسمبر؛
- منشآت الصناعات التقليدية والتي يكون إنتاجها حصيلة عمل يدوي، وذلك أينما وجد مكان إقامتها.[1]

**ب. الضريبة العامة على الدخل (IRG)**

أقرت المادة الثامنة من ميثاق الاستثمار المغربي على أن الضريبة العامة على الدخل لا يمكن أن تزيد عن 41%، وتستفيد من إعفاء كلي لفترة خمس سنوات المتبقية النشاطات والهيئات التالية:[2]

- منشآت تصدير المنتجات والخدمات التي يستوجب مستوى النشاط الاقتصادي فيها نظاما تفضيليا طوال الخمس سنوات الأولى التالية لتاريخ استغلالها، باستثناء المؤسسات القارة التابعة للشركات غير الموجود مقرها في المغرب، وكذا مؤسسات الائتمان وشركات التأمين والوكالات العقارية،
- منشآت الصناعة التقليدية التي يكون إنتاجها حصيلة عمل يدوي أساسا، وذلك أينما وجد مكان إقامتها،
- تتوقف الاستفادة من هذه المنافع على مسك محاسبة منتظمة وفق التشريع الجاري العمل به.

**ج. الرسم على القيمة المضافة (TVA)**

حسب المادة الرابعة من ميثاق الاستثمار تعفى من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل وحين الاستيراد:[3]

- السلع التجهيزية والمعدات والآلات المقرر إدراجها في حساب الأصول الثابتة،
- تستفيد المنشآت التي تكون قد أدت الضريبة عند الاستيراد أو شرائها محليا من الحق في استرجاع مبلغ الضريبة المذكورة.

---

[1] بلفحيح أميرة، قاسمي منال، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة مقارنة بين الجزائر –تونس والمغرب)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة عبد الحفيظ بوالصرف، ميلة، الجزائر، 2020/2019، ص76.

[2] ساعد بوراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص82-83.

[3] جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015، ص173.

**د. الرسوم الجمركية**

وفقا للمادة الثالثة من ميثاق الاستثمار يفرض رسم استيراد بسعر لا يقل عن 2,5 %من قيمة السلع المستوردة أو بسعر لا يتجاوز 10% منها، وفضلا عن ذلك تعفى السلع التجهيزية والمعدات والآلات اللازمة لإنعاش وتنمية الاستثمار من الاقتطاع الضريبي عند الاستيراد.

**2– الحوافز المالية الغير ضريبية**

**أ. منحة الاستثمار:** نص ميثاق الاستثمار على إحداث حساب لتمويل صندوق إنعاش الاستثمارات الموجه لتكفل الدولة بتكلفة الامتيازات والحوافز الممنوحة للمستثمرين في إطار ما يسمى بنظام عقود الاستثمار والنفقات التابعة التي يستلزمها إنعاش تلك الاستثمارات.[1]

**ب. تحمل مصاريف البنية الأساسية:** يربط ميثاق الاستثمار إمكانية تكفل الدولة ببعض النفقات الأساسية بأهمية الاستثمارات بالنسبة للاقتصاد المغربي، ولاسيما من حيث المبلغ المستثمر وعدد مناصب الشغل القارة، والمنطقة التي ينجز فيها الاستثمار والتكنولوجيا التي سيحولها المشروع، ومدى مساهمته في الحفاظ على البيئة.

وتبرم الدولة عقودا خاصة تخول للاستثمارات المشار إليها أعلاه بالإضافة إلى الامتيازات في قانون الاستثمار، الإعفاء الجزئي من النفقات التالية:

- نفقات الاقتناء الأراضي اللازمة لانجاز المشروع؛
- نفقات البنية الأساسية الخارجية (توصيل الماء، الكهرباء والطرقات) ؛
- نفقات التكوين المهني؛
- كما تتكفل الدولة بجزء من تكلفة إعداد المناطق الصناعية في الأقاليم والعمالات التي يبرر مستوى نموها الاقتصادي إعانة خاصة منها. [2]

**3– الحوافز الأخرى**

**أ. اختيار نظام الاهتلاك وترحيل العجز:** نصت المادة 09 من ميثاق الاستثمار على الاستمرار في تطبيق نظام الاهتلاك المتناقص للسلع التجهيزية، وهذا بالنسبة للشركات الخاضعة للضريبة على الأرباح والضريبة العامة على الدخل، كما يسمح بترحيل العجز.[3]

[1] ساعد بوراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص86.
[2] ساعد بوراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص87.
[3] **المرجع نفسه**، ص75.

**ب. حوافز تشريعات العمل:** إن قانون العمل المغربي الجديد المصادق عليه في جويلية 2003، والذي دخل حيز التطبيق في 07 جوان 2004، يعتبر حافزا مهما للمستثمرين الأجانب.[1]

وذلك مقارنة مع التشريع السابق الذي كان معمولا به قبل هذا التاريخ، وقد ادخل القانون عدة مبادئ جديدة أهمها:

- وجود عقود مؤقتة بجانب عقود العمل الدائمة،
- إمكانية تقليص العمال وتسريحهم لأسباب تكنولوجية واقتصادية،
- تخفيض مدة العمل الأسبوعية من 48 ساعة إلى 44 ساعة،
- عدم النص في التشريع الجديد على حق الإضراب،
- إخضاع نزاعات العمل إما إلى إجراءات المصالحة أو التحكيم.

أما من حيث توظيف اليد العاملة الأجنبية فقد حدد التنظيم إمكانية توظيف اليد العاملة الأجنبية ذات الاختصاصات النادرة والبحثية.

ويبلغ الأجر الوطني المضمون في المغرب 1826 درهم (حوالي 200 دولار وهو أجر مرتفع مقارنة مع باقي دول المغرب العربي المجاورة(108 دولار و 130 دولار في كل من تونس والجزائر على التوالي).

وتقدر الأعباء الاجتماعية 22% وهي موزعة كما يلي:

- 17,70 % على عاتق المستخدم، 04,30 % على عاتق العامل.[2]

**ج. حوافز الصرف الأجنبي:** نظام الصرف في المغرب يسمح بفتح حسابات بنكية للمستثمرين الأجانب سواء بالعملة المحلية (الدرهم)، أو بعملات أجنبية، كما ينص على حرية تحويل المداخيل الناتجة عن التنازل أو التصفية الجزئية أو الكلية للاستثمارات، فضلا عن عوائد فوائض القيمة والأرباح.[3]

**ثانيا: ضمانات الاستثمار الممنوحة ضمن قانون الاستثمار المغربي**

نصت المادة 23 من قانون الاستثمار المغربي مبدأ احترام الحقوق المكتسبة، حيث نصت على احتفاظ المستثمر بالحوافز المقررة في القانون.

يضمن قانون الاستثمار حرية تحويل الأموال، ويعهد لمكتب الصرف المغربي القيام بعمليات الصرف والتحويل، ومن بين الأموال القابلة للتحويل الأرباح المحققة من طرف فروع الشركات الأجنبية في المغرب.

---

[1] CNUCED. Examen de la politique de l'investissement de Maroc.Op.Cit, p.p 45-46.

[2] ساعد بوراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص78.

[3] بلفحيح أميرة، قاسمي منال، **مرجع سبق ذكره**، ص79.

وفي إطار السير اللامركزي للاستثمار، وبهدف تسريع إجراءات فض النزاعات التي تثبت بين المستثمرين والإدارة، عهد إلى المراكز الجهوية للاستثمار اقتراح الحلول الودية، والتي يمكن الطعن فيها إداريا أمام لجنة الاستثمارات أو أمام لجنة خاصة محدثة بموجب التعليمة رقم20-2002 المؤرخة في 26 ديسمبر .2002[1]

## المبحث الثاني: تقييم أداء وإمكانيات بيئة الأعمال في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

سعت كل من الجزائر، تونس والمغرب من خلال قوانين الاستثمار والتشريعات المرتبطة بتحسين بيئة الاستثمار إلى جذب الاستثمارات الأجنبية بما يتلاءم مع الإمكانيات المتوفرة لديها، لذلك فقد ازدادت أهمية ودور المؤشرات في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية الاستثمار، حيث أثبت أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب الدول في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمارات أجنبية مباشرة.

### المطلب الأول: التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الجزائر، تونس والمغرب

يوضح الجدول التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) خلال الفترة (2015-2019).

**الجدول(3-1): يوضح التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي**

**الوحدة:** (مليون دولار)

| السنوات | الجزائر | تونس | المغرب |
|---|---|---|---|
| **2015** | -584 | 1003 | 3255 |
| **2016** | 1637 | 0885 | 2157 |
| **2017** | 1232.3 | 880.8 | 2686.0 |
| **2018** | 1466.1 | 1035.9 | 3558.9 |
| **2019** | 1381.9 | 844.8 | 1599.1 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: قاعدة بيانات تقرير الاستثمار العالمي 2020، أونكتاد، متاحة عبر الموقع الالكتروني: http://unctadstat.unctad.org , **consulté le : 14/04/2021.**

[1] تير زينب، **أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة مقارنة دول المغرب العربي الجزائر، تونس، المغرب)**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017، ص ص92-93.

من خلال الجدول أعلاه يتبن أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفعت بالجزائر إلى 22 % سنة 2018 بمجموع 1,5 مليار دولار مقابل 1,2 مليار دولار سنة 2017، وذلك بفضل الاستثمار في قطاعات النفط والغاز والسيارات حسب تقرير ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كنوسيد، وأشار تقرير كنوسيد لسنة 2019 حول الاستثمار في العالم إلى أن "الجزائر استفادت سنة 2018 علاوة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط والغاز من استثمارات كبيرة في قطاع صناعة السيارات." وفي نهاية سنة 2018، بلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للداخل 30,6 مليار دولار مقابل 29,09 مليار دولار مجمعة نهاية سنة 2017، بينما ارتفع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للخارج 2,7 مليار دولار مقابل 1,8 مليار دولار سنة 2017[1].

وحسب نفس المعطيات فإن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2018، مثلت في مجملها 2,3 % من إجمالي راس المال الثابت، بحيث تجدر الإشارة إلى أن الارتفاع المسجل سنة 2018 جاء بعد الانخفاض المسجل سنة 2017 التي تراجعت خلالها استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 23 % أي 1,2 مليار دولار بعدما بلغت 1,6 مليار دولار سنة 2016.

وكانت كنوسيد قد تنبأت آنذاك بارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر بفضل الأحكام الجديدة المقترحة في إطار قانون المحروقات الجديد الذي يهدف إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات، وحسب المنظمة الاممية فقد سجل قطاع السيارات، الذي ساهم في الارتفاع المحقق سنة 2018، الدخول في الخدمة لمصنع التركيب للمصنّع الصيني "بيجين اوتوموبيل انترناشيونال كوربورايشن" والذي فاقت قيمة استثماره 100 مليون دولار، كما حظي المصنعين الكوري الجنوبي هيونداي والأمريكي فورد بموافقة المجلس الوطني للاستثمار من أجل بناء مصانع تركيب بالجزائر.

كما اعلنت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن مؤشرات انكماش للاستثمارات في دول منها الجزائر سنة 2020، وقد تراجعت الاستمارات ب 9.4 مليار دولار بنسبة 32. % مقابل 14 مليار دولار في سنة 2019، علما أن تقدير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بلغت سنة 2019 نحو 1.382 مليار دولار مقابل 1.466 مليار دولار في 2018، وأنها شهدت بدورها انخفاضا محسوسا سنة 2020 بالنسبة للجزائر.

[1] الإذاعة الجزائرية، **تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر ترتفع إلى 1.5 مليار دولار سنة2018**، تقرير الاستثمارات المباشرة، كنوسيد، الجزائر، من الموقع الالكتروني: https://www.radioalgerie.dz .تم الإطلاع: 2021/04/01، الساعة20:15.

كما نسجل من خلال الجدول أن هناك تراجع في تدفقات الاستثمارات الأجنبية في تونس، حيث يشير التقرير إلى أن تونس قد سجلت تراجعا في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي انخفضت من 1035.9 مليون دولار في 2018 إلى 844.8 مليون دولار في 2019، وبذلك احتلت تونس المركز 11 وراء كل من المغرب والجزائر.

وفي سياق متصل كشف تقرير صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" عن تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس سنة 2019 بنسبة 18 %، حيث هبطت قيمة الاستثمارات إلى 845 مليون دولار بعد أن كانت في حدود 1036 مليون دولار خلال 2018 وتعد قيمة الاستثمارات المسجلة في السنة المنقضية الأضعف مقارنة بالسنوات الخمس المنقضية.

كما يتبين أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعت نحو المغرب نهاية شهر مارس من العام الجاري 2020 بناقص 32 % مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، وهبطت الاستثمارات الخارجية بأزيد من 1.5مليار درهم لتستقر في حدود 3.3 مليار درهم عوض 4.8 ملايير درهم المسجلة، حسب ما أكده التقرير الشهري الأخير لمكتب الصرف حول المبادلات الخارجية للبلاد.

مع بلوغ قيمة الاستثمارات بالنسبة للمغرب بـ1.6 مليار دولار سنة 2019، بين مكتب الصرف هذا التراجع إلى انكماش مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل 10.6 %، إذ لم تتعد عند نهاية شهر مارس الماضي 6.3 مليار درهم بدل 7 مليار درهم المسجلة في نفس الفترة من العام الماضي، وذلك تحت تأثير ارتفاع نفقات الاستثمارات الخارجية للبلاد التي شهدت زيادة قدرها 80 مليون درهم ومعدلها 36.4 %، ويثير استمرار تراجع مداخيل الاستثمارات الخارجية المباشرة للعام الرابع على التوالي قلقا في الأوساط الحكومية حول جاذبية المغرب للاستثمار الأجنبي بالنظر إلى الأهمية التي يكتسيها في ميزان الأداءات والاحتياطات الأجنبية للبلاد من العملة الصعبة.[1]

وأفاد مكتب الصرف بأن صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو المغرب بلغ ما مجموعه 1609 مليار درهم من شهر فيفري الماضي، بانخفاض نسبته 42.2 %مقارنة مع الفترة نفسها من العام المنصرم، وفي مذكرة له حول المؤشرات الشهرية للمبادلات الخارجية، هذا الانخفاض راجع إلى تراجع عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 8.1 % من 4.124 مليار درهم إلى 3.788 مليار درهم،مرتبطة بارتفاع النفقات بنسبة 62.7 %.

وفي سياق متصل فقد كشفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات، في تقريرها السنوي حول مناخ الاستثمار 2020 في المنطقة، عن تراجع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو المغرب إلى اجمالي

[1] تراجع حاد في تدفقات الاستثمارات الأجنبية، الرباط، المغرب، من الموقع الالكتروني: https://snrtnews.com، تاريخ الاطلاع: 2021/04/06، الساعة: 11: 18.

32, 3 مليار درهم ، منخفضة بنسبة 31.7 %مقارنة ، وبين مكتب الصرف في مذكرة له حول المؤشرات الشهرية للمبادلات الخارجية ، هذا الانخفاض إلى تراجع عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 10.6 %، حيث انتقلت من 7 مليار درهم إلى 32,6 مليار درهم، مرتبطة بارتفاع النفقات بنسبة 36.4 %[1].

**المطلب الثاني: تصنيف كل من الجزائر، تونس والمغرب ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر مدركات الفساد (الشفافية)**

**أولا: مؤشر الحرية الاقتصادية**

إن الحرية الاقتصادية هي من أهم العوامل التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي فهي المسلك الوحيد من أجل الوصول إلى اقتصاد متقدم، ويقاس هذا المؤشر بمجموعة من العوامل والتي منها الانفتاح الاقتصادي لهذه الدولة، السياسات التجارية من خلال معدل الضريبة الجمركية والحواجز، وأيضا بالموازنة وسياسة الأجور، التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية، وأخيرا حقوق الملكية. وأيضا يقيس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة في مواجهة الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويساهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول البيئة الاستثمارية في البلد، لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة، إذ ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية للمستثمرين بالدرجة الأولى وكذلك أصحاب القرار والمسئولين لخلق انطباع ايجابي عن البلد، ويدعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

بعد تحديد العوامل الأساسية المؤثرة في حساب وقياس مؤشر الحرية الاقتصادية، يتم منح أوزان متساوية لهذه العوامل ومن ثم يحسب المؤشر بأخذ متوسط مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية السالفة الذكر وذلك وفق مقياس رقمي يتراوح ما بين 0 إلى 100 بحيث تدل كل فئة رقمية على:

**1**. من0-9,49 تدل على حرية اقتصادية ضعيفة جدا **2**. من50-9,59 تدل على حرية اقتصادية ضعيفة
**3**. من60-9,69 تدل على حرية اقتصادية معتدلة **4**. من70-9,79 تدل على حرية اقتصادية شبه كاملة
**5**. من80-100 تدل على حرية اقتصادية كاملة.

[1] عماد عادل، **كورونا تقلص الاستثمارات الأجنبية نحو المغرب ب32%–الأونكتاد أثار الجائحة على الاستثمار العالمي تستمر طيلة 2021**، المغرب، 2021/05/06،من الموقع الالكتروني: https://alittihad.info ، تاريخ الاطلاع: 2021/04/10، الساعة: 09:10.

**الجدول (3–2): ترتيب كل من الجزائر، تونس والمغرب حسب مؤشر الحرية الاقتصادية خلال سنتي 2019–2020**

| | الجزائر | | تونس | | المغرب | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الرتبة | المؤشر | الرتبة | المؤشر | الرتبة | المؤشر |
| 2019 | 171 | 46.2 | 125 | 55.4 | 75 | 62.9 |
| 2020 | 168 | 46.9 | 127 | 56.4 | 77 | 63.3 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

Terry Miller, Anthony B. Kim, James M. Roberts, **2019 Index of Economic Freedom**, the heritage foundation, 25 the anniversary edition, Washington, 2019, p 2.
Knoema, Index of Economic Freedom, 2020, https://knoema.com/atlas/ranks/Index-of-economic-freedom, consulté le 20/06/2021.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر بلغت فيها درجة الحرية الاقتصادية 46.9 مما يجعل اقتصادها يحمل الرقم 168 عالميا والمرتبة الأخيرة عربيا وبين دول المغرب العربي (تونس والمغرب) اللتين احتلتا مراتب متقدمة 77 و127 على التوالي في مؤشر 2020، لكن بالرغم من الرقم المسجل والمذكور سابقا فقد عرفت تحسنا طفيفا في ترتيبها العالمي، وقد زادت نقاطه الإجمالية ب 0,7 نقطة، مقارنة بسنة 2019 التي كانت 171 في رتبتها و 46.2 نقطة، وذلك بإدخال تحسينات طفيفة على حقوق الملكية، والانفاق الحكومي، والحرية النقدية، وحرية الأعمال، التي عوضت عن انخفاض في الفعالية القضائية والعبء الضريبي وغيرها كما هو موضح في الجدول.

**الجدول (3–3): العوامل المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر، تونس والمغرب خلال سنتي 2019–2020**

| | | سيادة القانون | | | الحكومة | | | بيئة الأعمال | | | انفتاح السوق | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | حقوق الملكية | نزاهة الحكومة | الفعالية القضائية | العبء الضريبي | الإنفاق الحكومي | الاقتصاد غير الرسمي | حرية الأعمال | حرية العمل | الحرية النقدية | الحرية التجارية | الحرية الاستثمارية | الحرية المالية |
| الجزائر | 2019 | 31.6 | 28.9 | 36.2 | 76.4 | 48.7 | 18.7 | 61.6 | 49.9 | 74.9 | 67.4 | 30 | 30 |
| | 2020 | 37.9 | 28.3 | 35.0 | 75.4 | 52.6 | 17.3 | 63.0 | 50.5 | 76.2 | 66.2 | 30 | 30 |
| تونس | 2019 | 49.2 | 36.3 | 42.7 | 74.4 | 74.4 | 37.9 | 76.7 | 50.3 | 76.0 | 71.4 | 45.0 | 30.0 |
| | 2020 | 56.4 | 39.7 | 43.6 | 74.2 | 73.1 | 38.8 | 78.1 | 49.8 | 73.9 | 66.4 | 45.0 | 30.0 |
| المغرب | 2019 | 57.2 | 39.2 | 47.1 | 72.2 | 72.7 | 66.9 | 70.3 | 33.1 | 83.5 | 77.4 | 65.0 | 70.0 |
| | 2020 | 66.3 | 39.2 | 48.0 | 71.8 | 72.8 | 67.2 | 70.4 | 33.0 | 77.0 | 78.6 | 65.0 | 70.0 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

2021 Index of Economic Freedom, Explore the Data, 2021, https://www.heritage.org/index/explore, consulté le 20/06/2021.

من خلال تحليل معطيات الجدول السابق، نجد أن هناك تقارب بين كل من المغرب وتونس ضمن العوامل المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية، حيث سجل المغرب نقاط تتراوح بين 39.2 و78.6 خلال سنة 2020، بينما تونس سجلت نقاط تتراوح مابين 39.7 و 78,1 سنة 2020، ماعدا في مكون الاقتصاد غير الرسمي. كما نلاحظ من خلال الجدول أن الاقتصاد الجزائري كان على مسار تنازلي من الحرية الاقتصادية خلال سنتي 2019 و2020، وهذا راجع إلى ضعف النظام القضائي، والفساد وأن معظم المعاملات الاقتصادية تحدث في الاقتصاد غير الرسمي المبني على التزوير والرشوة وغيرها، وكذلك ضعف التحصيل الضريبي وتدخل الدولة في المجال المالي، بالرغم من الجهود التي اتخذتها الجزائر من أجل تحسين البيئة الاستثمارية وهذا نظرا لكثرة العوائق الكبيرة وعدم فتح الاستثمارات الأجنبية أمام القطاع الخاص مقارنة بتونس والمغرب، مما يجعلها في تأخر واضح في مجال استقطاب حجم أكبر من الاستثمارات الأجنبية وبالتالي عليها إدخال إصلاحات عاجلة لتدارك النقائص الملاحظة وجعل مكانها يتميز بجاذبية للاستثمارات الأجنبية.

**ثانيا: مؤشر مدركات الفساد[1] Corruption Perceptions Index**

ويرمز له اختصارا (CPI) وصدر لأول مرة في العام (1995) ويصدر سنويا، وهو المؤشر الذي يقيم الدول ويرتبها وفقا لدرجة وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين فيها بناء على إدراك رجال الأعمال والمحللين والسياسيين ومنهم المتخصصون والخبراء من الدولة نفسها التي يتم تقييمها من المقيمين فيها أو من غير المقيمين، ويعد مؤشر مدركات الفساد أهم المؤشرات( النشاطات البحثية )التي تصدر عن المنظمة.

ويعتبر مؤشرا مركبا ويسمى بمسح المسوح حيث يعتمد على البيانات التي يتم جمعها عن طريق مسوح واستطلاعات رأي متخصصة تقوم بها مؤسسات مختلفة ومستقلة، يركز المؤشر بشكل أساسي على الفساد في القطاع العام وبناء على تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد تطرح المسوح واستطلاعات الرأي المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة باستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة على سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين للرشاوى أثناء المشتريات، أو اختلاس الأموال العامة، ومدى نجاعة جهود مكافحة الفساد.[2] حيث يقوم المؤشر بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين. تعرف المنظمة الفساد بأنه إساءة

[1] بن لكحل محمد أمين، **جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي**–دراسة مقارنة بين الجزائلر–تونس والمغرب، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة–جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، جانفي 2017، ص ص139–140.

[2] غزوان رفيق عويد، **دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية مع الإشارة إلى حالة العراق**، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد09، العراق، 2016، ص172.

استغلال السلطة المؤتمنة من اجل المصلحة الشخصية في آخر إصدار لمؤشر الفساد في عام 2019، والذي نشر في بداية عام 2020.[1]

ويقسم دليل المؤشر بين الصفر(0) والمائة (100) بحيث كلما اقتربت درجة البلد على المؤشر من الصفر كلما دل ذلك على تراجع مستوى الشفافية به، وكلما اقتربت درجة البلد على المؤشر من المائة كلما دل ذلك على على ارتفاع مستوى الشفافية به. والجدول الموالي يوضح تطور مؤشر مدركات الفساد العالمي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) في الفترة (2016-2020).

**الجدول (3–4): تطور مؤشر مدركات الفساد العالمي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) خلال الفترة (2016–2019)**

| السنوات | | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الدول | | 198 | 198 | 198 | 180 | 180 |
| الجزائر | الرتبة | 108 | 112 | 105 | 106 | 104 |
| | التنقيط | 34 | 33 | 35 | 35 | 36 |
| تونس | الرتبة | 75 | 74 | 73 | 74 | 69 |
| | التنقيط | 41 | 42 | 43 | 43 | 44 |
| المغرب | الرتبة | 90 | 81 | 73 | 80 | 86 |
| | التنقيط | 37 | 40 | 43 | 41 | 40 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بناء على: بيانات منظمة الشفافية العالمية، مؤشر مدركات الفساد لسنة 2020 المتاحة عبر الموقع الالكتروني:

https://images.transparencycdn.org , **consulté le :16/04/2021.**

من الجدول أعلاه تم التوصل إلى أنه يوجد تذبذب طفيف في توزيع درجات المؤشر خلال الفترة 2016-2020، وهذا بالنسبة إلى الجزائر وتونس والمغرب. فبالنسبة للجزائر، فقد أظهر مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية (غير حكومية) لعام 2020 انخفاضا في مستوى الفساد في الجزائر، يدرك المتتبعون أن البلد يعاني من أزمة فساد بنيوية، فهناك جرائم خطيرة تتعلق بنهب الأموال العمومية وتهريبها للخارج وتقديم رشاوى ضخمة والاغتناء غير المشروع، وقد احتلت الجزائر المركز 106 عالميا برصيد 35 نقطة في مؤشر الفساد العالمي لعام 2019 الذي أصدرته منظمة

[1] من ويكيبيديا الموسوعة الحرة، أكتوبر2015، من الموقع الالكتروني: مؤشر_مدركات_الفساد:<https://ar.wikipediaorg>wiki، تاريخ الاطلاع:16 /2021/04، الساعة:17:54.

الشفافية الدولية، وتراجعت الجزائر بمركز واحد عن تصنيف سنة 2018 الذي جاءت فيه في المركز 105 من أصل 180 دولة، وهذا يدل على انخفاض آليات الفساد من محاسبة المسئولين الفاسدين، وحسب منظمة الشفافية الدولية فإن أكثر من ثلثي الدول – بما فيها العديد من الاقتصاديات المتقدمة في العالم – تعاني من الركود أو ظهور ملامح التراجع في جهود مكافحة الفساد.

ووفقا لتقرير المنظمة فقد سجلت الجزائر 36 نقطة سنة 2020 وحلت المرتبة الـ 104 من أصل 180 دولة شملها المؤشر، وللمقارنة فقد كانت الجزائر قد سجلت 34 نقطة في العام 2019، فقد تقدمت الجزائر مرتبتين عن تقرير سنة 2019، وهذا يدل على تحسن المؤشر مرة أخرى.

وقالت رئيسة منظمة الشفافية الدولية، ديليا فيريرا روبيو عن الجزائر أن: " إن الإحباط من فساد الحكومة وانعدام الثقة في المؤسسات يدل على الحاجة إلى المزيد من النزاهة السياسية"، وأضافت: "على الحكومات أن تعالج وبسرعة الدور الفاسد الذي تلعبه الأموال الطائلة المنفقة في تمويل الأحزاب السياسية والتأثير الغير شرعي الذي تُوقعه على أنظمتنا السياسية[1]."

وبالنسبة لتونس صدر في 29 جانفي 2021 مؤشر مدركات الفساد لسنة 2020، عن **منظمة الشفافية الدولية**، وكشف عن تقدم تونس في الترتيب العام حيث تحصلت على مجموع 44 نقطة من 100 متقدمة بنقطة واحدة مقارنة بسنة 2019، وهي أعلى درجة تتحصل عليها تونس منذ 10سنوات وفق ما نشرته منظمة الشفافية الدولية[2].

واحتلت تونس المرتبة 69 عالمياً سنة 2020 بعد أن كانت في المرتبة 74 سنة 2019 وهي كذلك أعلى مرتبة تتحصل عليها تونس منذ 10 سنوات، حيث تظهر التقارير المتوفرة أن الفساد منتشر في جميع مراحل الاستجابة لكوفيد-19، من الرشوة إلى اختبارات كوفيد-19، والعلاج، والخدمات الصحية الأخرى، إلى الصفقات العمومية من الإمدادات الطبية والتأهب لحالات الطوارئ بشكل عام بالرغم من هذا التقدم الضئيل، وهو ما يعكس نقصا فادحا في مقومات الحوكمة والشفافية في القطاع العام تزامنا مع التضييقيات الممارسة على المبلغين عن الفساد في القطاع العام.

أما المغرب فقد تصدرت مغاربيا مؤشر الشفافية سنة 2020، حيث حصلت على 86 نقطة في المركز 40عالميا، فيما جاءت تونس في المرتبة الثانية بـ 69 نقطة في المركز 44 عالميا، تليها الجزائر ثالثا، بعد أن تراجع عن ترتيب 2019 بـ 6 مراتب. حيث ترى المنظمة أن التدابير الاستثنائية التي اتخذتها الرباط استجابة لحالة الطوارئ "افتقرت إلى الرقابة

[1] جريدة الخبر، **انخفاض مستوى الفساد في الجزائر**، 28 يناير 2021، من الموقع الالكتروني:www.elkhabar.com ، تاريخ الاطلاع: 2021/04/18، الساعة: 10:20.

[2] مؤشر مدركات الفساد لسنة 2020، **تونس في المرتبة 69 عالميا**، 2021/01/28، من الموقع الالكتروني: https://www.shemsfm.net، تاريخ الاطلاع: 2021/05/22، الساعة: 20:08.

وسمحت بإعفاءات خاصة لم تخضع الحكومة للمساءلة عنها"، وهو ما "شكل مخاطر كبيرة على جهود مواجهة سوء إدارة الأموال والفساد". وهنا تشير المنظمة كذلك إلى اعتقال السلطات للصحفيين المستقلين، إذ تم اعتقال ثلاثة صحفيين ونشطاء إعلاميين على الأقل عام 2020.

وعليه فبالرغم من الزيادة في درجات مؤشر مدركات الفساد في كل من الجزائر، تونس، إلا أن هذه الزيادة لم تبلغ المستوى المطلوب، إلا أن تونس دائما في الصدارة مقارنة بالجزائر والمغرب، حيث خلال سنة 2020 كان ترتيبهم دوليا كالتالي: تونس في المرتبة 69، أما الجزائر فقد احتلت المرتبة 105 من بين 180 دولة. على العكس المغرب التي عرفت انخفاض في الترتيب.

**المطلب الثالث: تصنيف كل من الجزائر، تونس والمغرب ضمن مؤشر التنافسية العالمية والمؤشر العام لسهولة أداء الأعمال**

**أولا: تقرير مؤشر التنافسية العالمية**

ϖ يصدر هذا التقرير عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum بجنيف، بدأ اهتمام المنتدى بقضايا التنافسية منذ عام 1979، فعمل على تطوير مؤشرا خاصا لقياس تنافسية الاقتصادات كما دأب على نشر تقرير سنوي حول التنافسية العالمية والذي أصبح مرجعا في هذا المجال.

ϖ **أنواع البيانات التي يعتمد عليها التقرير:**

- **البيانات الكمية:** وهي البيانات المتعلقة بالأداء الاقتصادي والقدرة التكنولوجية، ويتم الحصول على هذا النوع من المعلومات من خلال التقارير الإحصائية المحلية والدولية المنشورة.
- **البيانات النوعية:** وهي البيانات يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد آراء وملاحظات رجال الأعمال في الدول المشاركة بهذا التقرير، بحيث يتم اختيارهم بناء على أسس معينة تحدد من قبل المنتدى.

**الجدول (3–5): ترتيب كل من الجزائر، تونس والمغرب في تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي (2016–2020)**

| الدول / السنوات | | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الدول | | 140 | 138 | 137 | 140 | 141 |
| الجزائر | الرتبة | 87 | 87 | 86 | 92 | 89 |
| تونس | الرتبة | 92 | 95 | 95 | 87 | 87 |
| المغرب | الرتبة | 72 | 70 | 71 | 75 | 75 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقرير التنافسية العالمية 2020–أداء الاقتصاديات العربية–، تقرير التنافسية العالمية 2020–دول عربية في ميزان التنافسية في زمن كورونا وما بعد الكورونا، من الموقع الالكتروني http://alamarabi.com , **consulté le** : 20/04/2021.

من خلال الجدول يتضح أن المغرب جاءت في المرتبة الأولى بالمنطقة المغاربية والـ 75 عالميا من أصل 141 بلدا، وسجل أفضل ترتيب في مؤشر الاستقرار الماكرو اقتصادي عالميا. بينما تونس حلت المرتبة الثالثة مغاربيا من سنة 2016 إلى سنة 2018، والمرتبة الثانية مغاربيا والـ87 عالميا لسنتي 2019 و2020. أما الجزائر فحلت المرتبة الثانية مغاربيا بعد المغرب من سنة 2016 إلى سنة 2018، وتراجعت سنة 2020 للمرتبة الثالثة مغاربيا و89 عالميا بسبب تأثرها بمراتب متدنية في قطاعات. ومنه فقد سجلت تونس والمغرب أفضل ترتيبا مغاربيا، في مؤشر التنافسية لسنتي 2019 و2020.

**الجدول (3–6): وضعية دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) في تقرير التنافسية العالمي بالمنهجية المعدلة (CGI 4.0) لعام 2020[1]**

| الركن | عوامل التنافسية | (الدرجة من 100: الترتيب العالمي من 141 دولة) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الجزائر | | تونس | | المغرب | |
| | | التنقيط | الرتبة | التنقيط | الرتبة | التنقيط | الترتيب |
| | الترتيب العالمي | 56 | 89 | 56 | 87 | 60 | 75 |
| | بيئة اقتصادية تمكينية | | | | | | |
| 1 | المؤسسات | 46 | 111 | 53 | 73 | 60 | 45 |
| 2 | البيئة التحتية | 64 | 82 | 63 | 85 | 73 | 53 |
| 3 | تبني تقنيات المعلومات | 53 | 76 | 51 | 83 | 46 | 97 |
| 4 | استقرار الاقتصاد الكلي | 71 | 102 | 66 | 124 | 90 | 43 |
| | رأس المال البشري | | | | | | |
| 5 | الصحة | 83 | 56 | 60 | 49 | 72 | 91 |
| 6 | المهارات | 59 | 85 | 60 | 48 | 49 | 111 |
| | الأسواق | | | | | | |
| 7 | أسواق المنتجات | 46 | 125 | 52 | 92 | 56 | 60 |
| 8 | سوق العمل | 47 | 131 | 46 | 133 | 51 | 119 |
| 9 | الأسواق المالية | 50 | 111 | 56 | 94 | 67 | 49 |
| 10 | حجم السوق | 66 | 38 | 53 | 71 | 60 | 52 |
| | بيئة الابتكار | | | | | | |
| 11 | ديناميكية بيئة الأعمال | 56 | 93 | 59 | 74 | 60 | 71 |
| 12 | القدرة على الابتكار | 40 | 61 | 33 | 92 | 35 | 81 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا على: تقرير التنافسية العالمية 2020–أداء الاقتصاديات العربية–، تقرير التنافسية العالمية 2020–دول عربية في ميزان التنافسية في زمن كورونا وما بعد الكورونا، من الموقع الالكتروني:

**consulté le : 25/04/221.** http://alamarabi.com

[1] تقرير التنافسية العالمية 2020، **دول عربية في ميزان التنافسية في زمن كورونا وما بعد الكورونا**، من الموقع الالكتروني: http://alamarabi.com، تاريخ الاطلاع: 2021/04/25، الساعة: 14:26.

يتكون مؤشر التنافسية العالمي من نحو 110 متغير، يأتي ثلثاها من استطلاع آراء مديرين تنفيذيين، هو «استطلاع الرأي التنفيذي»، وهو عبارة عن مسح لعينة تمثيلية من قادة الأعمال في 142 دولة، زاد عدد المجيبين على ثلاثة عشر ألف مدير تنفيذي، ويأتي الثلث الأخير من مصادر متاحة للجمهور مثل الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، يتم تصنيف المتغيرات في اثني عشر ركنا كل منها يمثل مجالا محددا مهما للقدرة التنافسية.

حيث أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي 2020 تقريره الجديد عن التنافسية الاقتصادية بين الدول في العالم، وجاء المغرب في المرتبة الأولى بالمنطقة المغاربية والـ75 عالميا من أصل 141 بلدا، وسجل المغرب أفضل ترتيب في مؤشر الاستقرار الماكرو اقتصادي سنة 2019 (43 عالميا)، في حين حل في مراتب جد متأخرة في مؤشرات سوق العمل (119) والمهارات (111) والصحة (91)، واحتلت الجزائر المركز الـ 89 عالميا، والمرتبة الثالثة مغاربيا بعد كل من المغرب التي احتلت المركز الـ 75 وتونس التي احتلت المركز الـ87.

وتؤكد هذه المرتبة ضعف الاقتصاد الجزائري مقارنة مع المغرب وتونس من حيث التنافسية العالمية ويبرره الإجراءات التي اتخذتها حكومات الرئيس السابق منها اعتماد قاعدة 51 –49 %، وكذا الإجراءات المعقدة في حركية التصدير والاستيراد ناهيك عن الاعتماد الكلي للاقتصاد الوطني عن المحروقات، وعدم القدرة على خلق البدائل، والتي ظلت لشعارات فقط دون أن تطبق على أرض الواقع لسنوات عديدة، وتفرض هذه المرتبة للاقتصاد الوطني الإسراع في تنفيذ إصلاحات اقتصادية لمواجهة المنافسة الدولية خاصة وأن الاقتصاد الوطني عرف باعتراف العديد من الخبراء ومختلف المتعاملين ركود نوعا ما.

ويؤكد التقرير أن تعزيز القدرة التنافسية لا يزال المفتاح لتحسين مستويات المعيشة في كل من الجزائر، تونس والمغرب، كما أن النمو الاقتصادي المتواصل هو الطريق الحاسم للخروج من دائرة الفقر ومحرك أساسي للتنمية البشرية. في الواقع، هناك أدلة فعالة على أن النمو الاقتصادي يجسد الطريقة الأكثر فاعلية لانتشال المجتمع من الفقر وتحسين نوعية حياتهم. ومع تطور الاقتصاد ونموه تميل الأجور إلى الزيادة، ومن أجل الحفاظ على ارتفاع الأجور يجب تحسين إنتاجية العمل حتى تكون الدولة قادرة على المنافسة. بالإضافة إلى ذلك فإن مؤشر التنافسية العالمية ،صنف إنتاجية البلدان المشمولة في المؤشر في ثلاث مراحل محددة: في المرحلة الأولى من مراحل التنمية القائمة على عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال)، تتنافس البلدان على أساس ما يتوفر لها من عوامل الإنتاج، وخاصة العمالة غير الماهرة والموارد الطبيعية، تتنافس الشركات على أساس الأسعار وتبيع المنتجات أو السلع الأساسية، وتتسم هذه المرحلة بانخفاض إنتاجية العمل التي تنعكس في الأجور المنخفضة، للحفاظ على القدرة التنافسية في هذه المرحلة من التنمية، وتتوقف القدرة التنافسية بشكل

رئيسي على المؤسسات العامة والخاصة التي تعمل بشكل جيد (الركن 1)، والبنية التحتية المناسبة (الركن 2)، تبني تقنيات المعلومات (الركن3)، واستقرار الاقتصاد الكلي (الركن4)، والصحة (الركن5) والمهارات(الركن6).

بعد ارتفاع أجور العمال مع تقدم التنمية، تنتقل البلدان إلى مرحلة التطوير الثانية القائمة على الكفاءة، عندما يتعين عليها البدء في تطوير عمليات إنتاج أكثر كفاءة، وزيادة جودة المنتج عند هذه النقطة تصبح القدرة التنافسية مدفوعة على نحو متزايد بالتعليم العالي والتدريب (الركن 5)، وأسواق السلع الفعالة (الركن7)، وأسواق العمل الفعالة (الركن8)، والأسواق المالية المتقدمة (الركن9)، وحجم السوق (الركن10).

وأخيرا مع انتقال البلدان إلى المرحلة الثالثة التي تحركها الابتكارات، لا يمكنها سوى تحمل أجور أعلى ومستوى معيشة أعلى إذا كانت شركاتها قادرة على المنافسة من خلال توفير منتجات جديدة أو فريدة من نوعها في هذه المرحلة يجب على الشركات التنافس من خلال إنتاج سلع جديدة ومختلفة باستخدام عمليات الإنتاج الأكثر تطورا (الركن11) ومن خلال الابتكار (الركن12).

نستخلص من العلاقة بين مراحل التنمية والمنافسة العالمية أن تأثير كل ركن على القدرة التنافسية يختلف باختلاف البلدان وتطورها، ونذكر في هذا السياق أن قابلية التعويض بين ال 12 ركنا المذكورة أعلاه غير متوفرة، فالنظام المالي السليم لا يمكن أن يعوض عن ضعف البنية التحتية المادية، تماماً مثل اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يمكن أن يعوض عن عدم وجود نظام بيئي للمبادرة والابتكار. يجب على الدول إتباع جميع السبل ال 12 ركنا، ولكن إنشاء إستراتيجية التسلسل الخاصة بها لتحقيق التوازن بين الجهود وتركيزها، مع الاستفادة من رأس المال والتكنولوجيا الأرخص. كما يقول المثل، " إصلاح السقف بينما تكون الشمس مشرقة".

**ثانيا: المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال**

تم تصميم مؤشر بيئة الأعمال 2004 وذلك اعتمادا على الأبحاث المكثفة من قاعدة بيانات بيئة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية بالإضافة إلى التقرير السنوي لممارسة الأعمال Business Doing التي تم التركيز فيه على مختلف الهيئات الدولية من خلال مختلف المؤشرات ذات الطبيعة الإدارية والقانونية ذات العلاقات بالمشاريع الاستثمارية، والتي تؤثر بدرجة كبيرة على بيئة الأعمال في الدولة المستهدفة وهي تضم كل من المؤشرات التي توفر التنظيم للمشروع من حيث بدء المشروع، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمر، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، تسوية حالات الإعسار. ويستند هذا المؤشر في ترتيب الدول على أساس مجموعة من المؤشرات تتعلق بعشر مجالات خلال دورة حياة الشركة، مؤشرات تتعلق بمدى التعقيد وتكلفة الإجراءات، ومؤشرات تتعلق بقوة المؤسسات القانونية، حيث يعتمد في حساب مؤشر أنشطة الأعمال على قاعدة البيانات المعدة من طرف البنك الدولي ويرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدولة لعدة مؤشرات فرعية، بحيث كلما انخفضت القيمة المستخلصة يدل على مدى سهولة ممارسة الأعمال في

الدولة وكلما ارتفعت القيمة دل ذلك على صعوبة ممارسة الأعمال في الدولة.[1] ولأجل إعطاء نظرة حول مؤشر ممارسة الأعمال سوف نتطرق لأهم المؤشرات الفرعية المركبة لهذا المؤشر سنة 2020 بالنسبة للجزائر، تونس والمغرب من أجل وضع مقارنة في مختلف المؤشرات الفرعية، وذلك بدراسة 190 اقتصاد حول العالم.

**الجدول (3–7): ترتيب كل من الجزائر، تونس والمغرب حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال سنة 2020**

| | المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال | بدء المشروع | استخراج تراخيص البناء | الحصول على الكهرباء | تسجيل الممتلكات | الحصول على الائتمان | حماية المستثمرين | دفع الضرائب | التجارة عبر الحدود | إنفاذ العقود | تسوية حالات الإعسار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | **157** | 152 | 121 | 102 | 165 | 181 | 179 | 158 | 172 | 113 | 81 |
| تونس | **78** | **19** | **32** | 63 | 94 | 104 | 61 | 108 | 90 | 88 | 69 |
| المغرب | **53** | **43** | **16** | **34** | 81 | 119 | **37** | **24** | 58 | 60 | 73 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

The World Bank, Doing Business Data, 2020, https://www.doingbusiness.org/en/data, consulté le : 20/06/2021.

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن الجزائر متدنية الترتيب، حيث احتلت المرتبة 157 مقارنة بالمغرب وتونس اللتين احتلتا 53 و78 على التوالي في الترتيب العالمي من أصل 190 دولة، وهي مرتبة جد متأخرة وهذا دليل على وجود تعقيدات في الإجراءات الإدارية وتكلفتها والوقت المستغرق لإتمامها من قبل المستثمرين، بالرغم من الجهود المبذولة من الجزائر لتحسين أداء الأعمال من إصدار قوانين استثمار غنية بجملة من المزايا، وتقليص الوثائق الإدارية بالإضافة لتحسين البنى التحتية. كما احتلت مراتب متدنية كذلك في مختلف المؤشرات الفرعية المكونة لبيئة الأعمال، مقارنة مع المغرب وتونس التي تتميز بمراتب مشرفة في الترتيب في مختلف المؤشرات الفرعية خاصة في استخراج التراخيص وبدء النشاط، دفع الضرائب، حماية المستثمرين والحصول على الكهرباء وهذا ما يفسر ارتفاع تدفق الاستثمارات الوافدة إلى المغرب وتونس من قبل الأجانب.

ويبين الجدول الموالي درجات مؤشر سهولة الأعمال ومكوناته الفرعية في كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال سنتي 2019 و2020.

[1] بلقاسم محمد، **توعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012–2013، ص ص 180–183.

**الجدول (3–8): درجات مؤشر سهولة الأعمال في كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال سنتي 2019 و2020.**

| | 2019 | | | 2020 | | | التغير في النقاط % | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الجزائر | تونس | المغرب | الجزائر | تونس | المغرب | الجزائر | تونس | المغرب |
| المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال | 48.5 | 76.2 | 71.7 | 48.6 | 68.7 | 73.4 | 0.1 | 1.5 | 1.7 |
| بدء المشروع | 77.9 | 88.5 | 93.0 | 78.0 | 94.6 | 93.0 | 0.1 | 6.1 | - |
| استخراج تراخيص البناء | 64.6 | 77.1 | 82.5 | 65.3 | 77.4 | 83.2 | 0.7 | 0.3 | 0.7 |
| الحصول على الكهرباء | 71.9 | 82.4 | 81.3 | 72.1 | 82.3 | 87.3 | 0.2 | 0.1- | 6 |
| تسجيل الممتلكات | 44.3 | 62.7 | 66.6 | 44.3 | 63.7 | 65.8 | - | 1 | 0.8 |
| الحصول على الائتمان | 10.0 | 50.0 | 45.0 | 10.0 | 50.0 | 45.0 | - | - | - |
| حماية المستثمرين | 20.0 | 62.0 | 64.0 | 20.0 | 62.0 | 70.0 | - | - | 6 |
| دفع الضرائب | 53.9 | 62.2 | 85.7 | 53.9 | 69.4 | 87.2 | - | 7.2 | 1.5 |
| التجارة عبر الحدود | 38.4 | 74.6 | 84.8 | 38.4 | 74.6 | 85.6 | - | - | 0.8 |
| إنفاذ العقود | 54.8 | 58.4 | 60.9 | 54.8 | 58.4 | 63.7 | - | - | 2.8 |
| تسوية حالات الإعسار | 49.2 | 54.2 | 52.8 | 49.2 | 54.2 | 52.9 | - | - | 0.1 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

The World Bank, Doing Business Data, 2020, https://www.doingbusiness.org/en/data, consulté le : 20/06/2021.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه:

حسب بيانات مجموعة البنك الدولي حول أنشطة الأعمال في دول المغرب العربي (الجزائر تونس والمغرب) لسنتي 2019 و2020 توجد فروقات طفيفة في المؤشر العام والمكونات الفرعية لسهولة أداء الأعمال، غير أن المغرب وتونس أعلى أداء من الجزائر وبفارق معتبر، حيث نلاحظ أن الجزائر كانت متأخرة عن المغرب وتونس في كل المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال، فالجزائر سجلت سنة 2020 ثبات في كل المؤشرات الفرعية ماعدا استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء والبدء في المشروع التي عرفت تراجع طفيف مقارنة بسنة2019، أما بالنسبة لتونس سجلت معظم المؤشرات الفرعية ثبات وعرفت بعض المؤشرات الأخرى ارتفاع خاصة دفع الضرائب أو انخفاض طفيف كالحصول على الكهرباء، أما المغرب فقد عرفت هي الأخرى تغير في معظم المؤشرات الفرعية وثبات في البعض الآخر، حيث عرف مؤشر الحصول على الكهرباء ارتفاع ملحوظ في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019.

## المبحث الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، والاستراتيجيات المقترحة لتحسين بيئة الأعمال

مع تفشي فيروس كورونا، تقوم وكالات ترويج الاستثمار بتعزيز دورها كمحاور بين المستثمرين الأجانب والحكومات، وتفضل وكالات ترويج الاستثمار أنشطة الرعاية اللاحقة على مهام الجذب، وتتخذ وكالات تشجيع الاستثمار إجراءات طارئة لدعم الاستثمارات الحالية والاحتفاظ بها لتجنب السحب المحتمل للاستثمارات. وقد أنشأت بعض الوكالات وحدات الأزمات لإعلام المستثمرين والتواصل معهم وللرد على استفساراتهم ومتابعة اضطرابات الإنتاج، حيث أثر فيروس كورونا على دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب).

### المطلب الأول: تأثير جائحة كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب

عاشت الجزائر أزمة مركبة في 2020، مرتبطة بانتشار فيروس كورونا وتبعاتها الاقتصادية محليا ودوليا، إلى جانب انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، بشكل خنق اقتصاد البلاد، ويعاني اقتصاد الجزائر منذ عقود، من تبعية مفرطة لعائدات المحروقات (نفط وغاز) إذ تمثل 93 % من مداخيل البلاد من النقد الأجنبي.[1]

في حين فقد تم تقليص استثمارات سوناطراك التي تعتبر كبرى شركات البلاد، استثماراتها للعام 2020 بواقع النصف، نزولا من 14 إلى 7 مليارات دولار بسبب فيروس كورونا، وخلافا للسنوات الماضية تقلصت صفقات شركة سوناطراك الحكومية للمحروقات الموقعة في 2020، مع شركات أجنبية لتطوير حقول نفطية وغازية جنوبي البلاد، وحسب بيانات لوزارة الطاقة الجزائرية، فإنه يتوقع تراجع مداخيل سوناطراك بواقع 10 مليارات دولار، نزولا من 33 مليار دولار في 2019، إلى 23 مليار دولار سنة 2020، وحسب البيانات بلغت خسائر شركة الكهرباء والغاز الحكومية "سونلغاز" 18.7 مليار دينار (152 مليون دولار) خلال الفترة ذاتها مقارنة بنهاية سبتمبر 2019، بدورها تجرعت شركة نفطال (فرع سوناطراك) التي تحتكر توزيع وتسويق الوقود.

وفي تونس فإن المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية تواجه تحديات مالية كبيرة تفاقمت بسبب الآثار الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، وقد أدت هذه الأخيرة إلى تفاقم التحديات الاجتماعية التي يواجهها قطاع التعدين، خصوصاً في الحوض المنجمي للفوسفات في قفصة. كما أن الاقتصاد التونسي على الموارد الطبيعية لا يعتمد، لكن تراجع الإيرادات من القطاع الاستخراجي سيزيد من التحديات الاقتصادية التي يُحتمل أن تواجهها البلاد بسبب تأثير جائحة كورونا على السياحة والقطاع غير النظامي الذي يعتمد عليه الكثير من التونسيين لتأمين لقمة العيش.

[1] **الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في زمن فيروس كورونا(COVID-19)**، 19 ماي 2020، من الموقع الالكتروني: https://www.oecd.org تاريخ الإطلاع: 2021/05/01، الساعة: 14:30، ص ص08-10.

تستورد تونس من الخارج 75 % من احتياجاتها من الطاقة، ما يؤثر سلباً على ميزانها التجاري، وفي نيسان/أبريل، انتهزت الحكومة فرصة انخفاض أسعار النفط لرفع الدعم عن الوقود، وبما أن رفع الدعم تزامن مع انخفاض أسعار النفط، لم يشهد التونسيون ارتفاعا حادا في تكلفة الوقود، لكن الوضع سيختلف إذا ارتفعت أسعار النفط من جديد، وردا على الاحتجاجات التي تلت قرار رفع الدعم، كررت الحكومة عزمها على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة من خلال إعادة النظر في أجزاء من الإطار القانوني للنفط والغاز وتقديم حوافز لتشجيع المستثمرين في النفط والغاز من القطاع الخاص على العمل في تونس، فالنظام المالي التونسي الخاص بالمحروقات، أي النفط والغاز والفحم، لا يجذب المستثمرين.

أعلنت الحكومة عن تدابير لخفض فاتورة الاستيراد بما لا يقل عن 10 مليار دولار أمريكي ( 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي). ومع ذلك أعلنوا عن إعطاء الأولوية للاستثمارات في الزراعة لضمان الأمن الغذائي، وطلب الرئيس من وزير الزراعة والتنمية الريفية وضع آلية لتشجيع الاستثمارات الزراعية سواء أكانت وطنية أو أجنبية أو مختلطة.[1]

ولقد دفعت صدمة كورونا الاقتصاد المغربي إلى أول حالة من الركود منذ عام 1995، حيث انكمش الناتج الاقتصادي بنسبة 15.1% في الربع الثاني من عام 2020، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى إجراءات الحجر الصحي، وكذلك إلى الانخفاض الحاد في الصادرات نتيجة لاضطراب سلاسل القيمة العالمية من جراء الجائحة، وانهيار عائدات السياحة. وقد تفاقمت الصدمة التي أحدثتها هذه الجائحة على جانبي العرض والطلب بسبب انكماش القطاع الفلاحي من جراء موجة من الجفاف الشديد. وعلى الرغم من تحسّن النشاط في الربعين الثالث والأخير من عام 2020، فإن التقديرات الأولية للحكومة تشير إلى أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للمغرب قد انكمش بنسبة 7% في عام 2020، مما أدى إلى زيادة معدل البطالة من 9.2% إلى 11.9%.

إلا أن جائحة كورونا أحدثت تأثيرا كبيرا على المالية العامة، حيث بلغ عجز الموازنة 7.8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، ونتيجة لهذا العجز وحالة الركود الاقتصادي معا، زادت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي من 64.9% إلى 77.8% من إجمالي الناتج المحلي في 2020. وعلى الصعيد الخارجي، أثبت الحساب الجاري أنه أكثر مرونة مما كان متوقعا في الأصل، حيث بلغت نسبة العجز 3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 مقابل 4.1% من إجمالي الناتج المحلي قبل عام، ومازال بمقدور الاقتصاد المغربي النفاذ بيسر إلى التمويل الخارجي، وتمتعه باستقرار نسبي في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد زاد رصيد احتياطيات النقد الأجنبي بنسبة 26.6% في عام 2020، ليبلغ نحو 30% من إجمالي الناتج المحلي، أو ما يعادل أكثر من سبعة أشهر من الواردات، ويتوقع أن يستقر عجز

[1] وسام هاني، **التقييم المحين لتأثير جائحة كورونا على القطاع الاستخراجي وحوكمة الموارد**، تونس، 02 ديسمبر 2020، من الموقع الالكتروني: https://resourcegovernance.org ، تاريخ الإطلاع: 2021/05/20، الساعة: 18:18.

الحساب الجاري عند أقل من 4% من إجمالي الناتج المحلي مع اكتساب الصادرات والواردات بعض الزخم، كما يُتوقع في الوقت نفسه أن يتراجع عجز الموازنة تدريجياً فقط مع إرجاء السلطات تطبيق تدابير ضبط أوضاع المالية العامة إلى أن تترسخ جذور التعافي الاقتصادي.[1]

بدأت الحكومة على الصعيد الاقتصادي، في تنفيذ مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي أعلنه جلالة الملك في يوليو/تموز 2020، وبالإضافة إلى العمل على إصلاح المقاولات (مؤسسات الأعمال) المملوكة للدولة، وافقت الحكومة على قانون يحدد الأطر الفنية والمؤسسية لتوسيع مظلة الرعاية الاجتماعية لتشمل شرائح السكان المعرضة للسقوط في هوة الفقر، وكذلك تقديم خدمات الرعاية الصحية العمومية للجميع. وسيتشكل قريبا أيضا صندوق محمد السادس للاستثمار لدعم المشروعات الاستثمارية الكبرى كشراكات بين القطاعين العمومي والخاص والمساهمة في رسملة المقاولات الصغيرة والمتوسطة في المغرب.

**المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)**

على الرغم من الجهودات التي قامت بها دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) من أجل تحسين بيئة الاستثمار، وذلك من خلال سن القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن الواقع العملي يكشف عن وجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها.

**أولا: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

رغم الجهود التي تبذلها الجزائر من أجل تهيئة مناخ استثماري ملائم، إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي مازال يعاني منها الاقتصاد الجزائري، والتي يمكن أن تمنع من تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر إذا لم تأخذ تدابير جدية للقضاء عليها. ومن بين هذه المعوقات ما يلي:

**1. المعوقات الإدارية والتنظيمية:** يواجه المستثمر في الجزائر عدة مشاكل إدارية وتنظيمية أهمها:

– غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط؛

– ينتظر حوالي شهر لتصل بضاعة من الخليج إلى الجزائر في الوقت الذي يتطلب وصولها إلى أي ميناء أوروبي حوالي أسبوع، بالإضافة إلى أن أسعار الشحن من أي دولة عربية إلى الجزائر تفوق بحوالي ثلاث مرات أسعار الشحن نحو أي بلد في العالم؛

[1] مجموعة البنك الدولي، **المغرب عرض عام**، من الموقع الالكتروني: https://www.albankaldawli.org، تاريخ الإطلاع: 2021/05/15، الساعة 10:25.

– صعوبة توفير الخدمات الأساسية للمستثمرين مثل الماء، الكهرباء، الغاز، خطوط الهاتف، قنوات الصرف الصحية...الخ؛

– تعدد الرسوم وثقلها وعدم قدرة مصالح إدارة الضرائب على التكيف مع المستجدات[1].

– الاعتماد على أنماط التسيير القديمة التي تتميز بالبطء والتعقيد في إجراءاتها، ونقص الخبرات والإطارات الفنية المتخصصة؛ وكذلك البيروقراطية الإدارية[2].

**2. مشكلة العقار الصناعي**: يمثل العقار الصناعي أحد أهم العوائق التي يواجهها المستثمر الأجنبي في الجزائر، وقد توقف العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة بسبب هذا المشكل، ويتجلى هذا من خلال العناصر التالية:

– طول الانتظار لتلقي الرد من الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي عادة ما تتجاوز السنة؛

– دراسة ملف المستثمر الخاصة بالحصول على العقار من طرف أكثر من هيئة (هيئة ترقية الاستثمار، هيئة تخصيص العقار، المسير العقاري)، مما يؤدي إلى تعطيل مشروع المستثمر واختلال توقعاته المتعلقة بالعوائد المرجوة من المشروع؛

– عدم وجود عقود ملكية لدى المستفيدين الأجانب من الأراضي الصناعية، كون ما يقدم لهم مجرد عقد إداري لا يصلح بأن يقوم كضمان للبنوك مقابل الاقتراض لأنه غير معترف بقوته القانونية.[3]

**3. مشكلة التمويل**: تعتبر العوائق المالية من أهم المشكلات التي تعاني منها المؤسسات القائمة والمشروعات الجديدة، وقد أظهرت عمليات سبر الآراء التي تمت مع رؤساء المؤسسات بأن المؤسسات الحديثة النشأة لها صعوبات أكبر للحصول على القروض مقارنة بالمؤسسات القديمة.

وتتلخص القيود التي تعيق تأهيل القطاع البنكي فيما يلي:

– نقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين فيما يتعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر؛

– رداءة نظام المعلوماتية البنكية وبطء أنظمة المدفوعات؛

– طول المدة التي تأخذها دراسة ملفات القروض قبل الموافقة على منحها. وقد تكون الإجابة بالرفض في كثير من الحالات؛

[1] وصاف سعيدي، قويدري محمد، **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8، الجزائر، 2008، ص 47.

[2] مصطفى بودرامة، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد9 ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص 195.

[3] عليوش قربوع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 71.

– شدة الضمانات التي تطلبها البنوك لتغطية قروضها، والتي عادة ما تكون في شكل رهن رسمي لعقارات مبنية أو غير مبنية.[1]

4. **مشكلة الفساد:** يعد الفساد ظاهرة عالمية ومتداخلة الجوانب، حيث غدت من أسباب انتشار الجريمة، وتشويه سمعة أي بلد، فضلا عن كونها أداة لتقليص حجم وفعالية الاستثمار، وبالتالي إبطاء معدل التنمية.

وتتجلى أبرز مظاهر الفساد فيما يلي:

– تمنح المسؤولين الحكوميين(العموميين) بحرية واسعة في التصرف، وبقليل من الخضوع للمساءلة فهؤلاء يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشاوى من الشركات (القطاع الخاص) أو المواطنين نظير حصولهم على امتيازات واستثناءات.

– استحداث أو إلغاء قوانين أو سياسات تتحقق عن طريقها مكاسب مباشرة للمسؤولين في الجهاز الحكومي.

– احتفاظ الدولة بثروة هائلة (منشآت وموارد طبيعية) وإضفاء المشروعية على سلطتها على مشروعات الأعمال حتى ولو كانت خاصة مما يعطي المسؤولين الحكوميين سلطات استثنائية وفرصا كثيرة لالتماس الرشوة، ونطاقا واسعا لنهب الثروات العامة.

– توفر لدى كبار الموظفين ورجال السياسة حصانة تحميهم من الملاحقة والخضوع للمساءلة[2].

**ثانيا: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس**

على الرغم من المجهودات التي قامت بها تونس من أجل تحسين مناخ الاستثمار ومن ثم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، إلى أن بيئة الأعمال ما تزال تعاني من بعض الضعف والتأخر في العديد من المجالات. ويمكن تلخيص معوقات الاستثمار في تونس فيما يلي:

ϖ **ضيق السوق المحلي:** حيث لا يتعدى عدد السكان حسب إحصائيات المعهد الوطني التونسي للإحصاء لعام 2018 11.57 مليون نسمة، ولا يتعدى الدخل السنوي للفرد التونسي 9932 دولار أمريكي عام 2018، مقارنة بالجزائر 7534 دولار أمريكي في الجزائر.

وأدى ضيق السوق المحلي التونسي إلى عزوف أكبر الشركات الأجنبية عن الاستثمار في هذا البلد، ذلك أن هذا العنصر يعتبر من المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] ساعد بوراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 165.

[2]– وصاف سعيدي، **الفساد الاقتصادي في البلدان النامية، الأسباب والآثار وآليات المعالجة**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي حول" الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 08 و 09 مارس، 2005، ص 341.

ϖ **تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الموجهة للتصدير:** وتحديداً في قطاع النسيج والملابس، يتميز هذا القطاع بضعف في النقاط التالية:

– لا يتوفر لتونس أنواع من الخيط الطبيعي أو الصناعي، إذ أن أغلب الشركات العاملة في هذا القطاع تقوم باستيراد المواد الأولية من السوق الخارجي، وقد أشار إلى هذه المشكلة نتائج التحقيق الميداني الذي أجري على 50 مؤسسة أجنبية عاملة في تونس، وأثبتت أن 14 % فقط من هذه المؤسسات تعتمد في مشترياتها على السوق المحلي؛[1]

– توصف المشروعات المقامة في قطاع النسيج بأنها من نوع الورش، وبالتالي فإن هذا النوع من الصناعات لا يخلق الروابط الأمامية والخلفية، ولا يؤثر في النسيج الصناعي التونسي بشكل كبير ويؤدي هذا إلى الضغط على ميزان المدفوعات من خلال عمليات استيراد المواد الأولية؛

– قطاع النسيج قطاع تصديري، فهو يتعرض إلى تذبذبات الأسعار في السوق الدولية[2].

ϖ **ضعف مشاركة القطاع الخاص وهيمنة القطاع الحكومي على الحياة الاقتصادية:**

إذ لا يمثل الاستثمار الخاص الداخلي سوى نسبة 13% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. وهذا ما أدى إلى ضعف المشاركة الشعبية في عمليات الخوصصة، حيث لم تستقطب عملية فتح رأس مال بنك الجنوب (مثلا) سوى نسبة 35% من الإكتتبات المفتوحة[3].

ϖ **البيروقراطية والرشوة:** أكد تقرير البنك الدولي تفشي الرشوة والفساد في تونس بدرجة أكبر من الدول الأخرى، وبين أن الفساد الذي كان سببا في قيام ثورات في العالم العربي قد تطور بدرجة كبيرة في تونس، وهو من أهم العراقيل التي تواجه الاستثمارات الأجنبية والاقتصاد ككل.

وذكر تقرير البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية أن عدم الاستقرار السياسي والفساد وممارسات المنافسين في القطاع غير الرسمي هي أهم القيود التي تواجهها الشركات في تونس، حيث أكدت الشركات التي تم استجوابها أن 2.7% من إجمالي المداخيل السنوية تصرف تحت مسمى الرشوة المقنعة أو هدايا لمسؤولين حكوميين لتسهيل معاملاتها الديوانية والضرائب والتراخيص.

حسب منظمة الشفافية المالية، فإن نسبة الرشوة في تونس قوية، كما أنها لم تتراجع بعد الثورة وأنها في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، لذلك لا بد من اتخاذ موقف قوي للحد من الظاهرة.

---

[1] -Meroune ALYA , **Investissement Direct étranger et Croissance Economique: le Cas de la Tunisie,** Université De Bordeaux: Centre de l'économie de Développement, 2004, p 18.

[2] ساعد بوراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 170.

[3] Tahar ELALMI, **perspectives économique des pays de la méditerranées à l'horizon 2010,** (Working paper 2005/1007, Tunis,2005, p 69.

والجدير بالملاحظة، هو أن التقرير أصدره البنك العالمي حول الفساد في تونس أبرز أن القوانين الموضوعة في تونس قد تكون من أسباب تكاثف الرشوة والفساد في هذا البلد[1].

**ثالثا: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب**

يعاني مناخ الاستثمار في المغرب من مجموعة من المعوقات أهمها:

1. **مشكل العقار وملكية الأراضي**: يعتبر مشكل العقار من أثقل المعوقات التي يعاني منها المستثمر المحلي والأجنبي على حد السواء، وتتركز هذه المشاكل الرئيسية فيما يلي:
   - تعدد القوانين المنظمة للملكية العقارية للأراضي؛
   - صعوبة تحديد المالك الحقيقي للعقار؛
   - تعدد الجهات المتدخلة في إدارة العقار؛
   - قلة توفر الأراضي في الأماكن المهيأة.
2. **مشكل النظام القضائي**: يتميز النظام القضائي في المغرب بما يلي:
   - الفساد والرشوة على مستوى الخبراء القضائيين بصفة خاصة؛
   - نقص الإعلام والشفافية وقلة الخبرة في مجال المنازعات التجارية؛
   - لا يفرق القضاء المغربي بين التحكيم الداخلي والتحكيم الدولي.[2]
3. تركز أنشطة الشركات الدولية في قطاعات محدودة من الاقتصاد المغربي، على خلاف قطاع السياحة والمنسوجات، وتعتبر القطاعات الاقتصادية الأخرى أقل جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
4. ضعف الموارد المالية والبشرية المتاحة لمديرية الاستثمارات مقارنة بباقي المديريات المشابهة لها، حيث لا تلقى سوى ميزانية بمليون دولار، في حين تتلقى وكالة ترقية الاستثمار في الجزائر خمسة ملايين دولار، وتتلقى وكالة الاستثمار الخارجي في تونس ثلاثة ملايين دولار.[3]

[1] ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 145-146.
[2] ساعد بوراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 167.
[3] **مرجع نفسه**، ص 168.

**المطلب الثالث: الاستراتيجيات المقترحة لدول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) لتحسين بيئة الأعمال لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**

يعد الاستثمار عاملا أساسيا لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي، ومن هذا الأساس بذلت كل من الجزائر، تونس والمغرب جهود كبيرة من أجل إنشاء بيئة أعمال ملائمة ومحفزة للاستثمارات الأجنبية، والدفع بعجلة الإصلاحات الاقتصادية، بتكريسها لحرية الاستثمار والتخفيف من القيود الواردة عليه وتقديم أكبر قدر من الضمانات من أجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية بكل الوسائل والسبل المتاحة. ولأجل تذليل الصعوبات والمشاكل وجعل بيئة الأعمال قادرة على إغراء المستثمرين الأجانب نقترح مجموعة من الإجراءات كالتالي:

**1.الجانب التمويلي والمالي**: وذلك من خلال:

–اعتماد الشراكة في العملية التمويلية لتقليل ضغوط وأعباء التمويل على القطاع العام بإشراك القطاع الخاص وفتح المجال أمام المستثمر الأجنبي يتيح الفرصة للرفع من التنافسية بين مختلف المؤسسات؛

–تكييف التمويل البنكي بما يتلاءم وطبيعة الاستثمار عن طريق تقديم القروض طويلة الأجل واعتماد شروط جديدة في منح القروض واستحداث طرق حديثة لتسييرها وتقييم مخاطرها؛

– إعطاء أولوية للمستثمر الأجنبي في تقديم التحفيزات والإعفاءات الجبائية مما يسمح بتقليل التكاليف؛

–الحرص على جعل نشاط القطاع المالي ذو كفاءة لأنه يعتبر ضمان للمستثمر الأجنبي في ما يخص التمويل وسلاسة إتمام العمليات المالية؛

**2.الإطار التشريعي والمؤسسي**: وفقا لما تمّ دراسته حول تقييم بيئة الأعمال تعتبر التشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمار أكثر الأسباب المعيقة لإقامة المشاريع أو توسعتها وترقيتها، ولذلك لا بد من إعادة النظر في هذه القوانين وجعلها أكثر مرونة وتأقلما مع المتغيّرات الخارجية، بالإضافة إلى تدعيم الإطار المؤسسي من خلال:

–تدعيم الإطار القانوني بتشريعات تنظّم أنشطة الاستثمار مع ضرورة وجود قانون موحد له نصوص واضحة تضمن حماية المستثمر من مختلف المخاطر وتكفل حقوق الملكية الفكرية وحماية المستثمر وغيرها؛

–مراعاة توافق التشريعات مع القوانين وتماشيها مع القواعد التي يفرضها انفتاح كل من الجزائر، تونس والمغرب على العالم الخارجي وهيئاته وتنظيماته الدولية؛

– تهيئة الأرضية القانونية والتشريعية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين، وضرورة الالتزام بالتطوير المستمر لقانون الاستثمار وجعله يتميز بالشفافية والوضوح وإلغاء تعدد القوانين المنظمة للاستثمار؛

**3.الجانب الإداري والتنظيمي**: وهذا من خلال:

– اختصار عدد الإجراءات الجمركية والإدارية وتكلفتها والوقت اللازم لإعدادها وكذا تخفيض معدلات الضرائب بأنواعها والرسوم الجمركية، وتنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية فيما يتعلق بإصدار التراخيص وإمدادات الطاقة والمياه وتسجيل الملكية العقارية وتبين إجراءات الفحص الفني للصادرات والواردات من أجل جعل بيئة أداء الأعمال أكثر جاذبية

–تطهير المحيط الإداري من كلّ أشكال البيروقراطية والفساد واحترام الحريات الأساسية في إطار ما تمليه القوانين، وذلك بغاية توفير محيط أعمال شفاف خال من البيروقراطية والرشوة، واتخاذ تدابير جادة في تحسين الخدمة العمومية وتبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بمختلف مراحل الإنشاء ثمّ نمو الاستثمار الصناعي لتوفير بيئة أسهل لأداء الأعمال؛

–توفير بنك معلومات خاص بالاستثمار مع التحديث المستمر لقاعدة البيانات، وتوفير المعلومة بشكل مجاني للجميع؛

**4.تعزيز دور القطاع الخاص والأجنبي**: بالنظر لعدم قدرة القطاع العام على توسيع استثماراته، لا بد من فتح المجال أمام القطاع الخاص الأجنبي لمرافقة الاستثمارات المحلية في المسار التنموي. وعلى هذا الأساس فإن أي إجراء للنهوض بالاستثمار المحلي لابد وأن تدعمه إجراءات موازية لدعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستفادة من مزاياه الإيجابية المتعدّدة.

**5.السياسة الاقتصادية**:

– لابد من إعادة النظر في السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف كل دولة من خلال تطويع أدواتها في خدمة تشجيع الاستثمار الأجنبي في مجال السياسة المالية كالتحفيزات الجبائية، أو السياسة النقدية في الجانب التمويلي وتخفيض أسعار الفائدة على القروض وغيرها؛

– الاستقرار السياسي والاقتصادي من خلال تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار؛

– تعزيز سياسات الانفتاح الاقتصادي والتكامل الإقليمي وتطبيق كافة الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف خاصة تلك المتعلقة بتشجيع الاستثمار وحمايته. إضافة إلى تعويض المستثمر عن المخاطر الغير تجارية، حيث تعد من قواعد الحماية التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي.

**خلاصة الفصل**

تبين لنا من خلال هذا الفصل أن كل من الجزائر، تونس والمغرب قامت بمنح الكثير من الحوافز والضمانات بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تعددت أنماط الحوافز المقدمة من دولة إلى أخرى مع مراعاة عدم التمييز بين المستثمر المحلي والأجنبي في منح هذه الحوافز، كما اتضح أن حصة دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضعيفة في هذه الدول، بالرغم من التحسن الواضح في تصنيفات المؤشرات، إلا أنهم لم يصلوا بعد إلى تحقيق الوضع الأمثل الذي يتناسب مع القدرات والإمكانات التي تتمتع بها هذه الدول، بالرغم من انتهاج سياسات اقتصادية وقانونية من شأنها زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، إلا أنه ما زالت هنالك مخاطر ومعيقات يتعرض لها المستثمر الأجنبي، وبالتالي الحد من كمية رؤوس الأموال الأجنبية التي تدخل إلى هذه الدول. وختاما نشير إلى أن منح الحوافز لوحده لا يكف لتوفير بيئة أعمال ملائمة، بل لابد من بذل مجهودات أخرى، بحيث تصبح الحوافز جزء من المجهودات الداعمة لتحسن بيئة الأعمال وليست هدفا في حد ذاته.

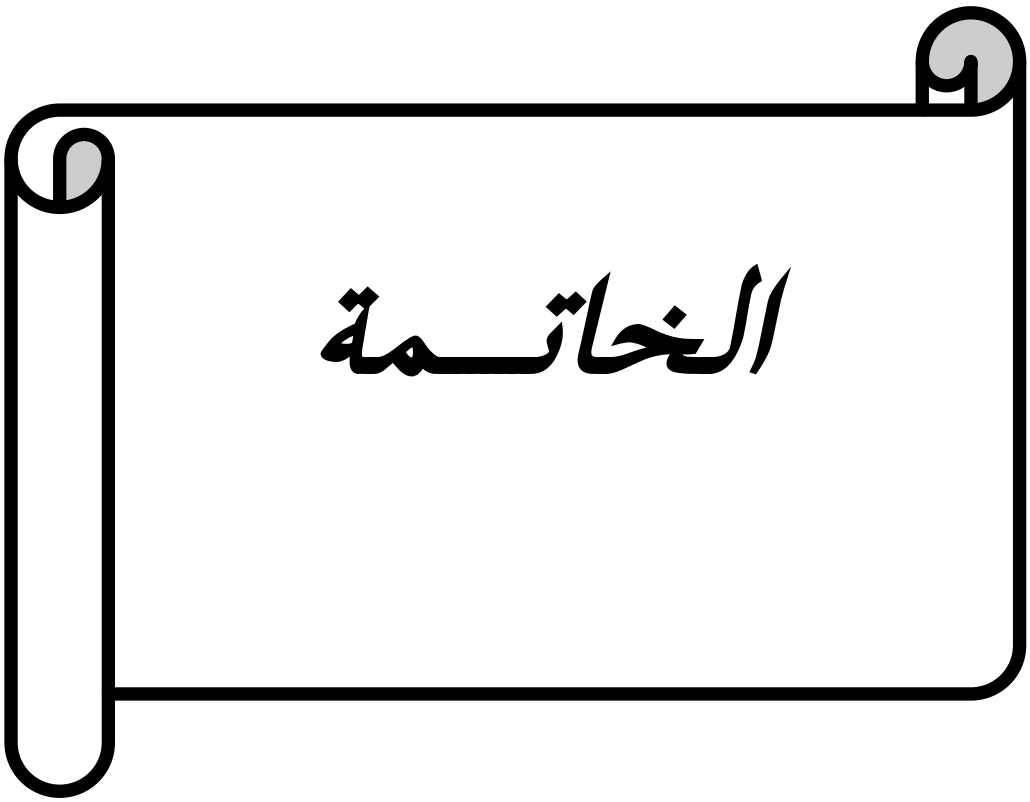
الخاتـــمة

ركزت هذه الدراسة على تحليل دور بيئة الأعمال ومعرفة مساهمتها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، وذلك في إطار التنافس الدولي الحاد على توطين هذه الاستثمارات في البلدان المضيفة لها، نتيجة لما لها من أهمية كبرى في دفع عجلة التنمية ونقل التكنولوجيا، وتسريع وتيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي بوجه عام.

وتعد دول المغرب العربي كغيرها من الدول التي تسعى لاستقطاب العديد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تحسين بيئة أعمالها فيها بإصدار العديد من الحوافز والضمانات التي ترمي إلى دعم الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من دور فعال في نقل التكنولوجيات الحديثة، وتحديث الصناعات المحلية وزيادة القدرة التصديرية، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، فضلا عن إسهامه في توفير مناصب الشغل.

حيث تبين لنا من خلال ما تطرق إليه سابقا أن بلدان المغرب العربي تعاني من الكثير من المشاكل، التي تحول دون حصولها على تدفقات من الاستثمارات الأجنبية التي تتوافق والإمكانيات الموجودة والفرص المتاحة في هذه البلدان، وعلى الرغم من ذلك فقد بذلت كل من الجزائر، تونس والمغرب مجهودات معتبرة من اجل تحسين بيئة أعمالها، وقد نتج عن هذه المجهودات تحسن دول المغرب العربي في بعض من المؤشرات، وكذا زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لها على الرغم من ان هذا التدفق يبقى متواضعا مقارنة بدول أخرى، وذلك بسبب العوائق التي حالت دون حصولها على تدفقات تتناسب مع الإمكانات والقدرات التي تتمتع بها كل من الجزائر، تونس والمغرب.

لذلك فقد قمنا باختبار ثلاثة فرضيات تمثل الأجوبة الأولية للأسئلة الفرعية التي يمثل مجموع الإجابات عليها الرد على سؤال الإشكالية العامة لهذه الدراسة والمتمثل في:

**ما هو الدور الذي تلعبه بيئة الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي إلى كل من الجزائر، تونس والمغرب؟**

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

توصلنا إلى نتائج اختبار الفرضيات وهي كما يلي:

بالنسبة **للفرضية الأولى** والتي مفادها أن المستثمر الأجنبي يفاضل بين الدول التي يرغب الاستثمار فيها من حيث توفر الشروط والمتطلبات التي تضمن سلامة استثماره وتدفق عوائده، إذ أن المستثمر الأجنبي يريد الاستثمار في دولة تمنح الحماية للاستثمار الأجنبي، وتسمح بتدفق عوائده إلى بلد المستثمر الأجنبي، وتمنح له امتيازات ضريبية محفزة، بالإضافة إلى توفر مناخ وبيئة أعمال ملائمة تسمح له بتنفيذ مشاريعه وتجسيدها على أرض الواقع، إذن هذه الفرضية محققة.

بالنسبة **للفرضية الثانية** القائلة بأن نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر مرهون بتوفير بيئة أعمال ترتكز على شروط اقتصادية وسياسية وأمنية ملائمة، فقد تحققت هذه الفرضية لأن الظروف الغير ملائمة وعدم الاستقرار السياسي والأمني هما السبب الرئيسي ضد كل المجهودات المتخذة والإمكانيات التي تتمتع بها دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) في السنوات القليلة الماضية، ونظرا لاهتمام المستثمر الأجنبي بالمعوقات فهو يبحث عن تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح والتركيز من جديد على النتائج لتكون البداية على انفتاح الاستثمار على القطاعات الأخرى.

أما بالنسبة **للفرضية الثالثة** التي يشير محتواها لم تنجح الإجراءات المتبعة من طرف دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالرغم من الحوافز والضمانات التي تقدمها هذه الدول، فقد توصلت الدراسة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى كل من الجزائر، تونس والمغرب تبين أن هناك تفاوت في حجم الاستثمارات بين هذه الدول، إلا أنها تشترك في كونها أن بيئة أعمالها مازالت ضعيفة مقارنة بدول أخرى، ولا ترق إلى المستوى المرغوب فيه بالنظر إلى الإمكانات التي تتمتع بها كل من الجزائر، تونس والمغرب، وبالتالي هذه الفرضية محققة.

- **النتائج المتوصل إليها:**

مما سبق تم التوصل إلى جملة من النتائج، نوجزها فيما يلي:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المصادر الخارجية لتمويل الأنشطة الاقتصادية، لذلك فقد اشتد التنافس بين الدول على استقطابه، نظرا لما يحدثه من تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي، ونقل التكنولوجيا وتسريع وتيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- بينت الدراسة أن الدول محل الدراسة خاصة الجزائر جاءت في مراتب متأخرة ضمن المؤشرات الدولية والإقليمية الخاصة ببيئة الأعمال، مما يعكس صعوبة القيام بالاستثمار في هذه الدول التي تميزت بدرجة حرية اقتصادية منخفضة وزيادة درجة المخاطر القطرية ودرجة الفساد مرتفعة، وهو ما يفسر عزوف الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول،
- بالرغم من التحسن الطفيف لبعض المؤشرات الاقتصادية، والتي تعتبر من بين أهم العوامل الأساسية ضمن بيئة الأعمال، إلا أن البيانات الإحصائية أثبت أن حصة دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة، ومنه الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرق إلى المستوى الجيد،
- إن بيئة الأعمال في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) مازالت ضعيفة وتنقصها العديد من العوامل من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخاصة عدم اتخاذ القرارات من جانب الإصلاحات الاقتصادية سواء

المالية والمصرفية، والبطء في إصلاح برنامج الخوصصة، ونظام العدالة غير فعال، وتفشي ظاهرة الرشوة والفساد وغيرها،

- يبقى الاستثمار الأجنبي المباشر غير كاف ولم يصل إلى المستوى المطلوب، وذلك لوجود عدة معوقات ومشاكل في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، وذلك بسبب الفساد الإداري وتعقد الإجراءات الإدارية وعدم تشجيع القطاع الخاص، والافتقار إلى حرفية الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر داخل هذه الدول ، كما تتركز الاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات دون غيرها، وكذا ضعف السوق المحلي، وانعدام الاستقرار في التشريعات والقوانين الناظمة للاستثمار...الخ.

- **اقتراحات**

على ضوء النتائج المتوصل عليها خرجنا بجملة من الاقتراحات تتمثل فيما يلي:

- النظر في التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار وجعلها تتميز بأكبر شفافية ووضوح وتكون ملمة بكل جوانب الاستثمار، بما يكفي لخلق بيئة أعمال ملائمة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- محاربة أوجه الفساد المالي والإداري والذي يدفع العديد من المستثمرين إلى الهروب إلى دول مضيفة أخرى. والحرص على الاستقرار السياسي والأمني مع تحسين البنية التحتية وإشراك المستثمر الأجنبي فيها حتى لا تكون النفقات بحجم كبير بالنسبة للدولة؛
- التنويع في الاستثمارات الأجنبية في جميع القطاعات الاقتصادية، وعدم التركيز على الاستثمارات النفطية فقط وذلك للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية للتقليل من تكاليف الإنتاجية؛
- معالجة مشكلة البيروقراطية والعمل على تسهيل الإجراءات الإدارية، مما تؤدي إلى تحسين بيئة الأعمال، وجعله أكثر جاذبية ومواتيا لرغبات ومتطلبات المستثمرين؛
- تعزيز سياسات الانفتاح الاقتصادي والتكامل الإقليمي، والمصادقة على العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تفعيل الاستثمارات البينية بين الجزائر والدول العربية والإفريقية المجاورة بالإضافة إلى إقناع أصحاب رؤوس الأموال المهاجرة بإعادة توظيفها واستثمارها في بلده بعد تحسين البيئة الاستثمارية؛

- **أفاق البحث:**

في إطار دراستنا تناولنا بيئة الأعمال ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فدراستنا هذه كانت عبارة عن جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، لذلك يمكن اقتراح العديد من المواضيع التي قد تكون مكملة لهذه الدراسة أي تزيد في إثرائها من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ويتمثل أهمها فيما يلي:

- تطور سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية
- بيئة الأعمال في الاقتصاد الجزائري –دراسة تحليلية–
- بيئة أداء الأعمال في دول المغرب العربي وأثرها على الاستثمار في القطاع السياحي

# قائمة

# المراجـــــع

# قائمة المراجع

- **أولا : الكتب**

**1- باللغة العربية**


- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003.
- أبو قحف عبد السلام، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2007.
- أبو قحف عبد السلام، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، مكتبة الإشعاع، مصر، 1998.
- أدم مهدي أحمد، **الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية**، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة ، مصر، 1993.
- إسماعيل عبد الرحمان وحربي عريقان، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، ط01، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2014.
- الجوهري محمد، **دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار-دراسة مقارنة-**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2009.
- حربي عريقات، **مبادئ الاقتصاد السياسي- التحليل الكلي-**، جامعة الإسراء للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.
- حردان طاهر، **مبادئ الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،1997.
- حسن عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، د م ج ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1994.
- حسين حريم، **إدارة المنظمات منظور كلي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2003.
- حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**، دار الفكر الحديث، القاهرة، مصر، 2000 .
- حشيش عادل، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1977.
- الحناوي محمد صالح والصحن محمد فريد، **مقدمة في الأعمال**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.
- خالد راغب الخطيب، **التدقيق على الاستثمارات في الشركات متعددة الجنسيات**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط1، 2012.
- دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي**، المعوقات والضمانات القانونية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، دون سنة نشر.

- دياب محمد، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
- سلامة مصطفى، **قواعد الجات الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2008.
- شبايكي سعدان، **تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني المحاسبي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1997.
- شموط مروان، كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، ب ط، القاهرة، 2008.
- صفوت أحمد عبد الحفيظ، **دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- علي صادق هشام، **الحماية الدولية للمال الأجنبي**، الدار الجامعية للنشر، بيروت، لبنان، 1977، ص47.
- عيبوط محند وعلي، **الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري**، ط02، دار هومة، الجزائر، 2013.
- غازي عبد الرزاق، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- فلاح حسن الحسيني، **الإدارة الإستراتيجية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.
- قربوع عليوش كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2010.
- نجار فريد، **إدارة الأعمال الدولية والعالمية**، دار الجامعية، مصر، 2006.
- النجار فريد، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- هندي منير إبراهيم، **الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005.
- وصفي عمر، قيس عبد المؤمن، **المنظمة ونظرية التنظيم**، دار الزهران للنشر والتوزيع، 1994.

## 2- باللغة الأجنبية

- Bertand Billon, Redha Gouia, **l'investissement direct étranger et développement industriel méditerranéen**, Edition Economica,Paris,France, 1996.
- CHATILLON Stéphane, **droit des affaires internationale**, Paris, Edition Vuibert Aout 1999.
- Dr Douglass C. North -**Lauréat du Prix Nobel d'économie** 1993- les fondements de la nouvelle économie institutionnelle.
- Jean Pierre Paulet **, Les frimes Multinationales**: **Frein ou moteur de l'économie**, ellipses , Paris, France, 1997.
- J.Teulie , p .Topsaclain , **finance** ,Edition Vuibert ,paris1997..

- Horchani Ferhat, **Le doit des investissement à l'heure de la mondialisation**, N° 21 ere Année, 2004.
- Internatinal Monetary Fund IMF, **Balance of Payments Manual**, Fifith Edition,(Washington: IMF-1993).
- Khalilan Khalil, **Investissement privé étranger et souveraineté économique**,Thése de doctorat d'état université de Paris, France, 1996.
- L'OCDE, **Définition de L'OCDE pour les investissement directs internationaux**, 2008
- Raymand Bernard, Economie Financier International, 1er édition, Paris ; 1997.
- Lamy **droit public des affaires**, sous la direction scientifique de Lucien RAPP et Philippe TERNEYRE, Mars 2005.
- Michel Delapierre, Christian Milleli, **Les firmes Multinationales**, Librairie Vebert, Paris, France , 1995.
- UNCTAD world investment report (Transnational Corporations Extractive Industries and Development, New York ,Geneva 2007.

- **ثانيا :المجلات والدوريات العلمية**

- أحمد زكرياء صيام، **آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة الأردن كنموذج**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، الجزائر، 2005.

- أحمد زكرياء صيام، **آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، الأردن كنموذج**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد3، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 20050
- أحمد مبروك محمد خليفة، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية على الحالة المصرية**، المركز الديمقراطي للدارسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية-، مصر، أفريل2014.

- أحمد مبروك محمد خليفة، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية على الحالة المصرية**، المركز الديمقراطي للدارسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية-، مصر، 27 أبريل2014.
- اطر أسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار-دراسة حالة دول المجلس التعاون الخليجي-**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في لعلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.
- أونيس عبد المجيد، **الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة الشلف، الشلف، الجزائر، أفريل 2006.
- باسم حمادي الحسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر-عقود التراخيص النفطية وآثارها في تنمية الاقتصاد-**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2014.

- بخته فرحات، **بيئة العمل وأثرها على التنافسية الدولية (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)** ، مذكرة مكملة لمتطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، ورقلة ، الجزائر، 2010.
- بعلوج بو العيد، **تأثير الشفافية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2013.
- بلخباط جمال، **الآثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، رسالة ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2003.
- بلخباط جمال، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015.
- بلفحيح أميرة، قاسمي منال، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة مقارنة بين الجزائر –تونس والمغرب)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة عبد الحفيظ بوالصرف، ميلة، الجزائر، 2020/2019.
- بن بريكة الزهراء، **دراسة العلاقة الارتباطية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية وأثر الفساد عليها- دراسة حالة الدول العربية-**، الملتقى الدولي حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، يومي 09-10 أفريل 2013.

- بن بريكة الزهراء، **دراسة العلاقة الارتباطية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية وأثر الفساد عليها- دراسة حالة الدول العربية-**، الملتقى الدولي حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، يومي 09-10 أفريل 2013.
- بوجمعة بلال، **تحليل وقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، تلمسان، الجزائر، 2007.
- بوحلايس محمد، **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جمعة العربي بن مهيدي أم البواقي، أم البواقي، الجزائر، 2009/2008.
- بوراوي ساعد، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (دراسة مقارنة الجزائر، تونس، المغرب)**، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.

- بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد10، الجزائر، 2012.
- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002**، الكويت، 2002.
- تير زينب، **أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة مقارنة دول المغرب العربي الجزائر، تونس، المغرب)**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017.

**ثالثا : الأطروحات والمذكرات الأكاديمية**

- جعدي شريفة وآخرون، **أثر استثمار الشركات متعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة 2006-2012**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، ديسمبر2014.
- حبو كريمة، **الإجراءات المتخذة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، العدد01، مارس 2012.
- حسان جبريل، **تقرير أزمة مركبة تضيق الخناق على اقتصاد الجزائر -تتمثل في أزمتي فيروس كورونا وانهيار أسعار النفط-**، الجزائر، 2021/01/01.
- حسين يوسف، داودي محمد، **بيئة الأعمال كعامل محدد للاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة نورس الأكاديمية، المجلد 01، العدد 02، يونيو 2020.
- حمزة بن حافظ، **دور الإصلاحات في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر 1998-2010)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2011.
- دريد محمد السامرائي، **الاستثمار الأجنبي-معوقات والضمانات القانونية**، ط01، بيروت، لبنان، 2004.
- ديدي إبراهيم، **الاتفاقيات الدولية لضمان الاستثمار**، شهادة ماجستر في القانون الدولي، كلية الحقوق، الجزائر، 2002.

- **رابعا : المؤتمرات والملتقيات العلمية**

- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.
- سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار المباشر( دراسة بعض الدول المغرب العربي)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في التسيير الدولي للمؤسسات، 2011/2010.

- سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.
- سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2007.
- صيام أحمد زكرياء، **آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة الأردن كنموذج، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد الثالث، الجزائر، 2005.
- عبد العزيز عبدوس، **تحسين بيئة الأعمال مطلب أساسي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، المركز الجامعي بمحاج بوشعيب، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 06، عين تموشنت، الجزائر، ديسمبر 2016.
- عبد الفضيل محمود، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979،
- عبد القادر علي، **مؤشر قياس المؤسسات**، مجلة جسر التنمية، العدد60، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007.
- عمر يحياوي، **دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة حالة الجزائر للفترة 2002-2010، مذكرة مكملة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.
- غزوان رفيق عويد، **دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية مع الإشارة إلى حالة العراق**، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد09، العراق، 2016.
- الفاتح محمد عثمان مختار، **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة 2000-2010**، مجلة امارباك، العدد 11، المجلد الرابع، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا.
- فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، والمملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
- كنزي سيرج، **أثر فيروس كورونا على الاستثمار الأجنبي، مقالات وتحليلات**، المشهد الدولي العام للتعامل مع كوفيد 19-كورونا-، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، مصر، 2020

- لطرش ايمان، شايب حليمة، **بيئة الأعمال ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر للفترة (2002-2017)**، مذكرة ماستر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2018/2017.
- محمد بن علي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية وموقف الاقتصاد الإسلامي منه**، بحث مقدم لندوة العالم الإسلامي، المنعقدة في جامعة عين شمس، المجلد الثاني، القاهرة، مصر، 1996.
- محمد عمر باناجة، **الإصلاحات الاقتصادية للجمهورية اليمنية وأثرها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة دجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45 ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، شتاء 2009.
- مسعداوي يوسف، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد03، الجزائر، جوان 2008.
- مصطفى كامل وعبد الغني حامد، **إدارة الأعمال الدولية**، مؤسسة لورد للشؤون الجامعية، البحرين، 2006.
- منصوري الزين، **واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ماي2005.
- منير نوري، **تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان2006 .
- منير نوري، **معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، المنعقدة في تونس 24-25 مارس 1997.
- ميساوي عبد النور، **الاستثمار الأجنبي وأثاره، مداخلة الملتقى-الاستثمار الأجنبي المباشر أثاره على الدول المضيفة-**، جامعة قسنطينة، قسنطينة، الجزائر.
- هشام خالد، **الحماية القانونية للاستثمارات العربية**، مؤسسات الشباب العربية الجامعية، مصر، 1988.
- الهواري بن لحسن، **اثر آليات العولمة على الفساد الإداري والمالي في الدول العربية**، الملتقى الوطني الأول حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 8-9 ماي 2012.
- وسيلة بوراس، **جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013.

- يونس دحماني، **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(دراسة تحليلية للواقع والأفاق)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010.

- **خامسا : مواقع الإنترنت الرسمية**

- الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في زمن فيروس كورونا(COVID-19)، 19 ماي 2020، من الموقع الالكتروني: https://www.oecd.org تاريخ الإطلاع: 2021/05/01، الساعة: 14:30.
- المغرب عرض عام- مجموعة البنك الدولي، مكتب البنك الدولي، 7 زنقة العربي بن عبد الله، السويسي، الرباط، المغرب، 2021/03/25، من الموقع الكتروني: https://www.albankaldawli.org ، تاريخ الاطلاع: 2021/05/06.
- بيئة الأعمال: طبيعة وأهمية بيئة الأعمال، من الموقع الالكتروني:https://ar.trangleinnovationhub.com، 2021/04/12.
- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر ترتفع إلى 1.5 مليار دولار سنة2018، الإذاعة الجزائرية، تقرير الاستثمارات المباشرة، كنوسيد، الجزائر، من الموقع الالكتروني: https://www.radioalgerie.dz .تم الإطلاع: 2021/04/01.
- تقرير التنافسية العالمية 2020-دول عربية في ميزان التنافسية في زمن كورونا وما بعد الكورونا، من الموقع الالكتروني: http://alamarabi.com ،تاريخ الاطلاع: 2021/04/25.
- جريدة الخبر، انخفاض مستوى الفساد في الجزائر، 28 يناير 2021، من الموقع الالكتروني: www.elkhabar.com ، تاريخ الاطلاع: 2021/04/18،الساعة: 10:20.
- من الموقع الالكتروني: تراجع حاد في تدفقات الاستثمارات الأجنبية، الرباط، المغرب، https://snrtnews.com، تاريخ الاطلاع: 2021/04/06.
- عماد عادل، كورونا تقلص الاستثمارات الأجنبية نحو المغرب ب32%-الأونكتاد أثار الجائحة على الاستثمار العالمي تستمر طيلة 2021، 2021/05/06، المغرب، من الموقع الالكتروني: https://alittihad.info ،، تاريخ الاطلاع: 2021/04/10، الساعة: 09:10.
- من ويكيبيديا الموسوعة الحرة، من الموقع الالكتروني: مؤشر_مدركات_الفساد:<https://ar.wikipediaorg>wiki ، أكتوبر2015، تاريخ الاطلاع:16 /2021/04.
- مؤشر مدركات الفساد لسنة 2020- تونس في المرتبة 69 عالميا، 2021/01/28، من الموقع الالكتروني: https://www.shemsfm.net ، تاريخ الاطلاع: 2021/05/22.

- وسام هاني، التقييم المحين لتأثير جائحة كورونا على القطاع الاستخراجي وحوكمة الموارد، تونس، 02 ديسمبر 2020، من الموقع الالكتروني: https://resourcegovernance.org ، تاريخ الإطلاع: 2021/05/20.

- **سادسا: القوانين والأنظمة والمراسيم**

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 01-03 **يتعلق بتطوير الاستثمار**، رئاسة الحكومة، الجزائر، 20 أوت 2001، العدد 47، المادة 10.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 12-12 **والمتضمن قانون المالية** لسنة 2013، رئاسة الحكومة، الجزائر، 26 ديسمبر 2012، العدد72، المادة 11.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم13-08 **والمتضمن قانون المالية** لسنة2014، المرجع السابق، المادة 12 مكرر 01.

- الفصل 09، بند01، قانون 120-93، مجلة **تشجيع الاستثمارات.**

- الفصل 12، بند06، قانون 120-93، مجلة **تشجيع الاستثمارات.**

- المادة02/12 من القانون 16-09 مؤرخ في 03 غشت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار، ج ر ع 46، الصادرة في 03 غشت2016.

- المادة 30 من المرسوم التنفيذي رقم 94-319، المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، **المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها متابعتها**، الجريدة الرسمية، العدد67، الصادر في 1994.

- قانون رقم 90-11 **تحكم علاقات العمل** الصادر في 21 أفريل 1990، الجزائر.

- قانون عدد 120 لسنة 1993، قانون الإصدار، مجلة **تشجيع الاستثمارات**، تونس.

- قوانين الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد82، 07 أكتوبر 2016.